



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد 25 • ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «00963 11 3120598» • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

الهدنة مستمرة.. ولا أفق إلا لسورية الواحدة الموحدة

انقضى حتى لحظة كتابة هذه السطور حوالي الأسبوع منذ بداية «وقف إطلاق النار». وما يمكن تسجيله حتى الآن، يثبت ما ذهبت إليه «قاسيون» في عددها الماضي من أن هذه العملية ستمضي قدماً رغم محاولات العرقلة المختلفة التي ستعرض لها. وأكثر من ذلك، فإن الأيام الماضية أثبتت أن الراغبين بالعرقلة لم يعد لديهم من القوة ما يكفي حتى للقيام بأية عرقلة جديّة. إن وقف إطلاق النار الساري حالياً دفع إلى الواجهة جملة من الأمور:

أولاً: أبدى السوريون على اختلاف اصطفائهم وتصنيفاتهم ارتياحاً كبيراً للهدنة، وهو ما يعكس رغباتهم ومصالحهم العميقة المتعارضة مع الدعوات المتشددة التي لم تكف أطراف مختلفة عن إطلاقها منذ بداية الأزمة وحتى الآن، وهو ما يعبر وضوحاً عن التماوت الفعلي للفضاء السياسي القديم الذي لم يعد قادراً ولا معنياً بالتعبير عن السوريين ومصالحهم.

ثانياً: تسارعت، كما كان متوقّعا، عملية الفرز بين المسلحين بانضمام مجموعة كبيرة من الفصائل المسلحة إلى الهدنة وبتصاعد الصراع بينها وبين رافضي الهدنة وعلى رأسهم «داعش» و«النصرة».

ثالثاً: إن وقف إطلاق النار نفسه، وإن كان في شكله وفقاً لإطلاق النار بين السوريين، إلا أنه في جوهره، الصيغة العملية الملموسة لكف الأذرع الإقليمية عن التدخل في الشأن السوري.

رابعاً: إن وقف إطلاق النار، هو العتبة التي تمّ إنشاؤها لاستكمال الحل السياسي السوري من منصة جنيف3، بما يسمح بتأريض مختلف أنواع المعيقات التي اشتغلت عليها الدول الإقليمية المعطلة.

إن الخط العام الذي تسير ضمنه الأزمة السورية، يوضح مسألة في غاية الأهمية، وهي أن سرعة التكيف الدولي مع ميزان القوى الدولي الجديد أعلى بكثير من سرعة التكيف الإقليمي الذي ما يزال متخلفاً عن فهم إحداثيات العالم الجديد، ولهذا تحديداً نراه يتخبط ويرفع سقوفه باستمرار ليعود وينزل تحتها وتحت السقوف التي سبقتها. في السياق، ومع انتقال مركز الثقل من العسكري- الميداني باتجاه السياسي، على اعتبار أن الأول لم يعد ساحة للعب الإقليمي، تقوم بعض الأطراف السورية والإقليمية بتقديم طروحات تستبقي على إرادة السوريين، وتعارض مصالحهم العميقة، ومن شأنها عرقلة جنيف3، أي عرقلة الحل السياسي نفسه.

إن مخرجات الحل السياسي المعبر عنها أولاً في بنود قرارات مجلس الأمن الأخيرة، ولاسيما 2254 و2268، وفي بيانات فيينا وميونخ، بالتوازي مع أخذ إرادة عموم الشعب السوري بعين الاعتبار باتجاه إحداث التغيير الوطني الديمقراطي الجذري والعميق والشامل، سياسياً واقتصادياً اجتماعياً، وعلى قاعدة تعزيز سورية الواحدة الموحدة أرضاً وشعباً، استدفع موضوعاً باتجاه درجة أعلى من الوحدة الوطنية السورية، على اعتبار أن أية طروحات تقسيمية باتت وراءنا بحكم ميزان القوى الدولي الجديد الذي لا يسير بمصلحة واشنطن، والذي ينعكس على الأرض السورية.

[12]

القمح يتراجع.. والبدائل التصديرية تتقدم

شؤون اقتصادية



موبات الإشارة
الخضراء لناهي الغدا!

14

شؤون محلية



مشغل خليوي ثالث وتغيب
القطاع العام مجدداً

11

ملف «سورية 2015»



الحل الوهمي
والحل الحقيقي

06

ملف «سورية 2015»



بوغدانوف وجميل
يبحثان استئناف جنيف3

04

«عمال حماة»:

تأهيل شركات «العام» لإعادة الإعمار!



كالشركة العامة للموارد المائية وفرع المشاريع المائية، والشركة العامة للطرق والجسور والعامة للبناء، وفرع الدراسات والاستشارات الفنية، فكلها تعمل وفق «الحد الأعظمي للإمكانات المتاحة»!

تأكيد دور الدولة الاقتصادي

هذا وقد خلص التقرير لثمان مقترحات هامة تناولت جوانب متعددة متعلقة بالسياسات العامة للحكومة أو متعلقة بالخطط التفصيلية، حيث أكدت المقترحات على «دور الدولة الاقتصادي والرعاي للجميع»، وعلى ضرورة «تحديد نموذج اقتصادي يراعي دور سورية المقاوم»، ناهيك عن ضرورة إصدار «قانون صارم لوضع حد للمحتكرين وتجار الأزمة».

يمكن القول أن أبرز ما أكدت عليه المقترحات هو ضرورة «تأهيل الشركات وتقديم التمويل اللازم لإعادة الإعمار» وهو ما يعد مطلباً حاسماً حتى يلعب القطاع العام دوره في المرحلة المقبلة، كما أوضح التقرير مفردات تأهيل هذه الشركات من وجهة نظره، فطالب بـ «تأمين جبهات عمل للشركات الإنشائية وتوقيع عقود بالتراضي للمساهمة في عمليات إعادة الإعمار»، كما طالب بضرورة «العمل على تأهيل وتدريب وتطوير الموارد البشرية».

بانتظار معمل خميرة تل سلب

اقتراحات هامة أخرى شملها التقرير وعلى رأسها «إحداث معمل خميرة في شركة سكر تل سلب» وذلك لتوفر المواد الأولية، وهو ما يشكل خطوة هامة لحل واحدة من مشاكل إنتاج الخبز التي برزت خلال الأزمة، كما اقترح التقرير العمل على إعادة تشغيل وتطوير المعامل والشركات المتوقفة والتي أبرزها «حديد حماة، البورسلان والأدوات الصحية، الاطارات، وسكر تل سلب».

لقد أضاء تقرير «اتحاد عمال محافظة حماة» وعلى اقتضابه وقلة المعلومات التي جاءت فيه على نقطة هامة مفادها أن أوضاع القطاع العام باتت شبه موحدة في عدة محافظات ما يعني أن المعالجات لا تستدعي إجراءات معقدة ومتباينة على مستوى البلاد، كما وضع التقرير السياسات الحكومية على المحك حينما طالب بإعادة تأهيل الشركات ذات الصلة بمهمة «الإعمار» في الوقت الذي تستعجل الحكومة دعم القطاع الخاص بمشاريع «التشاركية» لدفعه بقوة في مرحلة الإعمار.

■ قاسيون

التقرير يبين جملة من المشاكل التي يتعرض لها القطاع العام الصناعي في حماة، والتي لا تختلف عن حال القطاع العام في محافظات أخرى، «راجع تغطية قاسيون السابقة لتقارير نقابات عمال دمشق»، حيث تمحورت حول «نقص اليد العاملة، وصعوبة تأمين القطع التبديلية، ونقص الفنيين الاختصاصيين، ونقص السيولة، وارتفاع أسعار حوامل الطاقة والانقطاعات الدائمة للكهرباء».

توقف التقرير عند واقع القطاع الزراعي الذي يعاني من «تراجع الإنتاج» لأسباب عدة أبرزها: «نزوح العاملين في مجال الزراعة في المناطق الساخنة، وارتفاع أسعار المحروقات، وصعوبة النقل بين المحافظات، وارتفاع أسعار النقل بفعل أسعار المحروقات المرتفعة».

متوقفون بسبب الحصار ونقص السيولة!

أما في المجال الصناعي فأكد التقرير أن كلاً من «شركة الإطارات والشركة العامة للمنتجات الحديدية، والشركة العامة لصناعة الصوف والسجاد، وشركة سكر تل سلب، وشركة البورسلان والأدوات الصحية» هي شركات متوقفة عن العمل، وذلك بفعل «الحصار الاقتصادي والعقوبات، ونقص السيولة» وفقاً للتقرير.

مستمرون بالطاقة القصوى وفق المناهج!

يصنف التقرير عدداً من الشركات في عداد ما أسماه «الشركات العاملة وفق الإمكانات المتاحة» وأبرزها: «شركة إسمنت حماة، معمل أحذية مصياف، دائرة معمل سجانر حماة، الشركة العامة للخيوط القطنية، محالج الأقطان، الشركة العامة لتجفيف البصل بالسلمية، والشركة العامة للزيوت، فرع الشركة العامة للمخابز، وفرع حبوب حماة، وفرع محروقات حماة»، حيث تعمل هذه الشركات وفق الحد الأعظمي للإمكانات المتاحة وبفعل الجهود الاستثنائية لعمالها.

بالإضافة إلى تلك الشركات فقد أبرز التقرير استمرار المؤسسات ذات الطبيعة الخدمية بالعمل وفق «الحد الأعظمي للإمكانات المتاحة» وجاء على رأسها الشركة العامة للكهرباء ومؤسسات القطاع الصحي والمصرفي المختلفة، وكذلك الأمر حول حال الشركات العامة الإنشائية

استكمالاً لتغطية

جريدة قاسيون
لمؤتمرات الاتحادات
العملية، تضيء
اليوم في هذه
المقالة على تقرير
مؤتمر اتحاد العمال
في حماة، والذي عقد
يوم الثلاثاء بتاريخ
2016/2/9

وضع التقرير
السياسات
الحكومية
على المحك
حينما طالب
بإعادة تأهيل
الشركات ذات
الصلة بمهمة
«الإعمار»!

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

المال له أرباب تحميه..
العمال من يحميهم؟

المراحل السابقة للأزمة الوطنية؛ كان هناك تنبياً معلناً وواضحاً، من قبل الحكومات التي توالى تباعاً، على إرضاء وتطمين قوى رأس المال، الأجانب منهم والمحليين، بأكثر من شكل وطريقة. وعقدت لأجل هذه الغاية العشرات من الندوات والمننديات، في الداخل والخارج، صرفت عليها المبالغ الطائلة.

لم لا؟ فمشاريع الاستثمار وجلب الأموال «محرزة» وتستحق الصرف، وكما يقول المثل التجاري الشعبي «حتى تاكل العشرة بدك تدفع التسعة». لكن من خلال تتبع عالم «الاستثمار» السوري، منذ البداية وحتى اندلاع الأزمة، تبين أن الليبراليين قد أكلوا التسعة والعشرة معاً، ولم يكتفوا بذلك؛ بل أخذوا يقولون: هل من مزيد؟!، وحصلوا على المزيد الذي عملوا عليه، وأصبحت ثرواتهم متعددة ومتنوعة، وصاحبة قرار أيضاً.

لقد كانت نقطة الانطلاق في جذب الاستثمارات هي: أجور الطبقة العاملة في سورية، التي هي إحدى الميزات، التي يستند عليها رأس المال في زيادة أرباحه ومضاعفتها، باعتبار أن الأجور منخفضة جداً، قياساً بأجور مناطق أخرى يتوجه لها رأس المال. حيث ركزت الدعاية الحكومية على هذا الموضوع وميزاته بالنسبة للمستثمرين، كإحدى نقاط الجذب، باعتبار العامل السوري «له فم يأكل وليس له فم لينك» أي ليس هناك مشاكل قد تنشأ بين العمال وأرباب العمل، أي أن الأمور مضبوطة من جهة العمال، فلا خوف من مطالبهم بزيادة أجورهم.

نقطة الانطلاق الأخرى هي: قوانين العمل، التي جاء قانون العمل رقم 17 لعام 2010 تنويعاً لها، حيث مكن الحكومة وأرباب العمل من التحكم والسيطرة على العمال، وكان القانون محكماً بدرجة عالية من أنواع الضبط القانوني، حيث يمكن تسريح العمال من جهة، كما يمكن تسويق حقوقهم، إذا ما تم رفع الدعاوى في المحاكم العمالية من قبل العمال كشكل من أشكال تحصيل الحقوق، عبر ربط انعقاد الجلسات للنظر بالدعاوى بضرورة وجود ممثلي أرباب العمل، ولا تؤجل الجلسة!

النقطة الثالثة من عوامل جذب الاستثمار هي: عدم تبني الحركة النقابية لحق الإضراب، السلمي والمشروع، الذي نصت عليه الاتفاقيات والقوانين، وكذلك الدستور السوري مؤخراً، وغيرها من الأدوات والوسائل الكفيلة بحماية حقوق العمال، هذا الموقف يسعد قوى رأس المال. وما تبقى من أمور يمكن حلها عبر الحلقات الوسيطة.

إن التجربة السابقة للأزمة مع قوى رأس المال، بمختلف تلاوينها، والسعي الحكومي الحالي باتجاه شكل جديد من التفريط بالاقتصاد الوطني، من خلال رسم الخرائط لشركات القطاع العام وبنيتها التحتية، على أساس قانون التشاركية، الذي يقدم نموذجاً أكثر سوءاً بالنسبة لضمان حقوق العمال، كل ذلك يدفع باتجاه السؤال الأساسي التالي: كيف ستضمن الحركة النقابية حقوق الطبقة العاملة، في ظل قوانين عمل منحازة لقوى رأس المال، وما هي الأدوات المفترض إيجادها من أجل ذلك؟

«الندب» في زمن الليبرالية



■ هاشم يعقوبي

بعد تصريحات حكومية متلاحقة بمصطلحات جاهزة مثل: «22 دقيقة عمل» و «العمالة الفائضة» و «الحكومة ما زالت تدفع أجور عمال وموظفين لا يعملون».. الخ، بدأت الحكومة بعملية ندب واسعة للعمال، حيث نبين بأن تلك التصريحات كانت تمهد الطريق لممارسات كثيرة، تثير الشك والقلق، ومنها مسألة الندب.

وفقاً للقانون، ودون تخطي حرفيته وصلاحياته، تبنت الحكومة مبدأ ندب العمال في القطاع العام من منشأة إلى أخرى، حسب تصريحاتها المعلنة، كي تستطيع تحقيق هدفين أساسيين وهما: أولاً- تلبية حاجة الشركات الإنتاجية والمعامل للأيدي العاملة، بعد النزيف الكبير للعمال والخبرات الفنية فيها. وثانياً- من أجل تشغيل العمال المتعطلين عن العمل، نتيجة خروج منشآتهم عن العمل. من حيث المبدأ وبشكل عام، فإن هذا التوجه يعتبر صحيحاً، إن أخذت بعين الاعتبار الجزئيات والتفاصيل كافة، فالشيطان طالما اختبأ بين التفاصيل.

الندب الحكومي الحسابي

إن التعاطي الجاري مع عملية الندب، إما أنه ينفذ بطريقة سطحية وساذجة، أو- لغاية في نفس يعقوب- بعملية ندب العمال من موقع عمل إلى آخر، لن تكون صحيحة إذا ما انتهج صاحب قرار الندب اعتبار العمال مجرد أرقام. على مبدأ شركة مازالت قائمة ومنتجة بحاجة لـ 50 عاملاً، وشركة أخرى متوقفة لديها 50 عاملاً يتقاضون أجورهم بدون عمل، فيتم ندب هؤلاء إلى المنشأة الطالبة للعمالة، وهكذا يتحقق المطلوب من عملية الندب الحكومي، وبكل بساطة.

بهذه العقلية يتم ندب العمال دون أن يكون متركزاً على أبسط مفهوم بالندب الذي راعاه

القانون بنصه، من حيث طبيعة العمل وظروفه وشروطه والشروط الواجب توفرها بالعمالة فيه، وغيرها، وخيراً فعلت النقابات حين ناقشت ومانعت عمليات الندب العشوائي، وفقاً لهذا المبدأ.

يقولون عكس ما يفعلون

لا يمكن أن نتلمس خيراً من فكرة الندب المعمول بها بهذه العقلية الحسابية المجردة، لأن السياسات العامة المتبعة لا تنسجم مع الفكرة المزعومة بالحرص على إعادة الإنتاج. السؤال هنا: هل تسريح العمال بقوة المادة 137 ينسجم مع فكرة الحرص على الإنتاج والعمال؟، وهل تمرير قانون التشاركية، الذي

طبخ على عجاله، والاستمرار بالسياسات الاقتصادية الليبرالية، التي تضعف القطاع العام وتفقّر الطبقة العاملة، يصب في مصلحة الإنتاج والاقتصاد الوطني؟، وهل يمكن أن نصدق، كمنابيين وكطبقة عاملة، التصريح الحكومي بشأن الندب؟ إذا كانت كل ممارساتها وسياساتها تستهدف إضعاف القطاع العام، لصالح قوى رأس المال، وتهيئة البيئة المثالية لأولئك الفاسدين الكبار، الذين مازالوا يراكمون ثروتهم من عرق السوريين!.

ندب أم تصفية معامل

مما سبق كله لا يعني أننا مع بقاء العمال بدون عمل منتج، وهذه مسؤولية القائمين على

الإنتاج وليس العمال، بل يجب خلق الظروف كلها من أجل إعادة تشغيل المنشآت الإنتاجية كلها بالمقام الأول، وفي حال تعذر ذلك، أن يتم ندب العمال بطريقة تضمن حقوقهم الكاملة، منها حقهم في التنقل من مكان العمل ذهاباً وإياباً دون تكاليف إضافية، على سبيل المثال، كما وتضمن الاستفادة من ندبهم لصالح العملية الإنتاجية نفسها، من خلال دورات تدريبية، تعيد تأهيلهم في الصناعات الجديدة المنقولين إليها، كي يكون لاستثمار قوة عمل منقولة جدياً على مستوى العملية الإنتاجية.

فما معنى ندب عامل فني كهرباء، عمره 55 سنة، للعمل كعامل إنتاج «عتالة» في شركة البسة جاهزة، مثلاً؟.

«قاسيون» والنضال الطبقي



استمراراً لدور الشيوعيين السوريين التاريخي في الدفاع عن الطبقة العاملة وتنظيمها النقابي، فقد أدبت جريدة قاسيون على بلورة وإظهار النهج الطبقي والخط النقابي، للشيوعيين السوريين، دفاعاً عن مصالح الطبقة العاملة ولقمة عيشها، والتي كانت المؤشرات كلها تدل على استمرار الهجوم الليبرالي الواسع عليها.

حق الإضراب وسيلة شرعية

بتاريخ 18 آذار 2001، عقد اتحاد عمال دمشق مؤتمره السنوي، وقد ألقى الرفيق الراحل سهيل قوطرش عضو مجلس اتحاد عمال دمشق كلمة الحزب الشيوعي السوري في المؤتمر جاء فيها: إن حق الإضراب وسيلة شرعية للدفاع عن المطالب العمالية، ويجب مقاومة محاولات هيمنة الرأسمال المالي، وطالب في كلمته بمكافحة البطالة ورفع مستوى معيشة الشعب. وقال أيضاً: إن الانتفاضة الفلسطينية هي في جوهرها أحد أشكال مواجهة العولمة السياسية. «قاسيون العدد 149».

معاني الأول من أيار

وبمناسبة الأول من أيار 2001، أقامت اللجنة المنطقية للحزب في دمشق، مهرجاناً في حي ركن الدين بمشاركة جمهور غفير، أقيمت فيها كلمات أكدت على معاني الاحتفال بالاول من أيار، عيد الطبقة العاملة العالمية الكفاحي، وأكدت أن الطبقة العاملة والجمهير الشعبية السورية ستتابع نضالها من أجل الحد من البطالة وتوفير جبهات عمل جديدة، وحماية القطاع العام وربط الأجور بالأسعار، ووضع أموال التأمينات الاجتماعية في خدمة العمال،

والبنك الدوليين.

● الحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية للبلاد. «قاسيون العدد 163».

مواجهة سياسات الخصخصة الليبرالية

وعلى أبواب المؤتمرات النقابية السنوية عام 2002، قدم النقابيون الشيوعيون، وعلى رأسهم القائد النقابي سهيل قوطرش، تقييماً ومراجعة لدور الحركة النقابية في البلاد، طالبوا خلالها باستقلالية الحركة النقابية، والدفاع عن مصالح العاملين، وأكدوا أن النقابات ملك للعمال، ويجب أن تساهم في مواجهة سياسات الخصخصة الليبرالية، والدفاع عن مكاسب الطبقة العاملة بالوسائل جميعها، بما فيها حق الإضراب، من أجل:

- فضح النهب والفساد وحماية القطاع العام.
- تطوير نظام الحوافز الإنتاجية لصالح العمال.
- تعديل قانون العمل، بما يتلاءم مع التطور الحاصل في القوى المنتجة، والحفاظ على الحقوق المكتسبة للعمال.
- الوقوف في وجه التسريجات التعسفية من العمل، وتثبيت العمال المؤقتين.
- توسيع الرعاية الصحية والاجتماعية للمتقاعدين.
- إنشاء مشاريع اجتماعية للنقابات، يعود ريعها لصالح العمال.
- صرف الوجبة الغذائية الوقائية لكافة العمال، وعدم المساس بهذا المكتسب.
- وضع سياسة أجور جديدة تستند إلى سلة الاستهلاك، ورفع الحد الأدنى للأجور بما يتلاءم مع مستوى المعيشة. «قاسيون العدد 167».

برسم وزير الصحة

مديرية صحة الرقة كانت متعافدة مع العديد من العاملين بموجب عقود سنوية أو بالوكالة، وقد تم خلال السنوات الماضية تمديد هذه العقود من قبل وزارة الصحة، لمن وضع نفسه منهم تحت تصرف مديريات الصحة الأخرى، بما فيها دمشق، بكل سلاسة ودون أية معيقات، وذلك نظراً للوضع الأمني والإنساني الذي تعرض له أبناء الرقة، بعد اجتياح إرهابيي داعش لها.

هذه العقود تشمل بالإضافة إلى العمال، أطباء ومخبريين وفنيين وغيرهم، بما في ذلك من هم من ذوي الشهداء. وعند مطلع كل عام كان يتم التوقيع على عقود جديدة لهؤلاء، ما ساعدهم على استعادة بعض الطمأنينة خلال السنوات الماضية.

ومع مطلع عام 2016 تم التوقف عن توقيع العقود الجديدة من قبل وزير الصحة، لأسباب غير معلومة، علماً أنهم كانوا على رأس عملهم، يقومون بما يكفوا به من أعمال. بعض من هؤلاء العاملين توجهوا إلى قاسيون لنقل معاناتهم وشكواهم، والمطالبة بتجديد العقود وتوقيعها عن عام 2016، كما جرت العادة خلال الأعوام السابقة، خاصة وأنهم بأمس الحاجة للعمل والدخل، بظل الارتفاع الجنوني لتكاليف المعيشة، وكونهم من المهجرين قسراً من الرقة، كما أنهم من المطلوبين من قبل الإرهابيين الدواعش هناك، والبعض منهم من ذوي الشهداء، الذين ما بخلوا بدمائهم في سبيل الدفاع عن أرضهم وأمنهم بوجه الإرهاب.

قاسيون بدورها تنشر مطالبة هؤلاء العمال الموجهة إلى وزير الصحة، من أجل توقيع العقود السنوية لهم عن عام 2016، كما جرت العادة بكل يسر وسلاسة، ودون معيقات خلال السنوات الماضية، وذلك نظراً للوضع الخاص لمدينة الرقة وأهلها، ونظراً للوضع المعيشي الصعب الذي يعانيه كل مواطن سوري، بالإضافة إلى معاناة هؤلاء الخاصة كونهم من المهجرين، مع كل تداعيات التهجير السلبية التي يتكبدونها.

تصريح ناطق
باسم حزب الإرادة الشعبية



حزب الإرادة الشعبية

بوغدانوف يبحث مع جميل استئناف جنيف 3 طبقاً لـ 2254

في وقت قريب في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة بين ممثلي الحكومة السورية والمعارضة وفقاً لأحكام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254. وأضاف البيان الروسي أنه تم التأكيد على حتمية أن تنخرط في هذه المحادثات جميع الأطراف السورية المهتمة كما ينص على ذلك بيان ميونيخ للجنة الدولية لدعم سورية في الحادي عشر من شباط بمن في ذلك المعارضون الذين يشاطرون الآراء السياسية لاجتماعات موسكو والقاهرة، وبضمنهم ممثلو القوى الكردية.

بحث الممثل الخاص للرئيس الروسي لشؤون الشرق الأوسط وبلدان أفريقيا نائب وزير الخارجية ميخائيل بوغدانوف مع أمين حزب الإرادة الشعبية، وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير قدرتي جميل، مجمل مسائل التسوية السياسية في سورية، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقات الروسية الأمريكية حول وقف الأعمال القتالية اعتباراً من 27 من شباط الماضي. وقال بيان للخارجية الروسية أن بوغدانوف استقبل جميل يوم الخميس 2016/3/3 وتمت إعارة اهتمام مركز في سير اللقاء إلى استئناف المحادثات

لاضروف

الهدنة الحالية في سورية دائمة ولا شروط مسبقة لها



أعلن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف الجمعة 4 آذار أن الهدنة في سورية تحمل طابعاً دائماً، ولا يوجد أي جدول زمني أو شروط مسبقة لها.

وقال لافروف على هامش اجتماع «رباعية النورماندي» في باريس إن وقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية وتحريك العملية السياسية الشاملة لجميع الأطراف السورية يجب أن تجري بالتوازي، مشيراً إلى عدم وجود أية شروط مسبقة. وأكد أن الهدنة الحالية في سورية هي الخطوة الأولى لوقف إطلاق النار في البلاد بالكامل.

ولم يستبعد الوزير الروسي إجراء مباحثات مباشرة بين دمشق والمعارضة السورية أثناء الجولة الجديدة من المباحثات السورية، حيث أشار إلى أن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا سيعقد في 9 آذار اجتماعاً لجهات سورية سيمهد الطريق للمفاوضات السورية، موضحاً: «إن ذلك سيكون عملية ستشارك فيها عدة جماعات من المعارضة السورية، وفي البداية سيجري ذلك بشكل منفصل، وستجري هناك اتصالات بين المسؤولين الدوليين ومختلف المعارضين وممثلي الحكومة، وأمل في أنهم سيجتمعون بعد ذلك في غرفة واحدة».

صرح ناطق باسم حزب الإرادة الشعبية مساء الخميس 2016/3/3 تعليقاً على قرار مجلس التعاون الخليجي ووزراء الداخلية العرب اعتبار حزب الله في لبنان منظمة إرهابية بما يلي:

إن السعودية تمارس دوراً تصديدياً مكشوفاً للغاية في المنطقة، بما يرفع من مستوى التوتر فيها، خلافاً للميل الدولي العام نحو حلحلة أزماتها بالوسائل السلمية والسياسية، وفي مقدمة تلك الأزمات هي الأزمة السورية التي يشكل حلها بالشكل المطلوب مفتاحاً رئيسياً لحل بقية أزمات المنطقة.

إن السعودية التي لا يحق لها تحديد من هو المعارض ومن هو غير المعارض في سورية، ولا يحق لها فرض شروط مسبقة على نتائج العملية السياسية المطلوبة فيما بين السوريين أنفسهم، والتي تقدم دعماً سافراً سياسياً أو عسكرياً لأطراف بعينها في سورية، والتي أدخلت نفسها طرفاً عسكرياً مباشراً بات مستنزفاً في أتون الأزمة اليمينية، والمعروفة أساساً بدورها في استتبات تنظيم القاعدة الإرهابي في أفغانستان منذ ثمانينيات القرن الماضي، لا يحق لها تحديد من هو إرهابي أو غير إرهابي، لا في لبنان، ولا في أية بقعة في العالم، ولا سيما أن خطوة كهذه تبغني اليوم شحن الأوضاع اللبنانية إلى أقصى مدى ممكن بهدف مواصلة المحاولات السعودية التركية الأمريكية المحمومة لعرقلة الحل السياسي في سورية، الذي أصبح مساره واضحاً في جنيف على أساس القرارات الدولية ذات الصلة.

زاخاروفا: موقفنا لم يتغير..
وسورية دولة ذات سيادة يحدد
مستقبلها شعبها

أعلنت المتحدث الرسمية باسم وزارة الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، يوم الأربعاء 2016/3/2، أن موقف موسكو تجاه الأزمة السورية لم يتغير، وسورية دولة ذات سيادة يحدد مستقبلها الشعب السوري، وقالت «موقفنا لم يتغير نظام الدولة في سورية هي أجندة للحوار الداخلي، مناقشة اتخاذ مثل هذه التبعيلات الدستورية دون شك قضية يجب أن يتولاها السوريون أنفسهم».

وأضافت في تعليق لها حول مسألة احتمال الفيدرالية في سورية: «موقفنا الواضح يكمن في أن مسألة نظام الدولة هي شأن السوريين أنفسهم، تحدثنا لأكثر من مرة أننا نرى مستقبل سورية كدولة ديمقراطية، وحرّة، وموحدة». كما أكدت زاخاروفا أن الهدنة في سورية يجب تكون مفتوحة زمنياً، نافية ما أعلنته بعض الأطراف حول تحديد مدة الهدنة بأسبوعين. وأعربت عن أملها في أن تبقى التصريحات الأمريكية حول وجود «خطة ب» بديلة للاتفاق الروسي-الأمريكي حول وقف الأعمال العدائية في سورية، كلاماً فقط.

وتابعت: «إننا نواصل العمل المنهج مع أعضاء مجموعة دعم سورية واللابعين الدوليين الآخرين ذوي النفوذ، وندعوهم إلى اتخاذ خطوات محددة لدعم الخطة الروسية-الأمريكية والتي يمكن أن تشكل أساساً لاستعادة السلام والاستقرار في سورية، وإنجاح العملية السياسية السورية على أساس تنفيذ أحكام القرار الدولي 2254».

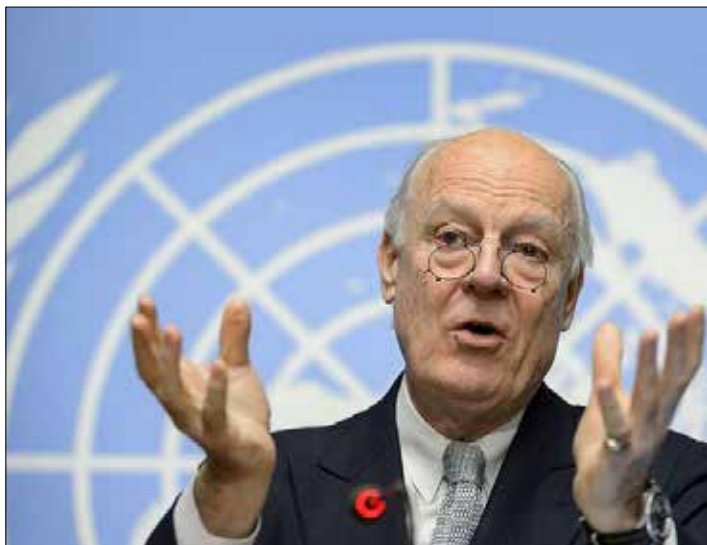
الدفاع الروسية: قادة في «جيش الإسلام» انضموا إلى الهدنة في سورية

وأضافت الوزارة أن مفاوضات تجري مع 5 قادة للجماعات المسلحة بشأن وقف القتال في سورية، في محافظات دمشق ودرعا وحمص. وأشارت الوزارة في بيانها إلى أنه تم استلام طلبات على وقف الأعمال العدائية في سورية من 18 قائداً لجماعات المعارضة المعتدلة التي تنشط في محافظة درعا، ونتيجة لذلك تم توسيع نظام الهدنة على 9 مناطق، لافتة إلى أن عدد الاتفاقيات الموقعة لوقف الأعمال العدائية في سورية قد بلغ 44.

أعلنت وزارة الدفاع الروسية، يوم الجمعة أن قائداً ميدانياً في «جيش الإسلام» وقع اتفاقاً لانضمام مجموعته إلى الهدنة في سورية.

وجاء ذلك غداة إعلان الوزارة ذاتها أن قادة «جيش الإسلام»، الذين يسيطرون على بلدة الرحيبة بريف دمشق انضموا إلى عملية وقف إطلاق النار في سورية.

دي ميستورا: الهدنة صامدة بشكل عام في سورية



أكد ستافان دي ميستورا، المبعوث الدولي الخاص لسورية، أن الهدنة هناك صامدة بشكل عام، لكنها ما زالت هشّة، حسب توصيفه، بعد مرور ستة أيام على بدء سريانها.

وقال دي ميستورا، للصحفيين، الخميس 3 آذار الجاري، إن «الوضع هش والنجاح غير مضمون لكن التقدم ملحوظ»، مضيفاً أن محافظات حمص وحماة واللاذقية ودمشق شهدت خروقات تم احتواؤها. وتابع أن وقف إطلاق النار في سورية ساهم في وصول المساعدات إلى الأماكن المتضررة، مشدداً على أن العنف في سورية انخفض بشكل ملحوظ بعد قرار وقف إطلاق النار.

من جهة أخرى، أعلن المبعوث الأممي عن بدء جولة محادثات سلام جديدة في جنيف، في التاسع من آذار، موضحاً أن بعض فصائل المعارضة قد تصل في الأيام اللاحقة.

جميل:

الاتفاق الروسي- الأمريكي تاريخي لأنه يجبر كذلك الدول المتورطة على وقف إطلاق النار



عقد د. فدري جميل عضو قيادة جبهة التغيير والتحرير، وأمين مجلس حزب الإرادة الشعبية، مؤتمراً صحفياً في وكالة «ريا نوفوستي» في العاصمة الروسية موسكو ظهر يوم الاثنين 2016/2/29 تناول فيه آخر تطورات الوضع في سورية، ولا سيما الإعلان عن استئناف مفاوضات جنيف3 في أعقاب الإعلان عن وقف إطلاق النار في البلاد. وفيما يلي أجزاء من المداخلة الرئيسية التي قدمها في مستهل المؤتمر، بعد شكر المنظمين والصحفيين على الحضور:

الأزمة السورية دخلت في مرحلة جديدة، ستتميز بتسارع الأحداث فيها. من اليوم فصاعداً فإن مدة شهر أو أسبوع من الأزمة السورية ستعادل أشهراً وسنوات في أحداثها وتطورها بالمقارنة مع الفترة السابقة.

فسحة أمل..

قبل أن يدخل وقف إطلاق النار حيز التنفيذ كثيرون كانوا غير أمليين بأنه سيطبق، ولكن بعد مرور اليوم الأول بنجاح نسبي كبير، وبعد وصولنا لليوم الثالث، بدأت تظهر فسحة أمل جدية أمام الشعب السوري، وهذه الفسحة ستستوعب. وأقول أن هذا الاتفاق تاريخي، لا لأنه وقف إطلاق نار بين أطراف سورية متحاربة فحسب، بل لأنه بالدرجة الأولى إجبار للدول المتورطة في الأزمة السورية على وقف إطلاق النار، أي أن وقف إطلاق النار هو بين دول، ومن جانب دول. ما رأينا مؤخراً من خروقات هامة لوقف إطلاق النار جرت من قبل دول إقليمية لا يلقى في نفسها هذا الاتفاق هوياً ولا يعجبها، ورغبتها الحقيقية هي في أن يفشل هذا الاتفاق، وتحاول أن تضع رهاناتها عبر إعلامها على أساس أن هذه الرغبات واقع. ولكن الوقائع الجارية تكذب هؤلاء جميعهم لأن اتفاق وقف إطلاق النار صمد.

إن نجاح وقف إطلاق النار في سورية وحل الأزمة في سورية على أساس قرار مجلس الأمن سيسجل سابقة هامة جداً وستعمم وتصبح نموذجاً لحل الأزمات التي نراها أمامنا، في اليمن والعراق وليبيا. وفي فلسطين، نعم. لماذا أقول هذا الكلام؟ لأن هذا الاتفاق هو تعبير عن ميزان قوى دولي جديد، وهو أن انعكس في الأزمة السورية فهو لن يتوقف عندها وسيتوسع تأثيره إلى مناطق التوتر والأزمات كلها. وعندما كنا نقول أن عالماً جديداً يولد فإنه فعلاً يولد، وهنا يحضرني فكرة قالها المفكر الكبير

بعد أن تحل بشكل كبير مشكلة المناطق المحاصرة، يجب أن يوضع على جدول الأعمال المنطقة المحاصرة الكبرى وهي سورية

لسورية. اليوم في سورية أعداد المليارديرية فاق أعدادها في كل تاريخها.

المطلوب توافقات جدية..!

إن الوضع الجديد يتطلب منا كمعارضين أن نتحاور مع الحكومة السورية بشكل جدي، ومطلوب منها أن تتحاور معنا بشكل جدي حول آفاق تطور سورية القادم، وهذه القضية أصبحت على جدول الأعمال. وأقول لكم بصراحة نحن كمعارضة سنقدم اقتراحات عملية وملموسة فيما يخص هذه النقطة. وأقول لكم بصراحة أكثر نحن كجزء من المعارضة، كجبهة وكحزب لدينا برنامج واضح ومفصل حول الجوانب كلها المتعلقة بتطور سورية اللاحق، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ونتمنى أن نتوصل مع وفد النظام إلى التقارب أو اتفاق أو إعلان عن كل ما نتفق عليه، كي يكون نتيجة لاتفاق السوريين المشاركين في الحوار. والمطلوب منا أن نناقش تشكيل حكومة تتحمل مسؤولياتها لتنفيذ قرار مجلس الأمن بتفصيله كلها، وأن نضع الإطار العام للتغييرات الدستورية المطلوبة التي تستحقها سورية الجديدة، ومطلوب ثالثاً تنفيذاً لقرار مجلس الأمن أن نحضر من خلال النقطة الأولى «الحكومة والدستور» للانتخابات النيابية والرئاسية القادمة ضمن المهل الزمنية التي وضعها قرار مجلس الأمن.

إطلاق النار ووصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة» إن هذا الأمر وما جرى وما سيجري سهل لنا نحن المعارضة وسهل للنظام قطع نصف الطريق المطلوب قطعه للوصول إلى اتفاق نهائي وشامل حول الأزمة السورية. اليوم أعتقد أن المطلوب منا كسوريين، معارضة وحكومة، تثبيت اتفاق وقف إطلاق النار وتطويره بحيث يمتد زمنياً إلى فترات أكبر، والاستمرار في تكثيف المساعدات الإنسانية إلى المناطق المحاصرة كلها. وهنا تنتصب مهمة جديدة يجب أن لا ينساها أي مسؤول سوري، إن كان في الحكومة أو في المعارضة، هذه المهمة مرتبطة بأن الشعب السوري كله محاصر من العقوبات الأوروبية والغربية المفروضة من جانب واحد. هذه العقوبات أضرت بالسوريين العاديين، لذلك بعد أن تحل بشكل كبير مشكلة المناطق المحاصرة، يجب أن يوضع على جدول الأعمال المنطقة المحاصرة الكبرى وهي سورية. إن حل هذه المشكلة سيساعد على تخفيف آلام وعذاب السوريين. نخب النظام لم تتأثر بالحصار، بل أقول لكم أكثر من ذلك: من هنا أو هناك، النخب في النظام أو بعض النخب على الأرض التي ترتبط بالمجموعات المسلحة يمكن أن تدخل في مجموعة غينيس للأرقام القياسية في نهب الثروات وتجميع النقود في الظروف الحالية

غرامشي: تأتي لحظات في التاريخ، الجديد يولد فيها، ولكن لم يولد بعد، والقديم يموت، ولكن لم يمت بعد. في هذه اللحظة قبل انبلاج الفجر أي قبل موت القديم والولادة النهائية للجديد، في هذه اللحظة لحظة انبلاج الفجر وعادة تكون العتمة شديدة، تظهر الوحوش الكاسرة. وهو ما نراه عندنا، الوحوش الكاسرة المتمثلة بدعاش وجبهة النصرة وأخواتها هي تعبير عن لحظة تاريخية، قديم يموت وتقلت من أيديه قدرة التحكم بالأمور والمقدرات، ووليد جديد لم يولد ولكن قواه غير كافية للإمساك بالتطور القادم. في هذه اللحظات العصبية تظهر قوى من هذا النوع ولذلك مهمتنا تسريع ولادة الجديد، وهو ما سيقضي على الوحوش، الجديد هو العلاقات الدولية الجديدة، هو مجتمعات مدنية علمانية ديمقراطية، هذا هو الجديد الذي نسعى إليه.

مليارديرية سورية الجدد

حول استمرار المفاوضات في جنيف، تلقينا فعلياً دعوة من السيد دي ميستورا بالذهاب إلى جنيف في «التاسع» من هذا الشهر، وستستمر حسب تقديره حتى الرابع والعشرين من آذار، وأريد أن أقول لكم الآن أن الاتفاق الروسي الأمريكي حول وقف إطلاق النار ساري المفعول، وسترافقه إجراءات مختلفة «لجان الإشراف ومراقبة على وقف

«لم يعد لديهم الحيل والقوة والإمكانية للاستمرار بالطرق السابقة»

من مجلس الأمن «2254» ويحتوي انتخابات مجلس شعب بنهاية الفترة التي تمتد 18 شهراً بعد تغيير الدستور وبعد إنشاء حكومة صاحبة صلاحيات من أجل القيام بالمهمة المنوطة بها، ما يجري الحديث عنه الآن في نيسان هو غير الحديث عن هذه الانتخابات المزمع قيامها على أساس قرار مجلس الأمن، فهذان أمران مختلفان. وحول تقييمنا للانتخابات وبما أن الأمور تقاس بنتائجها، هل تضر بالعملية السياسية؟؟ هل تفيد العملية السياسية؟؟ هل أنها لا تؤثر على العملية السياسية؟؟ أعتقد أن من السابق لأوانه إعطاء أحكام نهائية حول هذا الموضوع لذلك نؤجل الجواب على هذا الموضوع إلى لحظة الانتخابات في حال تمت.

بالطرق السابقة. النقطة الثانية، البعض كان يحلم بحل الأزمة السورية عبر الصراع الداخلي، ولكن لم يكن يفهم أن توازن القوى الدولي ينعكس على الأزمة السورية وبالتالي هي بلا حل من ناحية محاولات الحسم والإسقاط، وبالتالي الإصرار على الحسم عند نقطة معينة بعد تراكم خمس سنوات ممكن أن يؤدي بهذه الأزمة أن تكون صاعقاً لإشغال فتيل حرب إقليمية وحتى عالمية وأشك بأن القوى الإقليمية والعالمية تريد حرباً بهذا الحجم، فهم مضطرون أن يذهبوا إلى كلمة سواء حتى يطفئوا هذه البؤرة التي يمكن أن تلتهم من ورائها المصائب». وعن الموقف من انتخابات مجلس الشعب المزمع إجراؤها في نيسان القادم، قال: «الأمور تقاس بنتائجها، أنا أعلم أن هناك قراراً

والتقت إذاعة سبوتنيك الروسية يوم الثلاثاء 2016/3/1 د. فدري جميل أمين حزب الإرادة الشعبية وعضو قيادة جبهة التغيير والتحرير وفيما يلي مقتطفات من الحوار:

حول الأسس التي استند إليها في القول أن الأزمة السورية دخلت مرحلة جديدة مع وقف إطلاق النار، قال د. جميل: «في البداية هناك شيء كنا نراه منذ فترة طويلة واليوم أصبحنا نراه بشكل أوضح، وهو عمق الأزمة في العالم الغربي واضطرابهم للتراجع ولملمة أمورهم والذهاب إلى تسويات سياسية في تلك المناطق التي كانوا يوترون الأمور فيها، فلم يعد لديهم الحيل والقوة والحيلة والإمكانية للاستمرار

الحل الوهمي والحل الحقيقي



دخل إلى التداول بشكل واسع خلال الأيام القليلة الماضية مصطلح الفيدرالية، باعتبارها أداة لتحديد معالم سورية المستقبل، وشكل الدولة السورية اللاحق، فهل حقاً يصلح هذا النموذج لبلد مثل سورية؟

■ رمزي السالم

السلطة، وتحديدًا بعد بدء الضربات الجوية الروسية حيث باتت في خدمة الحل السياسي بين السوريين، وعلى أثر ذلك كلها بدأت تظهر ملامح شكل جديد للصراع تتعلق بسورية المستقبل، ليس نظامها السياسي فحسب، بل بنية الدولة السورية نفسها، وربما خريبتها الجغرافية عند البعض، وعليه يمكن القول، إن الفدرلة بهذه الصيغة، يمكن أن توظف كإحدى محاولات الالتفاف على الحل السياسي، الذي لم تعد القوى المختلفة قادرة على التملص منه، وتجاهله، أو على الأقل هي محاولة لعرقلته، وتسويفه وتأجيله.

الفيدرالية سوريا؟

إن طرح فكرة «الفدرلة» في هذا التوقيت، من شأنه أن تنفخ الروح في العصبية الطائفية والقومية والدينية والمذهبية كلها، وأن تمدّ النخب المختلفة بجرعات جديدة، من التشكيك بالآخر، والانزعاج، والمزيد من الشنن على أساس طائفي أو قومي، وبالتالي إيجاد مبررات للبحث عن حلول جزئية تخص هذا المكون أو ذاك، وهذا ما يعني عملياً «اللاحل»، مما يعني فسخ المجال أمام المشاريع الدولية في إعادة رسم خرائط المنطقة عبر المزيد من التدخل، الذي استجر ويستجر على الدوام المزيد من التعقيد وخطط الأوراق، بمعنى آخر تعني ترك الأبواب مفتوحة أمام عملية التقسيم.

إن عملية التقسيم ليست مجرد رسم خرائط جديدة، بل هي فاتحة لصراعات جديدة، وعمليات تهجير ونزوح، ومجازر، كما تؤكد التجارب التاريخية كلها، مما يعني بالضرورة الدخول إلى دوامة أزمات جديدة، ستبقى خلالها الكيانات الجديدة في حالة تهديد دائم، وعدم استقرار.

إن «الفدرلة» تتناقض مع الواقع الموضوعي التاريخي، واستحقاقات الطرف الموضوعي الراهن..

*تاريخياً: لا يوجد مكون ديني أو قومي أو طائفي في الدولة السورية، منعزل عن البنية الديمغرافية السورية، لا بالمعنى الجغرافي، ولا بالمعنى الاقتصادي الاجتماعي السياسي،

بل على العكس تماماً شهدت تجربة الدولة السورية الحديثة منذ تكونها، عمليات اندماج واسعة، رغم الملاحظات كلها التي تسجل على شكل هذه الدولة، والنظام السياسي وضرورة إحداث تغييرات بنيوية عميقة فيهما.

* ومن جهة استحقاقات الطرف الموضوعي الراهن، لم يعد للكيانات الصغيرة، والدول المترهلة، حظ في عالم يتجه نحو الاندماج، والتكتلات الاقتصادية والسياسية الكبرى، عالم يتجه موضوعياً نحو بنية جديدة في العلاقات الدولية، قائمة على التكافؤ والندية، الأمر الذي يتناقض مع إمكانيات الدولة الكانتونية الصغيرة، وعليه فإن التقسيم بمستوياته المختلفة، وإن كان يتمظهر على أنه هروب من المأساة التاريخية في كنف الدولة الوطنية، هو في الوقت نفسه دخول إلى مهزلة تاريخية جديدة، فلا هو يؤمن الحقوق، ولا هو يؤمن الاستقرار، وهو حكماً يعني المزيد من التبعية، مما يعني إغلاق الطريق أمام التطور الحضاري الموضوعي، وبمعنى آخر إن منطق التفتت ضمن الطرف الراهن هو منطق رجعي ماضوي، لاسيما وإن الفدرالية بصيغتها الكلاسيكية، هي حالة اتحاد بين كيانات وبنى دولتيه قائمة أصلاً، ويمتلك كل منها، مبررات ومقومات وجود وديمومة واستمرار، وليست عملية تفكيك وتركيب، في سياق تجارب الهندسة الاجتماعية.

إحدى نقاط الانطلاق في فتح هذا الملف مجدداً تبدأ من الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الكردي في اتفاقيات سايكس بيكو، في عموم بلدان المنطقة، ورداً على استمرار إنكار وجود شعب كردي له قضية قومية معلقة على جدران أزمات التاريخ المعاصر.

من نافلة القول، إن العالم يمر بمرحلة انعطافية جديدة، وإن المجتمع البشري بكل بناءه الاقتصادية والسياسية والجغرافية والثقافية على أبواب تغييرات تاريخية كبرى، ولاشك أن الشعب الكردي الذي دفع ثمناً باهظاً في اتفاقيات سايكس بيكو 1916، وما نتج عنها من كيانات، يجب أن يكون الانعطاف الراهن بداية مرحلة تاريخية جديدة بالنسبة له، من جهة الاعتراف بوجوده وحقوقه كأحد مكونات النسيج الديمغرافي في العديد من بلدان الشرق، ومنها سورية.

فرض التطور الدراماتيكي للآزمة السورية، والمآزق التاريخي الوجودي الذي تمر به

سورية، أن تطرح القضايا كلها على جدول الأعمال، بحيث لا تبقى أية قضية خارج دائرة النقاش، وذلك كإحدى خاصيات أزمت تاريخية بهذا المستوى، وإذا كانت العديد من هذه المصطلحات ملتبسة ومنها الفدرالية، فإن ذلك لا يبرر ولا يعني أن يتم تصوير الأمر وكأن الآزمة السورية بدأت من طرح هذه الفكرة، أو تنتهي عندها، وتوظيفها باتجاه المزيد من الشنن القومي، وتغطية السموات بالقننات»، فالسؤال الكردي في سورية، هو سؤال مشروع حين البدء بتحديد معالم سورية المستقبل، والإجابة الصحيحة عليه، هي مهمة وطنية سورية عامة، عنوانها العريض توفير الإطار الدستوري والقانوني والواقعي الذي يمنع استمرار سياسات التمييز القومي على مدى عقود، ومعالجة عمليات التهميش المزمنة التي عانت منها المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية على صعيد التنمية الاقتصادية، ولكن في الوقت نفسه يجب ألا تصبح المسألة الكردية بآية حال من الأحوال، بوابة جديدة للتوتر، وأداة لإجهاض الفرصة التاريخية التي توفرت للسوريين - كل السوريين- في إخراج بلادهم من الدوامة التي تكاد أن تغرق فيها، والذهاب إلى الحل السياسي، كمر إجباري لعملية تغيير وطنية ديمقراطية جذرية عميقة وشاملة، تؤمن حقوق جميع السوريين على أساس توافقهم، وبما يؤمن الحفاظ على وحدة البلاد.

فيدرالية أخرى..

وإذا كان هناك من ضرورة، إلى تغيير الخرائط، فإنها يجب أن تذهب باتجاه آخر، وتحديدًا نحو تشكيل فيدرالية شعوب الشرق، لاسيما وإن هذه الفكرة تمتلك عوامل عديدة للنجاح، فمن جهة، تتمتع شعوب شرق المتوسط إلى فضاء جغرافي واقتصادي وسياسي وقيمي واحد، يوفر الأسس الموضوعية لمثل هذا الاتحاد، ومن جهة أخرى تتقاطع هذه الفكرة مع مصالح واستراتيجيات القوى الدولية الصاعدة في بناء عالم جديد، ينهي نظام التبعية للمركز الغربي، الذي كان على الدوام عائقاً أمام التطور الحر لشعوب ودول العالم، دون الذهاب إلى الأشكال التقليدية للفدرلة التي ستكون عائقاً أمام الفدرالية الواسعة التي تستطيع أن تؤمن حقوق الجميع في ظل تعقيدات وتناقضات العالم المعاصر.

تفاؤل شعبي على وقع الهدنة

أسبوع كان الأهدأ منذ أعوام خمسة مرت على السوريين، جحيماً وهولاً ورعباً، حيث صمدت الهدنة المعلن عنها بنتيجة الاتفاق على وقف الأعمال القتالية، في المناطق المشمولة بالاتفاق جميعها، على الرغم من الادعاءات عن وجود بعض الخروقات هنا أو هناك، والتي لم تؤثر على المسار العام له.

■ متابعة قاسيون

تعزز لدى السوريين الإحساس بالأمل والتفاؤل خلال هذا الأسبوع، حيث بدأت الحياة تستعيد أنفاسها مع استعادة السوريين لبعض هذوئهم، بعيداً عن القذائف والطيران وأصوات الرعب المصاحبة والضحايا والدمار.

أطفال لأول مرة تحت الشمس

بدأ الناس يستعيدون حركتهم النشطة عند الصباح من كل يوم، بعد أن زال الخوف والترقب المصاحب لتحركاتهم، فحركة الأسواق ازدادت، وزاد الازدحام المروري في المدن وخاصة في دمشق.

الكثير من الحقائق العامة، في المناطق والمدن المشمولة بالاتفاق كلها، صارت تعج بالأطفال الذين حرموا من متعة اللعب والحركة والنشاط خلال سنين خمس، بعض هؤلاء الأطفال كانوا لأول مرة يعرفون معنى التواجد واللعب في الحدائق وتحت الشمس ويختبروها، فكانوا في عيون ذويهم الحياة القادمة وقد تفتحت من جديد.

تفاؤل بحل سياسي

الناس تبدلت برامج حياتهم اليومية، بما في ذلك من هم على حدود التماس من المقاتلين وحملة السلاح، على تنوع واختلاف مناطقهم وراياتهم، حيث بدأوا يتلمسون بعض السكينة والهدوء، بعد أن نسوا الاستمتاع به، حيث كان يومهم مقسماً بحسب نشاط الأعمال القتالية، أما الآن فقد بدأوا يفكرون بكيفية تقسيم يومهم، وفق برنامج آخر، أكثر هدوءاً، وأقل كلفة بالضحايا والأرواح والدمار، كما لم يخف الكثير منهم رغبته بأن تضع الحرب أوزارها عبر حل سياسي، كي يستعيد حياته المدنية، مع أهله وذويه. الأهالي بدأوا يأمنون على حركة أبنائهم بمزعل عنهم، وتضاءلت معدلات الاتصال بهم للاتطمئنان عنهم، حيث لم يعد هناك مبررات كما في السابق، فلم يعد يسمع هدير الطائرات، كما لم تعد تسمع أصوات القذائف والمدافع والهوانات، وقد عبر الكثير منهم عن تفاؤله باستمرار الهدنة ومفعول الاتفاق بعد أن الالتزام بها، معربين عن ضرورة التشجيع على المضي بها، بعد أن تعبوا وملوا من طول مدة الحرب الطاحنة، مؤكدين أن هذا الاتفاق هو الحل الوحيد أمام السوريين لاستعادة حياتهم وأمنهم.

العديد من اللاجئين أعربوا كذلك عن

بعض الأطفال كانوا لأول مرة يعرفوا معنى التواجد واللعب في الحدائق وتحت الشمس ويختبروها، فكانوا في عيون ذويهم الحياة القادمة وقد تفتحت من جديد.



الاختبار ناجح ويستكمل

هذا الأسبوع كان اختباراً، ليس على مستوى التزام الأطراف بالاتفاق، وليس على مستوى تسجيل مبادرات حسن النوايا، بل أهم ما في الأمر هو اختبار الفائدة العملية المتوخاة منه، وخاصة على مستوى المواطنين المدنيين، والتوقف عن تسجيل المزيد من الضحايا منهم، كما الحفاظ على ما تبقى من بنى تحتية وممتلكات عامة وخاصة، على طول الجغرافيا السورية.

ومع نجاح الاختبار خلال هذا الأسبوع على المستويات سابقة الذكر كافة، فإنه قد بات من الضروري والهام بذل المزيد من الجهود من أجل تعميق هذه التجربة وتعميمها على المناطق كافة، قدر الإمكان، مع التأكيد على أهمية ما تم رصده من رأي لعموم السوريين، حول ضرورة استكمال هذا المسار للوصول إلى الحل السياسي الشامل المنشود، الذي وحده القادر على اخراج سورية من حربها وأزمته.

مساعي التعطيل لن تتوقف

كما لا بد من الإشارة هنا إلى أن أعداء الحل السياسي، وحلفاءهم من المستفيدين من استمرار الأعمال القتالية، محلياً وإقليمياً ودولياً، وأدواتهم وأتباعهم، سوف يستمرون بمساعيهم التعطيلية لهذا الحل، ولن يتوانوا عن استخدام الوسائل والسبل لذلك كافة، حسب الإمكانيات المتاحة لديهم، لذلك من الهام والضروري تفويت أية فرصة يمكن أن يستغلوها ويستثمروها بهذا المجال، كما أن الإسراع بالوصول إلى الحل المنشود، يفوت عليهم الكثير من تلك الفرص.

مناطق دخلت في حيز الاتفاق، ومناطق خارجة، وقد تباينت مواقف الأهالي فيه حسب المنطقة، حيث أعرب أهالي المعصية عن أملهم باستكمال الهدنة ووقف الأعمال القتالية، كي يتمكنوا من الدخول والخروج من المدينة، التي ما زالت المحلات فيها مغلقة وما زالت محاصرة جزئياً، في حين أهالي التل ما زالوا يطالبون بـك الحصار عن مدينتهم بشكل نهائي، وعدم الاكتفاء بإدخال المساعدات، رغم أهميتها، أما مناطق الغوطة الشرقية، فقد استعاد الأهالي فيها بعضاً من حرية الحركة مع البدء بتنفيذ الاتفاق، معربين كما غيرهم من السوريين عن أملهم في استمرار الاتفاق.

في حلب عاصمة الاقتصاد السوري، وبعد سريان الاتفاق، عادت الحركة إلى الأسواق والحدائق، ولكن مع الكثير من الحذر والترقب، وكما غيرهم أعربوا عن أملهم باستمرار مفعولها، على أن تشمل الأراضي السورية جميعها، عبر حل سياسي شامل ينهي الحرب والأزمة بشكل نهائي، وفي إدلب وجسر الشغور، أعرب الأهالي عن تفاؤلهم بالاتفاق، حيث عاشوا الهدوء المفقود منذ أعوام.

في ريف حماه وريف حمص وريف درعا عادت الحركة إلى بعض البلدات والقرى، التي شملها الاتفاق، ولكن في المناطق التي لم تشمل ما زال الحذر والترقب والخوف سيد الموقف لدى الأهالي هناك، حيث ما زالت العمليات القتالية مستمرة، وسمعت أصوات القذائف والهوانات، كما أن أهالي العديد من القرى والبلدات في تلك الأرياف ينتظرون وصول المساعدات الإنسانية، التي أصبحوا بأمس الحاجة إليها.

الناس تبدلت برامج حياتهم اليومية، حيث بدأوا يتلمسون بعض السكينة والهدوء، بعد أن نسوا الاستمتاع به، حيث كان يومهم مقسماً بحسب نشاط الأعمال القتالية.

تفاؤلهم باستكمال الاتفاق للوصول إلى الحل السياسي المنشود، معربين عن أملهم بالعودة إلى بلدهم، بعد معاناة الغربة والتشرد، متابعين لأي بصيص أمل بهذا الاتجاه، كي يخطوا طريق عودتهم، وكي يستعيدوا نشاطهم في بلدهم، مع أهلهم وذويهم وأقربائهم وأصدقائهم.

في المناطق غير المشمولة.. الأهالي مع انتصار السلام

في مناطق أخرى لم يكن للهدنة من معنى عند الأهالي، حيث لم تشمل في الاتفاق، وذلك لوقوعها تحت سيطرة المجموعات الإرهابية، من داعش والنصرة وأشباهها، فما زال هؤلاء يعيشون تحت أخطار القذائف والرعب وانعدام الأمان، مثل دير الزور والرقعة والسلمية وحلب والتل، وغيرها العديد من المدن والمناطق. الأهالي هناك يحسدون بقية السوريين على الهدوء والأمان الذي باتوا يعيشون به، بعيداً عن هدير الطائرات وأصوات القذائف، والرعب المصاحب عن الضحايا المحتملين، ولكنهم لم يخفوا أملهم بأن ينتصر السلام ويعود الأمن إليهم، كما غيرهم من السوريين.

مواقع التواصل الاجتماعي

عبر مواقع التواصل الاجتماعي، تم رصد المزاج العام للأهالي، في بعض المناطق والقرى والبلدات والمدن، حيث كان من الواضح ذلك الاتفاق العام على أهمية الهدنة وضرورة استكمال المسير باتجاه الحل السياسي الشامل، كما ظهر بعض التباين تجاه الاحتياجات وأساسيات الحياة. الريف الدمشقي كان مقسوماً بين

المحافظة «تغض» البصر عن «تجارة الموت»..

وتستغل زيادة الوفيات برفع تكاليف الدفن



رغم ازدياد حالات الموت جراء الحرب التي تدور رحاها في أنحاء البلاد، في وقت لم يتوقف فيه الموت نتيجة المرض والأقدار، إلا أن أياً من المسؤولين في الحكومة لم يحرك ساكناً لتأمين مكان لائق للموتى، وكيف لا وهم لم ينحركوا لتأمينهم في حياتهم، بل حولوا بقصد أو دونه، مختلف القطاعات والمجالات لحالات منكوبة بقراراتهم وتوجهاتهم..

■ اروع المصفي

ويعاني سكان دمشق منذ فترة ليست بالقليلة، من إيجاد مكان لائق لدفن موتاهم، حيث تعج مقابر المدينة ولا شاغر فيها، فضلاً عن انتشار حالات من الفوضى والسرقة للقبور، بعلم المحافظة التي أقرت بعدم إمكانية ضبط هذه الحالة، حيث يمكن لحراس المقابر وحفاري القبور جني أموال طائلة مع كل روح تفارق جسدها في العاصمة، خاصة مع عدم تفصيل مواطني دمشق، التوجه إلى مقبرة نجه المتطرفة ودفن موتاهم فيها. وفتح هذا الباب كنزاً، وحول العاملين في مجال الدفن لأصحاب ملايين، يستغلون حاجة الناس وحزنهم، فيما تقف المحافظة عاجزة أمام دهاء وسعة حيلة أولئك..

المحافظة لم تضاعف التكلفة.. رفعتها فقط!

وفي خضم المعاناة، أصدرت المحافظة مؤخراً قراراً حمل نوعاً من الغموض، وسارع الناس إلى تفسيره بطريقة مغلوطة، ما أوجع الغضب والاستياء بينهم، خاصة مع كونه يسير في ذات المنحى الذي سُممه المواطنون، برفع الأسعار والتكاليف والخدمات لكل شيء.

ونص قرار المحافظة الأخير، على أن تصبح رسوم الدفن بـ12200 ليرة للدرجة الممتازة، و10700 للدرجة الأولى، و9200 للدرجة الثانية، و6000 ليرة للدرجة الثالثة لعمر من دون 14 عاماً، كما حدد القرار تكلفة تجهيز القبر من الأسفل بمبلغ 16000 ليرة، وأجور التنزيل للمتوفى بـ2500 ليرة.

وفسرت محافظة دمشق، عبر لقاء إذاعي، مالم يكن واضحاً في قرارها، حيث لم تصدر قراراً برفع أسعار القبور ذاتها، على حد تعبير عضو المكتب التنفيذي للقطاع المالي والموازنة فيصل سرور، الذي أفاد بأن القرار مخصص لتعديل تكاليف الدفن، بما تشمله من تجهيز للمتوفين، وما يعرف بـ«ذهبة المتوفى»، والتي تتضمن قماش الكفن والحنة والغسيل والصابون والكافور والشاش والقطن، وما إلى هنالك.

وعن الدرجات التي تضمنها القرار، قال سرور إن التكلفة تتباين تبعاً لما يرغب أهل المتوفى باستعماله وإضافته أثناء تجهيز الميت، حيث يختلف السعر حسب الإضافات وينقص بنقصانها. وأكد سرور أن الأسعار الجديدة ليست مضاعفة عن سابقها، بل هي رفع لها بنسبة 30% فقط. وفيما يبدو أنه تبرير للقرار، إلا أن الحقيقة التي لا خلاف عليها، هو إصرار وتصميم المعنيين في الحكومة بالاستمرار في نهجهم، وافترض أن المواطن هو المسؤول الأول والأخير عن تأمين مورد للخزينة ونفقاتهم، فحتى الموت لم يؤخذ له اعتبار، وتم التعامل معه كأي خدمة

يتم تكسير شواهد القبور وخاصة تلك المنسية منها، ثم فتحها بعد عدة سنوات ودفن الموتى فيها، بغض النظر عن قربهم من العائلة المالكة للقر بالأساس.

فيها، كما يلعب موقع القبر داخل المقبرة الواحدة عاملاً إضافياً في تحديد سعر القبر، ويميزه عن غيره، فضلاً عن الطابق المرغوب الدفن فيه داخل القبر الواحد».

وبالتفاصيل، قال يوسف إن «مقبرة الدحداح وباب الصغير، هما أعلى المقابر في دمشق، نظراً لتواجدهما في أحياء راقية من العاصمة، ويعتبر قرب القبر من باب المقبرة والشارع الرئيسي، أو كون القبر سوكة، أو اتجاهه قبلي أو شمالي أو غيرها، عوامل مميزة ترفع السعر، في حين يعتبر اختيار قبر قريب من قبر «آل البيت» بالنسبة لمقبرة الدحداح ميزة لها ثمنها، ويصل سعر القبر في هاتين المقبرتين إلى مليوني ليرة سورية». ولفت يوسف إلى أن «أسعار القبور في بقية مقابر العاصمة تتدرج نزولاً عن ذلك السعر، وصولاً لمليون ليرة، لا أقل».

أما بالنسبة للمقابر المسيحية، قال يوسف إنها «أعلى ثمناً من مقابر المسلمين، ويصل سعرها لضعف الأرقام المذكورة، إذ من الممكن جداً أن تبلغ تكلفة القبر الواحد فيها أربعة ملايين ليرة سورية».

خراطط توضيحية مغيبة لصالح السرقات

وحول طرق سرقة القبور، كشف يوسف إن «هذه الممارسات تتم بالتواطؤ ما بين حراس المقبرة وأشخاص آخرين، حيث يتم تكسير شواهد القبور وخاصة تلك المنسية منها، ثم فتحها بعد عدة سنوات ودفن الموتى فيها، بغض النظر عن قربهم من العائلة المالكة للقر بالأساس».

وعلمت «قاسيون» أن اتفاقات لبيع وشراء القبور تتم بعيداً عن مكتب دفن الموتى التابع لمحافظة دمشق، وضمن مكاتب عقارية، حيث تعتبر هذه العملية مخالفة للقانون الذي لا يسمح ببيع القبور، لأن ملكيتها تعود لوزارة الأوقاف، ولا يمكن بيعها وشراءها، وحقوق العائلات تنحصر فقط بدفن موتاهم.

وفي حالات عديدة، تسمح عائلات مالكة للقبور، باستضافة غرباء في مقابرهم، إلا أن بعض

العائلات المستضافة ترفع دعاوى لنقل ملكية القبر لها، بعد أن تكون دفعت مبلغاً معيناً للعائلة المضيفة لقاء الدفن لمرة واحدة، لكنها تستغل موافقة العائلة المضيفة لرفع الدعوى ضدها، وقد تحصل على قرار قضائي لصالحها ينقل بموجبه ملكية القبر للعائلة المستضافة، وهو ما لا تستطيع محافظة دمشق منعه، خاصة مع وجود حكم قضائي.

ولفت يوسف إلى أن «المحافظة قادرة على كشف حالات السرقة التي حصلت وضبطها، إلا أنها لم تأخذ بأية طريقة لضبط تلك الأمور، حيث توجد خراطط توضيحية لكل مقبرة، يذكر فيها أماكن القبور وتوزعها داخل المقبرة، مع تسمية العائلات المالكة لتلك القبور، ما يتيح معرفة القبور التي تعرضت للسرقة وتكسر الشواهد، لكن ذلك لم يحصل سابقاً، ولم تتم الاستفادة من تلك الخراطط».

33 مقبرة ممتلئة..

واحدة شاغرة لـ8 مليون نسمة

وعن العوامل المسببة لهذا الارتفاع في أسعار القبور بالعاصمة، فند يوسف الأسباب بقوله إن «دمشق شهدت تغيرات ديموغرافية وتضاعفاً في تعداد السكاني، لم يقابله المعينون بتوفير مناطق أو توسيع المناطق القديمة المخصصة للدفن، باستثناء مقبرة نجه البعيدة نوعاً ما».

وتابع يوسف «زادت حالات الموت في المجتمع السوري عموماً، بين 20-25% في الفترة الأخيرة، دون أن ننسى تأثير الأزمة، فضلاً عن انخفاض قيمة العملة السورية بسبب تردي الحالة الاقتصادية وتراجع عجلة الإنتاج الاقتصادي».

وبحسب تقارير، وصل عدد سكان دمشق إلى 8 مليون نسمة، بسبب حالات النزوح التي شهدتها في سنوات الحرب الخمس، إلا أن عدد المقابر في المدينة مازال 33 مقبرة، منذ نشأة المدينة، أضيفت لها مقبرة وحيدة في نجه.

والحال كذلك، فإن التجارة بالقبور وسرقتها، ستستمر في العاصمة، إلى أن تقوم المحافظة بدورها الجدي بهذا الشأن، وبإيجاد حلول مناسبة لهذا الملف، على المستوى الأنّي والمستقبلي.

السنة التحضيرية..

خطة تعميم لتجربة لم تنضج



وزارة التعليم العالي تسير قدماً باتجاه تعميم تجربة السنة التحضيرية على الكليات الطبية، لتطبيقها على الكليات الهندسية، على الرغم من أنها لم تستكمل دراسة نتائج هذه التجربة، ومنعكساتها الإيجابية والسلبية، على مستوى المدخلات والمخرجات من أجل ضمان جودة العملية التعليمية.

■ عاصي اسماعيل

في ورشة العمل التي أقامتها وزارة التعليم العالي لمناقشة مبررات اعتماد السنة التحضيرية في الكليات الهندسية، خلال شهر شباط الفائت، لم يخف وزير التعليم العالي ربط زيادة الطلب على التعليم العالي مع اعتماد السنة التحضيرية، حيث نوه إلى: «أهمية اعتماد سنة تحضيرية للكليات الهندسية، تماشياً مع السياسات المتبعة عالمياً، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص في القبول الجامعي مع ازدياد الطلب على التعليم العالي، وتهيئة الطالب للتواصل المباشر مع الوسط الجامعي وقياس قدرات الطالب وتوجيهه إلى الاختصاص الذي يتناسب وميوله، وتهيئة طالب متميز قادر على التفوق وخدمة المجتمع بمهنية عالية».

زيادة الطلب على التعليم العالي ظاهرة صحية مع التأكيد على الدور المناط بالتعليم، الثانوي والعالي، والمتمثل بتهيئة طالب متميز، قادر على التفوق وخدمة المجتمع بمهنية عالية، لكن وكان الوزير يشير إلى أن زيادة الطلب على التعليم العالي هي حالة مجتمعية سلبية، يجب وضع ضوابط ومعيقات أمامها، بينما العكس هو الصحيح، فإن زيادة الطلب على التعليم العالي هي حالة صحية مجتمعية واقتصادياً، وظاهرة يجب تعميمها والاستفادة منها. كما وكان الوزارة من واجبا أن تكون وصية على ميول الطالب، لتضع أمامه شروطاً إضافية بحجة معرفتها بميوله أكثر منه، ثم لم تتضح ما هي معايير تكافؤ الفرص في فرض سنة تحضيرية، طالما أن موضوع سياسة القبول الجامعي نفسها بيد الوزارة العتيدة. وأخيراً نلفت النظر إلى أن السياسات المتبعة عالمياً التي يتحدث عنها الوزير بمجال السنة التحضيرية، هي بعض السياسات على مستوى التعليم الجامعي، كما أنها غير معمة بالدول كلها أو بالجامعات جميعها وعلى الكليات كلها.

أجزاء الألف من العلامة؛

لا تعكس المقدرة لدى المتفوق!

كما أشار وزير التعليم العالي أن «مقياس الثانوية لم يعد كافياً للقبول الجامعي، بسبب الآلية التي

تمنح فيها الشهادة الثانوية من خلال دورتين امتحانيتين، وتوقف مستقبل الطالب في القبول الجامعي، وخاصة في شريحة العلامات المرتفعة، على أجزاء من الألف للعلامة، والتي لاتعكس المقدرة الحقيقية للطالب».

أيضاً يحمل الوزير مسؤولية عدم التنسيق والتدبر بين وزارته ووزارة التربية، للطلاب أنفسهم، حيث أن الآلية التي يتحدث عنها الوزير لا شأن للطالب بها، وجل ما في الأمر أنه ملتزم بها، وموضوع ربط القبول الجامعي بفروق العلامات بأجزاء من الألف، هي سلبية تتحمل وزرها الوزارتان، وليس من الإنصاف تحميل الطالب هذا الوزر، فهو غير معني بالسياسات المتبعة، وبسوء التنسيق والتخطيط بين الوزارتين المعنيتين بهذا الأمر. وبالتالي فإن القبول الجامعي على مقياس الثانوية واعتباره غير كاف، فيه من الإجحاف بحق الطلاب الشيء الكثير، كما فيه إدانة مباشرة لوزارة التربية أيضاً. الأمر الذي يعزز فكرة عدم وجود سياسة واضحة ومخططة ومبرجة بين الوزارتين، وهي تعتبر مسؤولية حكومية، لا شأن للطالب بها. ومن غير المنطقي والمنصف تحميله أوزارها وأعباءها ونتائجها، وخاصة هؤلاء من المتفوقين، الذين يظهر الوزير وكأنه يدافع عنهم، ولكنه بأن يحرمهم من حقهم بالتفوق، عبر اختيار ما يناسب رغباتهم وطموحهم، على أجزاء من الألف من العلامة، والتي اعتبرها الوزير لا تعكس المقدرة الحقيقية للطالب!.

السنة التحضيرية سببها الأزمة!

وأكد الوزير «أن خطة الوزارة الاستراتيجية ومشروعها تهدف إلى ضبط المدخلات الجامعية وقياس مخرجاتها من أجل ضمان جودة العملية التعليمية في ظل الأزمة، وبالتالي معرفة نقاط الضعف والعمل على معالجتها في الوقت المناسب. مبيناً أن الورشة تهدف إلى تبادل الآراء والإجابة عن جميع الاستفسارات الخاصة بالسنة التحضيرية في الكليات الهندسية ونظامها الدراسي، ودراسة السلبات والإيجابيات في هذا الإطار بعناية، مع الاستفادة من تقييم تجربة السنة التحضيرية للكليات الطبية».

هنا لا بد من طرح التساؤل الأهم، هل قامت وزارة التعليم العالي بدراسة تجربة السنة التحضيرية للكليات الطبية؟ والجواب طبعاً ليس بعد، حيث أن التجربة لم تستكمل عامها الدراسي الأول، وبالتالي من المبكر استخلاص النتائج والعبر منها، فكيف البدء بتعميمها!، أما عن المبررات عن خطة الوزارة واستراتيجيتها في ضبط المدخلات والمخرجات وضمان الجودة وغيرها، فإن تلك القضايا تعتبر من الواجبات الأصلية للوزارة، وليست وافية عليها الآن، كما ليس لهذا الأمر أية علاقة بالأزمة، التي باتت شائعة يتم تحميلها ما لا تحتمل أحياناً كثيرة، ولغايات ومبررات وأهداف بعيدة كل البعد عن المعلن عنه.

إمكانات علمية معرفية أم مالية؟

أخيراً فإن التعليم المجاني، بمراحله كافة، ليس منة من الحكومة ووزاراتها على الطلاب وذويهم، فهو من الحقوق المصانة التي يمنع تجاوزها أو تشويهها، وبالتالي فإن سياسة القبول الجامعي من المعيب ربطها بزيادة الطلب عليه، بل على العكس، من الواجب زيادة الاستيعاب الجامعي، بما يتناسب وزيادة الطلب عليه. والحجج التي تساق أحياناً عن توفر الجامعات الخاصة وزيادة أعدادها، وسياسات الاستيعاب لديها، لا تعني أكثرية الطلاب، من أبناء المواطنين محدودي الدخل والفقراء، والذين يرسمون مستقبلهم بناءً على إمكاناتهم العلمية والمعرفية، وليس على إمكانات ذويهم المالية. مع الإشارة إلى أن بعض السياسات المتبعة والمقررة، ليست بعيدة عن الترويج والتسويق لهذه الجامعات، على حساب الجامعات الحكومية، وطموحات وأحلام الطلاب ومستقبلهم، كما مستقبل البلد.

وعسى لا تكون سياسة اعتماد السنة التحضيرية مرتبطة بذلك أيضاً، حيث بات من الواضح أن السياسات الليبرالية للحكومة يتم تعميمها تبعاً على القطاعات كافة، وأخشى ما أخشاه أن يتم التصحية بالقطاع التعليمي الجامعي لحساب هذه السياسات، ولصالح مروجيها ومتبنييها والمستفيدين منها، تجارة وفساداً، ويكون الطالب الفقير ضحية هؤلاء، وتكون ورشة العمل التي أقيمت واحدة من وسائل الترويج لهذه السياسات، بأهدافها وغاياتها.

أبناء المواطنين
محدودي الدخل
والفقراء،
يرسمون
مستقبلهم بناءً
على إمكاناتهم
العلمية
والمعرفية،
وليس على
إمكانات ذويهم
المالية.

من أين يستمد تجار الأزمة شرعيتهم!

كانت مسرحية الاستجواب، التي قام بها أعضاء مجلس الشعب، لبعض الوزراء، مادة دسمة في الشارع المحلي، وخاصة حديث وزير الكهرباء، حيث كانت تصريحاته ووعوده تزيد واقعهم حلكة، وتندبرهم بالأسوأ كلما لاح لهم الأمل بانفراج.

■ مراسل قاسيون - حلب

فالانقطاع التام للكهرباء عن المدينة، والذي تسبب بانقطاع المياه، أجهز على رواتب الموظفين من مواطني المدينة، بينما هدد غير الموظفين منهم لضيق مصادر الرزق بسبب الحرب، حيث أن متوسط دخل الفرد بين 25000-30000 ل.س يتبخّر منه 10000 ل.س للامبيرات شهرياً، بمعدل 1000 ل.س

لكل أمبير، و10000 ل.س للمياه، بمعدل 1.5-3 ل.س لكل ليتر ما يعادل 1500-2000 ل.س أسبوعياً، 8000 ل.س شهرياً، فلا يتبقى له شيء لأموره الحياتية، الأمر الذي زاد الأعباء عليه.

حلول (للحلول)

فما تم تقديمه لمشكلات المدينة من حلول كرسّت المشكلات الأساسية، وأشرعت الأبواب لكوارث أعمق، فضاء

هذه المهزلة لأربع سنوات، صبت في جيوب أصحاب المولدات وبعض مسؤولي المدينة كما يقال. أما البدائل فقد ضنّ بها الوزير على المدينة «فلا توجد إمكانية حالية لشراء مجموعات توليد لمدينة حلب عوضاً عن الأمبيرات» في الوقت الذي إذا حسب ما تم نهبه شهرياً من المواطنين، فإنه كفيلاً بشرائها وإراحة المدينة من الابتزاز الذي تتعرض له، على حد سواء من المسؤولين والإرهابيين.

تصريحات سعادة الوزير لم تقف عند هذا الحد، حيث قدر ما تحتاجه المحطة الحرارية للإصلاح هو 200 مليار ل.س، الأمر الذي زاد من استياء الشارع واحباطه، وبشرى له بأنه سيظل في الظلام، ولا حلول على المدى القريب، وهو مناقض لما صرحه في وقت سابق، أنه سيتم تشغيلها بشكل جزئي لتأمين متطلبات المدينة.

المواطن بين البحث عن حلول للحلول ذاتها، أمام البحث عن أساس المشكلة، في الوقت الذي ظل فيه المسؤولون، على المستوى المحلي والحكومي، مستمتعين في جعل الإرهاب شائعة لتقصيرهم، ونهب البعض منهم من خلال شراكتهم لأصحاب المولدات، أو سوتيرات المياه. وهو ما تحول إلى يقين في أذهان الحلبيين.

فبحسب وزير الكهرباء «لم يتم تشريع الأمبيرات في مدينة حلب» فلم تحولت إلى واقع لا مناص منه، في الوقت التي اتخذت أرقام ترخيص وتدفع رسوم إشغال. إضافة إلى أن الأسعار تم تحديدها من قبل المحافظة، فمن أين استمدت شرعيتها إذن؟؟ ولم يتم الضغط لإيقافها، فتذهب المبالغ التي يتم دفعها لخزينة الدولة، بدل أن يسلب المواطنون مرتين من خلال شرعنة ما هو غير قانوني، والسماح باستمرار

مدينة الفقر والفكر



يقولون أن الحياة جميلة وأن تعاش بحلوها ومرها، ومدينة السلمية واحدة من الاستثناءات، فهي تعيش الحياة بمرها فقط، ليس خلال السنوات الخمس الماضية، بل قبل ذلك بعمود، وعلى الرغم من ذلك فهي الجميلة بعيون أهلها، كما في عيون بقية السوريين.

■ مراسل قاسيون

أعوام الحرب زادت من معاناة المدينة والأهالي، فهي المدينة المنسية على أطراف البادية، على الرغم من كونها القلب لسورية، بموقعها الجغرافي، وبناسها الطيبين الغيورين والوطنيين، وهي نقطة التماس المباشرة حالياً مع الظلام المحيط بها شرقاً، المتمثل بتنظيم داعش الإرهابي، وغيره من التنظيمات الإرهابية الأخرى.

صباحات منهكة بالجوع

الإعلان عن وقف الأعمال القتالية، والهدنة، مر مرور الكرام على أسماع الأهالي هناك، ولم تتح لهم الفرصة ليتنفسوا الصعداء على وقع الخبر، حيث قام التنظيم الإرهابي، وبعد الإعلان عن بدء تنفيذ الاتفاق بساعات قليلة، بتفجير سيارة مفخخة على طرف المدينة الشرقي، مذكراً الأهالي بأنهم تحت مرمى النيران والاستهداف من قبله. المدينة التي اعتادت أن تعيش الفقر والجوع، استفاقت على وقع التفجير الانتحاري الذي ذهب ضحيته العديد من الأهالي، لتذهب أحلام المدينة وأهلها العيش بهدوء، ولو لساعات قليلة، أدراج الرياح، وليستعيدوا صباحاتهم المنهكة، لمواجهة الجوع والغلاء والفساد، وتوسع أنشطة الخارجين على القانون فيها، بتغطية من بعض المتنفذين والمتنفعين، على حساب الأهالي ومعاناتهم.

نفوذ وسطوة أكبر من الدولة

الفلتان الأمني في المدينة بات ظاهرة

خطيرة جداً، حيث وبكل بساطة، يمكن أن نشاهد مشاجرة واقتتالاً، يصل لحدود استخدام الأسلحة والقنابل، داخل المدينة بين بعض الأفراد المنتمين لهذه المجموعة أو تلك، من المحسوبين على الأهالي بأنهم وجدوا لحمايتهم، وذلك بسبب الاختلاف على الغنائم أو المصالح ومناطق السيطرة والنفوذ، والأشدّ بؤساً والأكثر إيلاً، هم الضحايا من الأهالي الذين يتصادف وجودهم في أمكنة تلك المشاجرات، فيكونوا ضحية مباشرة للشجار أو للنيران المفترض بأنها صديقة، ولا حياة لمن تنادي بأية مطالبة لمحاسبة هؤلاء من قبل المسؤولين عن المدينة، حيث بات كلّ منهم يعتبر نفسه هو الدولة، والأمر النهائي فيها، مما زاد من تدمير الأهالي وسخطهم، حيث وسعوا، ولأكثر من مرة، من أجل إيجاد حلول جدية وفاعلة تجاه هؤلاء ومحاسبتهم، مع المسؤولين عن المدينة، ولكن دون جدوى حتى الآن، على الرغم من كثرة الوعود المقطوعة والمقدمة من أجل ذلك.

عمليات الخطف من أجل الفدية، وعمليات السلب والتشليح، وعمليات السرقة والتعفيش، مازالت تجري على قدم وساق، داخل المدينة وفي القرى القريبة التابعة، تخبو وتستفحل بين الحين والآخر، دون أية إجراءات رادعة للعابثين من هؤلاء، الذين أصبحوا منفذتين، وغير عابئين إلا بما يمكن أن يحققوه من مكاسب على حساب الأهالي وأمنهم ومعيشتهم، وعلى مرأى ومسمع المتنفذين في المدينة والمسؤولين عن إدارتها وأمنها كلها، بل يقول الأهالي أن هؤلاء أصبح نفوذهم وسطوتهم أكبر من أجهزة الدولة في المدينة.

عوز مائي

الواقع المعاشي والخدمي في المدينة بحالة يرثى لها، حيث يعاني الأهالي من واقع جنون الأسعار المتحكم بها من قبل التجار والمحتكرين، كما غيرها من المدن السورية، دون رقيب أو حسيب. كذلك الأمر بالنسبة للكهرباء التي باتت من الأحلام

المؤجلة، وغيرها من الخدمات التي تتردى يوماً بعد آخر، مع التردى المستمر على الوضع المعاشي. مشكلة العوز المائي هي الأكبر حالياً، بعد أن أصبحت المياه أداة من أدوات الحرب المباشرة على الأهالي، حيث باتوا يذهبون إلى المناهل من أجل تعبئة المياه الصالحة للشرب بالبيدونات، أما تلبية الاحتياجات الأخرى من المياه فيتم تأمينها من الصهاريج المتنقلة، حيث تباع كل خمسة براميل بـ 900 ليرة، مما زاد من المعاناة والضغط المعيشية، ولتصبح التجارة بالمياه شكلاً جديداً من أشكال الاستغلال لحاجات الناس، من قبل المتنفعين المتحكمين أنفسهم.

المحاسبة ضرورة صمود

مدينة السلمية تعتبر هدفاً للتنظيم الإرهابي داعش، المتمركز على أطرافها الشرقية، في مساعيه الدائمة للسيطرة عليها وعلى القرى والبلدات التابعة لها، حيث تكررت عملياته واستهدافاته ومحاولاته، لتحقيق هذا الهدف خلال السنوات الماضية.

دون جدوى من خلال صمود الأهالي وتماسكهم، ودفاعهم المستميت عن أرضهم، بالتعاون مع قوات الجيش. ومع التردى بالواقع الأمني داخل المدينة وانفلاته، باتت المدينة خاضعة رخوة أمام تلك المحاولات، التي يلجأ إليها التنظيم الإرهابي من أجل إثبات وجوده، ولو على مستوى الدعاية فقط، بعد أن أصبح وداعيه بمرحلة التراجع والانهي، ما يعني ضرورة الاهتمام بالمدينة والتركيز على تأمين متطلبات صمودها وأهلها، بمواجهة هذا القبح والظلام الداعشي، والذي يبدأ بمحاسبة الخارجين على القانون كلهم، المحتمين بهذا التشكيل أو ذاك الفصيل، الذين استباحوا أهلها وممتلكاتهم وأمنهم، حتى أصبحوا أشد وطأة على الأهالي من القذائف المنهالة عليهم، والتفجيرات الانتحارية التي تستهدفهم من قبل الإرهابيين، بالإضافة إلى ضرورة محاسبة المتلاعبين بقوتهم وبمعيشتهم وخدماتهم، من التجار والسماسرة والفاستين من المتنفذين.

معاناة فلاحي الجزيرة

■ مراسل قاسيون

معظم أبناء قرى المنطقة يعملون بالزراعة، جنباً إلى جنب مع تربيته للمواشي، ولكن بعد مرور خمسة أعوام على الحرب والأزمة، تضرر القطاع الزراعي في المنطقة بشكل كبير، مما وضع الفلاحين والمزارعين أمام صعوبات جدية ومعاناة كبيرة، وذلك بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، من مازوت وأسمدة ومبيدات حشرية وغيرها، بالإضافة إلى قلة الأيدي العاملة، بسبب تزايد أعداد المهاجرين من الشباب.

في الآونة الأخيرة تعرضت الأراضي الزراعية إلى غزو كبير من الفئران، ومع النقص بالمبيدات وارتفاع أسعارها، وبعد توقف الرش عن طريق الطائرات، نظراً للظروف الحالية، فقد أصبحت تكاليف عملية رش المبيدات مرتفعة، حيث بات الاعتماد على المرشات عن طريق الجرارات الزراعية، وقد وصلت تكلفة الخزان الواحد إلى أربعة آلاف ليرة، ما يعني عبئاً وتكلفة إضافية عالية تضاف على تكاليف الإنتاج.

ومع الارتفاع الكبير لأسعار الأسمدة، حيث وصل سعر الطن الواحد إلى 250 ألف ليرة، فقد أصبحت عملية استخدام الأسمدة محصورة بأصحاب الملكيات الكبيرة وأصحاب

تعتبر منطقة الجزيرة خزان أساسي للزراعة على مستوى الاقتصاد السوري، وخاصة للمحاصيل الاستراتيجية، مثل القمح والقطن، بالإضافة إلى الزراعات الهامة الأخرى، مثل الحمص والعدس وغيرها، وتعتبر هذه الزراعات والمحاصيل هي مورد الرزق الأساسي لأبناء المنطقة، إضافة إلى تربية المواشي.



الرساميل، وحرّم منها صغار المزارعين والفلاحين، حيث لم تعد الجمعيات الفلاحية ومديريات الزراعة بالمنطقة توزع الأسمدة والمبيدات، مما يعني تراجع الإنتاج لدى هؤلاء، مع ارتفاع التكاليف، وما يصاحبه من تدنٍ لمستويات المعيشة. تراجعت زراعة القطن بشكل كبير، وذلك بسبب توقف محالجات الأقطان بالمنطقة عن العمل، بالإضافة إلى نقص الأيدي

العاملة، بسبب الهجرة وغيرها من الأسباب الأخرى، وارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي بشكل عام. وبحال استمر الوضع على هذا المنحى، فإن هذه الزراعة الاستراتيجية الهامة سوف تتوقف بشكل نهائي، ما ينعكس سلباً وبشكل كبير على مستوى الاقتصاد الوطني الكلي.

الفلاحون بالمرحلة الراهنة، استبدلوا زراعاتهم، وخاصة تلك التي تحتاج إلى أيدي عاملة، إلى زراعات لا تحتاجها، مثل القمح والكزبرة وغيرها، ولكن استمرار الوضع على ما هو عليه، وخاصة على مستوى ارتفاع تكاليف الإنتاج، سيؤدي إلى هجرة العمل الزراعي، كما يعني فقدان مصدر الرزق الوحيد للفلاحين هناك، بالإضافة إلى تحول جزء كبير من الأراضي الزراعية بالمنطقة إلى أراضي بور.

أمام هذا الواقع، ومع ارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار متطلبات الحياة الرئيسية والغلاء الفاحش، أصبح الفلاحون والمزارعون في منطقة الجزيرة، على شفى الحاجة والفاقة، ما يعني ضرورة الاهتمام الجدي بتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي كافة وبالسرية اللازمة، وبأقل التكلفة الممكنة، كي يستعيد الإنتاج الزراعي بعضاً من عافيته بالمنطقة، وخاصة على مستوى المحاصيل الاستراتيجية، مما ينعكس إيجاباً على الفلاحين أنفسهم وعلى الإنتاج الوطني عموماً.

دون منافسة وبظروف صعبة...

الحديث عن مشغل خليوي ثالث وتغيب القطاع العام مجددا



الحديث عن المشغل الثالث للاتصالات الخليوية في سورية، لم يتوقف تقريباً منذ الإعلان عن باب تقديم عروض للاستثمار بهذا الصدد عام 2010، إلا أن الحديث الذي كان يدور حوله، بدأ سلبياً منذ البداية، ويشير إلى صعوبة أو ربما استحالة وجود مشغل ثالث في هذا البلد الذي يدار اقتصادياً عكس تطلعات مواطنيه، فلم تعد شركات الاتصالات لملكية الدولة كما كان المفروض، وكما بات احتمال دخول مشغل ثالث، ادعت الحكومة طويلاً ضرورة وجوده لكسر الاحتكار، طي النسيان.

■ حازم عوض

بين هذه الشركات، يمكن أن تكون على عدة جولات تجري في يوم واحد يحضرها العارضون والمراقبون بحيث تحال الرخصة على الشركة مقدمة أفضل عرض مالي على أن يحدث الفائز بالعرض شركة محلية في سورية وفق القانون السوري.

انسحاب جماعي

والملاحظ في قطاع الاتصالات أن شركات عدة أبدت اهتمامها عام 2010 بالمشاركة في استدراج عروض رخصة المشغل الثالث للاتصالات النقالة في سورية، ثم انحصرت المنافسة بين شركتين هما كيوتل القطرية واتصالات السعودية، وذلك بعد أن كانتا الوحيدتين اللتين قدما عروضهما لمشروع المشغل الثالث، من أصل الشركات الخمس المؤهلة مسبقاً وهي - إضافة إلى كيوتل والاتصالات - كل من: تركسل التركية وأورانج الفرنسية والاتصالات الإماراتية. ولكن الملفت هو أن أسباب إحجام هذه الشركات قائم على رفضها لأي دور للدولة في قطاع الاتصالات حيث تعود أبرز أسباب انسحاب الشركات الثلاث إلى:

حصريّة البنى التحتية والبوابة الدولية في المؤسسة العامة للاتصالات «لمدة سبع سنوات».

مشاركة الدولة في عائدات الشركة المشغلة بنسبة 25%.

عدم وجود ترددات متاحة في الطيف 900 ميغا هرتز، إضافة إلى الترددات المعروضة في الطيف 1800 ميغا هرتز.

ورغم حصر المنافسة بين شركتين فقط، إلا أن موجة الانسحاب من العرض وصلت إليهما أيضاً، حيث أعلنت شركة «الاتصالات» السعودية في آذار 2012 انسحابها من المنافسة، بسبب «انتهاء صلاحية العرض» و«عدم تجديد مهلة إجراء المزايدة». بينما انسحبت بعد أسبوع كيوتل القطرية «بسبب الأحداث» في سورية، رغم أن الحكومة السورية كانت قد أعلنت في الشهر السادس من 2011، تأجيل المزاد المتوقع على المشغل الثالث «لأجل غير مسمى، خاصة وأن البنود الخاصة بالمشغل جميعها منتهية، وبانتظار اطلاع الوزراء الجدد من أعضاء اللجنة الاقتصادية عليها».

وحسب رأي باحث اقتصادي فإن أسباب رفض المستثمرين الأجانب تشير إلى أن الحكومة كانت مستعدة منذ عام 2010 لتقديم تنازلات للأجانب أو القطاع الخاص السوري، أي أنها خططت للتخلي عن فكرة عودة قطاع الاتصالات كلياً للدولة قبل 5 سنوات من عام 2016 عام العودة المقترضة، وهذا ما يثبت ما انتهى إليه عقد شرطي الاتصالات الخاصين مع الدولة، من عقود استثمار bot إلى عقود ترخيص خفضت حصة الدولة إلى 25%.

وبعد حوالي 5 سنوات من إعلان الحكومة تأجيل المزاد المتوقع على المشغل الثالث لأجل غير مسمى، وانتهاء صلاحية العروض، أكد وزير الاتصالات والتقانة محمد خير جلالى مؤخراً في تصريح مقتضب غير واضح أو مفصل، سعي الوزارة لإدخال مشغل ثالث على أن يكون «قوياً وقادراً على تقديم خدمات جيدة وبأسعار منافسة» على حد تعبيره.

القضية أكبر من ذلك

حديث جلالى، يعيد إلى الأذهان أحاديثه السابقة حينما كان معاوناً في الوزارة، وعندما كانت تصريحاته توجي باقتراب دخول المشغل الثالث إلى السوق بين حين وآخر دون جدوى، فقد بدت القضية أكبر من مجرد استئجار عروض وفضها لصالح الأقوى والأكثر تلبية لمتطلبات السوق.

جميعهم من تقدم إلى المنافسة في سورية على كعكة المشغل الثالث انسحبوا بعد حوالي العام من الأخذ والرد، علماً أنه كان من المقرر إرساء العقد في فترة تتراوح من خمسة إلى سبعة أشهر فقط، لكن أسباباً غير واضحة دفعت تلك الشركات إلى التراجع عن الدخول لتقاسم كعكة قطاع الاتصالات الهام مع الشركتين الوحيدتين في البلاد، عروضهما وأسعارهما وكل خدماتهما متشابهة إلى حد كبير دون أي منافسة تذكر. الحديث عن المشغل الثالث للاتصالات الخليوية في سورية، لم يتوقف تقريباً منذ الإعلان عن باب تقديم عروض للاستثمار بهذا الصدد عام 2010، إلا أن الحديث الذي كان يدور حوله، بدأ سلبياً منذ البداية، ويشير إلى صعوبة أو ربما استحالة وجود مشغل ثالث في هذا البلد الذي يدار اقتصادياً عكس تطلعات مواطنيه، فلم تعد شركات الاتصالات لملكية الدولة كما كان المفروض، وكما بات احتمال دخول مشغل ثالث، ادعت الحكومة طويلاً ضرورة وجوده لكسر الاحتكار، طي النسيان.

من الجدير ذكره أن مراحل منح رخصة المشغل الثالث وفقاً لإعلان 2010، كانت تشمل المشاركة في مرحلة التأهيل الأولي التي تسبق مرحلتى التقييم الفني والتشغيلي والمزاد المالي المفضي إلى منح الرخصة، بحيث يقدم عرض تأهيل أولي يتعلق بإمكانيات الشركة وانتشارها وغيرها من الأمور التي تظهر قدراتها التشغيلية وملاءمتها وذلك خلال مهلة أقصاها شهرين، ثم تقييم العروض المتقدمة خلال شهر من انتهاء موعد التقديم واختيار المرشحين أولاً لدخول المرحلة الثانية، التي تتضمن دراسة وتقييماً للعروض الفنية والتشغيلية والاستثمارية لتلك الشركات المؤهلة أولاً، ليتم بعدها ترشيح الشركات التي قبلت عروضها للمرحلة الثالثة التي تتضمن مزايدة

في سعيها نحو تحولها إلى شركة تدخل سوق المنافسة بعد ذلك.

فقد أكدت مؤسسة الاتصالات بأن شرط حصر ملكية البنى التحتية والبوابة الدولية لها في عرض عام 2010، يساعد في المرحلة الانتقالية لتحولها من مؤسسة عامة إلى شركة، للمحافظة على عائدات تساعد على الانتقال إلى مرحلة التنافس الكلي، وعند العودة في العام الجاري إلى طرح قضية المشغل الثالث وقد تحولت المؤسسة إلى شركة فإن ذلك يفتح تساؤلاً أكبر فهل يشير ذلك إلى إلغاء شرط ملكية الدولة للبنى التحتية وذلك في سبيل خدمة الشركة الخاصة القادمة على حساب المواطن والدولة؟!

حجة وزارة الاتصالات في تغيير النظام التعاقدى مع شركات الخليوي إلى نظام «الترخيص»، بأن ذلك يساعد على استقدام مشغل خليوي ثالث إلى الأسواق السورية عبر «توفير الراحة والمرونة في الاستثمار على المدى البعيد»، علماً أن عروض الاستثمار للمشغل الثالث، مذ طرحت عام 2010، كانت مبنية على أساس الترخيص وليس ال «بي أو تي»، ما يعني أن شروط الاتصالات بدأت تأخذ منحى أكثر تسليماً لمن سيأتي.

قد يبدو الحديث عن مشغل ثالث «فقط» في سورية ضرباً من السخرية، في ظل عدم وجود مشغل للقطاع العام، وعدم وجود فرص منافسة حقيقية أمام الشركات المشغلة كلها، تعود على المواطن والخزينة بعروض مفيدة من القطاعين العام والخاص.

أين القطاع العام؟

عودة الحديث عن إمكانية إدخال مشغل ثالث في البلاد، رغم سوء الأوضاع الاقتصادية بشكل أكبر من عام 2010، ووجود حصار اقتصادي، يثير عدة علامات استفهام، خاصة وأن الفرص ستكون محصورة بشركات محدودة أكثر من السابق.

السياسة الاقتصادية في سورية تتجه نحو الخصخصة والإجهاز على القطاع العام جهراً، ويبدو أنه يتم تكريس هذا التوجه حالياً في قضية المشغل الثالث، الذي كان من المفترض أن تعمل عليه مؤسسة الاتصالات التي تحولت إلى شركة بذريعة ضرورة ذلك لتصبح قادرة على أن تكون المشغل الحصري للخليوي بعد انتهاء عقدي «سيريتل وام تي إن».

إلا أن ذلك التوجه الذي بدأ بعقود «بي أو تي» مع شركتي «سيريتل» و«إم تي إن»، الغي بقرار صب بالدرجة الأولى لصالح الشركتين، عندما وافقت الحكومة السورية عام 2014 على تحويل عقود الشركتين من نظام «بي أو تي» إلى نظام التراخيص، علماً أن عقد الشركتين كان «على مشارف الانتهاء».

هل تثلّت «الاتصالات» عن المنافسة؟

شركتا «سيريتل» و«إم تي إن» هما الشركتان المشغلتان الوحيدتان لخدمة الاتصالات الخليوية في سورية، عبر عقود أبرمت بنظام «بي أو تي» منذ 2001 ولمدة 15 سنة قابلة للتديد 3 سنوات، على أن يتم نقل ملكية المشروع إلى الدولة بعد تلك المدة، وأن تستفيد مؤسسة الاتصالات من الأرباح

السياسة الاقتصادية في سورية تتجه نحو الخصخصة وقتل القطاع العام جهراً، ويبدو أنه يتم تكريس هذا التوجه حالياً في قضية المشغل الثالث!

زُرِعَ في عام 2012 قرابة 1.6 مليون هكتار من الأراضي الزراعية السورية بالقمح. أنتجت 3 مليون طن، وإلى جانب هذه المساحات كانت مساحة تقارب 72 ألف هكتار فقط، تزرع بالنباتات الطبية السورية، يتصدرها الكمون والحبّة السوداء واليانسون والكزبرة، وغيرها من مجموعة تزيد على 3600 نوع مسجل متوزعة في المناطق السورية..



على وقع الحرب والليبرالية

القمح يتراجع.. والبدائل التصديرية تتقدم



نستعرض بعض المقارنات بين كلف القمح، وأسعاره، وظروف زراعته، وبين النباتات الطبية، التي توضح أسباب هذا التوجه.

القمح غير مجدي.. بمنطق السوق!

تكلفة القمح على المزارع اليوم قد تبلغ وفق تقديرات المختصين الزراعيين في الحسكة 80 ليرة للكغ للمروي، وبينما تسعيرة الحكومة لعام 2016 بين 72-75 ليرة للكغ، أي الخسارة هي حالة واردة، والعائد إن وجد فسيكون في الزراعة البعلية، ومع سداد أقل سعراً وجودة، ومع عمالة بجزء كبير منها منزلية، وسيكون بهذه الحالة قليل أيضاً، بينما كانت نقابة المهندسين الزراعيين في الحسكة، وغيرها من المنظمات المرتبطة قد اقترحت أن السعر المجدي يجب أن يبلغ 100 ل.س للكغ، ليحقق عائد وينافس التجار.

الحكومة تقول بأنها تدرس التكاليف، وتضع هامش الربح، ثم تسعر، إلا أن قياس التكاليف الوسيطة في الظروف الحالية، لا يمكن أن يكون كافياً لتحفيز زراعة القمح، نتيجة كثرة الطوارئ، التي تفرض أسعار سوق احتكارية مثل سعر سداد السوبر فوسفات المصنوع في حمص، والذي يباع الطن في الحسكة بـ 200 ألف ليرة في الحسكة، بينما سعره الرسمي 86 ألف ليرة للطن، ليلجأ المزارعون إلى سداد موجود في سوق المحافظة من العراق سعر طنه 100 ألف ليرة، ولكن نسبة المواد فيه 18% مقابل نسبة المواد في السماد السوري البالغة 46%.

على الإنتاج السوري، هي تراجع الإنتاج، وهذا ما كان. في هذا العام، تقول الأرقام الرسمية أن ما زرع فعلياً في الحسكة 472 ألف هكتار بنسبة 65% من الخطة، بحسب زراعة الحسكة، ولكن هل هذه الأرقام المذكورة، منفذة فعلاً؟! تقاس الأرقام المنفذة بناء على ما يرخسه المزارعون أي وفق بيانات تسجيلهم لما زرعوه في مديرية الزراعة في المحافظة، لكن هل يزرعونها فعلاً أم لا؟! الجواب غير واضح، لأن إحصائيات دقيقة من المزارع والوحدات الإرشادية في المناطق والقرى لم تعد متوفرة. فيمكن أن يرخّص المزارع أرضه بالقمح أو الشعير، ولا يقوم بزراعتها بهذه المحاصيل.

حيث يظهر هذا من حجم استلام المحصول في المحافظة، ففي العام الماضي 2015، تم استلام 285 ألف طن فقط، وهذه الكميات تزرع في مساحات لا تتجاوز 185 ألف هكتار بأقصى الحالات، بينما كانت بيانات الوزارة تشير إلى توقعات بأن حجم إنتاج القمح في المحافظة سيبلغ 750 ألف طن، وسيسلم منها 450 ألف طن.. وتسليم 285 ألف طن، يشير إلى أن مساحات تبلغ 300 ألف هكتار، لم تزرع بالقمح، أو أن كامل إنتاجها بيع للتجار، وهذا تقدير غير منطقي حيث أن أسعار التجار لا تبتعد كثيراً عن أسعار الحكومة، وبناء عليه يمكن التشكيك في رقم المساحات المنفذة فعلياً من القمح، وتحديد أن المعلومات المحلية، تشير إلى أن المزارعين يعزفون عن زراعة القمح، ويتجهون إلى الزراعات التصديرية الأقل كلفة، والأعلى ربحاً، مثل النباتات الطبية، وفيما يلي

مستورد عالمي هو الولايات المتحدة بقيمة لا تتجاوز 58 ألف دولار، تليها ألمانيا، بقيمة لا تتجاوز 33 ألف دولار.

وبالطبع تصدر هذه النباتات السورية دون تصنيع، وبشكلها الخام، ما يجعل عوائدها أقل من الاحتمالات الكامنة فيما لو صنعت أو عبئت، أو استخدمت بشكل دوائي محلياً. اليوم تتوسع هذه الزراعات إلى الحد الذي تتحول إلى منتج زراعي رئيسي في كثير من المناطق التي يتراجع القمح، والشعير فيها، لتظهر في موسم عام 2016 تغيرات باتجاه مزيد من تراجع مساحات القمح، وتقدم مساحات النباتات الطبية، المعدة للتصدير..

تراجع مساحات القمح.. لا توضحه الأرقام الحكومية

تراجع مساحات القمح في الحسكة يوضح الكثير، ففي عام 2012 زُرِعَت الحسكة بحوالي 692 ألف هكتار من القمح، أنتجت مليون طن، بينما في العام الحالي، فإن الحكومة وضعت «خطة طموحة» لزراعة 718 ألف هكتار بالقمح: 261 ألف هكتار بالقمح المروي، و 457 ألف هكتار للقمح البعل، إلا أنها تركت هذه الخطة التاثيرية لما تفرضه الظروف، بعد أن قامت لمدة 3 سنوات متتالية، بتقديم أسعار غير مجدية للمزارعين، وبتقليص مراكز الاستلام في المحافظة، وارتفاع أسعار بيعها للأسمدة والمزوت بمستويات لا تتناسب مع رفعها لأسعار شراء المحصول من المزارعين، والنتيجة الطبيعية لسياسة التقشف الحكومية

يتبين بأن سورية كانت المصدر العالمي الثاني للنباتات الطبية، وتحديداً اليانسون، الكمون، الكزبرة، والحبّة السوداء، والشمر، التي بلغت قيمة صادراتها في عام 2010: 53 ألف دولار فقط، ومع ذلك فإن هذه القيمة جعلت سورية في الموقع الثاني عالمياً من حيث قيم التصدير، تسبقها الهند بمقدار 144 ألف دولار، وتليها إيران بمقدار 45.7 ألف دولار، ثم الصين 41.7 دولار، فمصر 31.5 ألف دولار، وسط سوق عالمية صغيرة لهذا النوع من الإنتاج الزراعي. صدر التجار السوريين أكثر من نصف إنتاج الكمون في عام 2009، 15 ألف طن تصدير من إنتاج إجمالي 23 ألف طن، أما في عام 2011 تم تصدير 38 ألف طن، بينما الإنتاج بلغ 30 ألف طن، أي تم تصدير كامل إنتاج العام، مع جزء من مخزونات العام السابق، كما تورد بيانات المجموعة الإحصائية الزراعية السورية.

4 دونمات نباتات طبية.. تعادل دونم قمح

تعتبر غلة النباتات الطبية قليلة في المساحة، 100 كغ في الدونم بالحد الأقصى، إذا ما قيس بالقمح الذي كان ينتج 400 كغ في الدونم في ظروف سابقة، أي أنك تحتاج إلى أربعة دونمات مزروعة بالنباتات الطبية، لتنتج ما ينتجه القمح السوري في دونم واحد كمياً، وعلى الرغم من ارتفاع أسعارها العالمية، وتحديداً إذا ما قيس بتكاليفها القليلة، إلا أن هذه النباتات لا تستطيع أن تشكل بديلاً استراتيجياً، لأن سوقها العالمية صغيرة، فأكثر

مزارعو الحسكة كانوا يزرعون مساحات صغيرة من أراضيهم بهذه النباتات، التي تنمو بعللاً والتي لا تحتاج إلى جهد عمل كبير، حيث كانت تجد من يشتريها من التجار السوريين، على اعتبارها منتجات تصديرية بالدرجة الأولى.

عبّاد شمس

تكيف الزراعة مع السوق العالمية..
خيار السياسة الاقتصادية

تفرض ظروف الحرب تغييرات اقتصادية كبرى، وتحديداً عندما لا تجد هذه الظروف سياسات تقرأ التغييرات، وتأخذ موقفاً منها، وتسعى لتعديلها، ففي مطلع الثمانينيات عندما فرضت العقوبات الاقتصادية على سورية، وظهرت الأزمة الاقتصادية التي نقلت النمو الاقتصادي من 10% سنوياً في السبعينيات، إلى قرابة 1% في عام 1981، توسعت مجموعة السياسات الزراعية التي عززت منظومة المحاصيل الاستراتيجية منطلقاً من شعار «الاعتماد على الذات»، حيث تم التسعير بالأسعار المدعومة، وتأمين مستلزمات الإنتاج بسعر يقارب التكلفة، ووضعت الخطط الزراعية وتأمينت شروط تطبيقها، وكانت النتيجة إنقاذ الأمن الغذائي للبلاد، ووصلت سورية في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات إلى فوائض تصديرية للقمح وللمجموعة من الحبوب الأخرى، وتوسعت المحاصيل والحبوب بنسبة وسطية 20% تقريباً..

أما أزمة سورية المندلعة منذ عام 2011، فهي تقودنا إلى طريق عكسي، وهذا طبيعي، على اعتبار أن هذه الأزمة ناجمة بالدرجة الأولى عن التراكمات التي أدت إليها الليبرالية الاقتصادية، التي تختار ما تختاره السوق، بلا قرار سياسي اقتصادي وطني فعال، وهذا ما يظهر اليوم جلياً، في التراجع الواضح لمجموعة المحاصيل الزراعية التي لا تحقق «عوائد سوقية» مباشرة، بل تحقق عوائد اقتصادية واجتماعية، أي المحاصيل المرتبطة بالأمن الغذائي مثل القمح بارتباطه بالخبز، والقطن المرتبط بصناعة النسيج، والشعير والذرة الصفراء، المرتبطين بأغلاف الماشية والدواجن، والعدس والحمص وغيرها من البقوليات التي شكلت بديلاً تاريخياً منخفض التكلفة، سد نسبياً ثغرة نقص الغذاء البروتيني السوري الحيواني.

اليوم يترك الإنتاج الزراعي السوري، لعشوائية السوق، فإذا اختارت سعراً منخفضاً للمزارعين خسرتهم وأخرجتهم من الإنتاج، وإذا اختارت سلعا تصديرية متكيفة مع السوق العالمية، كالنباتات الطبية، فرضت نفسها على المزارعين وعلى مساحات الأراضي السورية، ضاربة عرض الحائط، بمتطلبات اقتصاد الحرب، التي يجب أن تكون قائمة على الأمن الغذائي، والاستهلاك الداخلي.

أما الحكومة فهي تسوق للتصدير في كل المجالات، بينما لا تستطيع أن تضمن أن يعاد القطع الأجنبي إلى سورية، بشكل فعال، أو أن تحمي الممرات والمعابر، ما يجعل التصدير غير الشرعي عبر التهريب نشاطاً رئيسياً، لتكون عوائد التصدير تعود بربح مؤقت على المزارعين، وربح لمن يستطيعون جمع المنتجات الزراعية السورية وإخراجها خارج البلاد..

إن الزراعة السورية، وكل زراعة في دول العالم أمام سياستين لا خيار ثالث لهما، إما أن تكون مرهونة لسوق عالمية تفرض عليها ما يجب زراعته، وتعطيها عوائد طافية، يذهب أغلبها للحلقات التجارية الوسيطة، أو أن تختار الخيار الثاني، بأن تدعم منتجاتها الغذائية السيادية، وتخفف تكاليفها، وتضمن استمرارية زراعتها، محققة عوائد اقتصادية واجتماعية مركبة، ما يسمح بزراعة المنتجات الأخرى بحدود مدروسة، وبطريقة تضمن تحقيق عوائد وطنية عامة منها، أي بتصديرها، ثم استعادة قطع التصدير، وليس بالزراعة العشوائية وتصدير الخام عبر الوسطاء، كما يحصل الآن، وكما اختار ليبراليو الاقتصاد السوري للزراعة السورية.

نسبة ارتفاع كلف الاسمدة وسعر شراء القمح في الحسكة (2011-2016)

1100%

الأسمدة

277%

القمح

عملياً لم تترك الحكومة بأسعارها وسياساتها، أي ورقة داعمة، ليستمر المزارعون بزراعة القمح أو يتوسعوا بها، بينما السوق تقدم كل المغريات للاتجاه إلى زراعات تصديرية.

الحكومة رفعت سماد السوبر من 18 ألف ليرة للطن في عام 2011، إلى 86 ألف، بنسبة 377%، أما واقعياً فقد ارتفعت كلفته على مزارعي الحسكة بنسبة 1100%، بينما رفعت أسعار شرائها للقمح من 22 إلى 72 ل.س للـكغ، بين عامي 2011-2016، أي بنسبة 227% فقط.

النباتات الطبية في الجزيرة.. عوائد أضعاف التكلفة



تنتشر في الحسكة زراعة أربعة نباتات طبية رئيسية: الكزبرة - الكمون - الحبة السوداء، والحلبة، إلا أن الكزبرة تراجع إنتاجها في هذا العام بعد أن انخفض سعرها كثيراً في العام الماضي، مع زيادة العرض.

مجمال هذه الزراعات بعيلة، لا تحتاج إلى سقاية، وبالتالي إلى تكاليف محروقات، كما أنها تحصد وتدرس بالحصاد مباشرة، باستثناء الكمون، ما يجعل حاجتها لساعات العمل، تقتصر على تهيئة الأرض، والتعشيب، ورش البذار فقط.

كما أن أسعارها العالمية عالية، وعوائدها مجزية، وفي الجدول كلف زراعة الكمون، وعائديتها على المزارع.

أرباح حبة البركة
والحلبة 6 أضعاف التكاليف

أما في نباتات طبية أخرى، مثل حبة البركة والحلبة، وهي الأكثر انتشاراً اليوم في الحسكة، فإن التكاليف أقل، والعوائد أعلى، حيث أن المنتجين يحصدان الياء، ما يخفف من كلف الحصاد، بينما لا تحتاج الحلبة إلى سماد، ووفق حسابات قاسيون فإن تكلفة الدونم من الحبة السوداء، تبلغ 5000 ليرة سورية فقط، تنتج 60 كغ، وتباع بسعر 700 ليرة وسطياً للكيلو، أي بحوالي 36 ألف ليرة، ويكون ربح الكغ: 516 ليرة سوريا تقريباً، أي 620% من التكلفة.

أما الحلبة فتكلفت الدونم منها لا تتعدى 4200 ل.س، تنتج 100 كغ، وتباع بسعر 300 ليرة للكيلو، أي 30 ألف ليرة للدونم، ليربح المزارع من كغ الحلبة 258 ليرة، وبنسبة 614% من التكلفة.

تباع هذه المنتجات للتجار، بأغلبها، حيث تشتري الحكومة كميات من الكمون فقط، بمقدار الخطة التي تضعها بمساحة لا تتجاوز 31,5 ألف دونم، تنتج حوالي 1500 طن، بينما المساحات المنفذ والتي أحصتها مديرية الزراعة في المحافظة هي 36 ألف هكتار، أي 360 ألف دونم، تنتج حوالي 18 ألف طن من الكمون، والمساحات الفعلية غير المسجلة هي أكبر من هذه، بالإضافة إلى مساحات زراعة النباتات الطبية الأخرى، من كزبرة، وحبة البركة، والحلبة وغيرها. مقابل هذه العوائد العالية، للنباتات الطبية، تضع الحكومة سعراً للقمح، قد يحقق خسارة، أو بأحسن الأحوال يحقق هامش ربح 25%.

لذلك من الطبيعي في ظروف كهذه أن تتوسع مساحات هذه النباتات على حساب مساحات زراعة المحاصيل الرئيسية إذا لم تجد هذه المحاصيل، سياسة اقتصادية مدعومة بإنفاق حكومي، وقرار بحماية الأمن الغذائي السوري، وإدارة أزمته.

تكلفة وعائد إنتاج دونم من الكمون في الحسكة - 2016

العملية الزراعية	ل.س	ملاحظات
الفلاحة	400	تكاليف الفلاحة منخفضة في الجزيرة، بسبب انخفاض أجر العمالة، وانخفاض تكلفة المازوت
البذار	2450	يحتاج الدونم إلى 3,5 كغ بسعر 700 للكيلو.
السماد	700	يخلط السماد مع البذار بالكمية ذاتها 3,5 كغ للدونم.
التعشيب	500	أجر ساعة العمل في الجزيرة اليوم 150 ل.س فقط، والدونم يحتاج إلى أكثر من ثلاث ساعات عمل بقليل.
الحصاد	2000	حصاد الكمون يدوي والأجرة على الدونم 2000 ليرة.
الدراسة	1000	يجمع الكمون وتقوم الدراسة بفصل نأجر للدونم 1000 ليرة.
كلفة زراعة الدونم	7000	كلفة الدونم 6650 وبالتقريب إلى أقرب مئة تصبح التكلفة 7000 ليرة
الإنتاج	0 4- 50 كغ	ينتج الدونم من 3,5 كغ بذار كمية تتراوح بين 40-50 كغ، حسب منطقة الاستقرار.
كلفة الكغ الوسطية	160 0 ل.س	تتراوح التكاليف حسب كميات الإنتاج بين 140-175، والوسطي قرابة 160 ليرة للـكغ.
سعر البيع	625	يتراوح سعر البيع بين حد أدنى 500 ليرة في الموسم، ويصل 750، والوسطي 625 ل.س للـكغ.
عائد المزارع	465	يحقق الكغ عائداً يبلغ 465 ل.س وبنسبة 290% من التكلفة

قانون التشاركية الذي حمل رقم 5 بتاريخ 2016/1/10، كان نقطة عَلامَ جديدة في مستوى التحول إلى الليبرالية الذي يمضي بها الاقتصاد السوري. فالوظيفة الاقتصادية لهذا «القانون» أو هذا المبدأ الاقتصادي هو إيجاد آليات جديدة لإعادة تدوير وتبييض الأموال المنهوبة من الاقتصاد السوري قبل وفي ظل الأزمة، والسماح للمستثمرين/الناهين الجدد بالربح المضمون في كعكة إعادة الإعمار، وذلك من خلال إعطاء القطاع الخاص الحق في استثمار أي منشأة من منشآت القطاع العام والتربح من خلالها وتحديداً في مجالات البنى التحتية كالماء والكهرباء والاتصالات والخدمات والمرافق العامة، وهو ما ناقشته قاسيون من وجهة نظر اقتصادية في الأعداد «739.746.747».

التشاركية المققونة

موبات الإشارة الخضراء لناهي الغدا!

في العدد الحالي ستوضح هذه المقالة شيئاً من المواد التي نص عليها القانون لنوضح للرأي العام وجماهير السوريين أن ما يصاغ اليوم ويقر على عجل في الجانب الاقتصادي يهدف لتغيير أسس الاقتصاد السوري تحت وطأة صدمة الأزمة، ليصبح أكثر ملاءمة لمصالح مستثمري الغد على حساب فقراء الشعب السوري والقطاع العام وعماله أحداً كان قوة دولته تاريخياً.

■ معن خالد

البداية مع الاستثمار الأجنبي الذي بات متاحاً له المرافق التي كان يطلق عليها صفة السيادية.

الاستثمار الأجنبي.. انهب وطلع لبر!

حيث إن أبرز النقاط التي ينبغي الوقوف عندها هي الواردة في الباب الأول المادة رقم 1 البند رقم 10، وهي التي تنص على أن الشريك الخاص هو «أي شخص اعتباري أو ائتلاف أشخاص اعتبارية محلية كانت أم خارجية يجري التعاقد معها» وهو ما يعني أن مرافقنا السيادية ستفتح أبوابها للاستثمار الأجنبي، وهو ما يعتبر خرقاً لأبسط معايير السيادة الوطنية.

لن يكون للأجانب الحق في استثمار مرافقنا السيادية وحسب بل سيكون من المدللين أيضاً، حيث سيشمل ذلك الدلال حق المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه مباشرة من الاقتصاد السوري، وهو المضمون في الفقرة «هـ» من المادة 61 والتي نصت على ما يلي: «يحق للمستثمرين الأجانب والسوريين المقيمين في الخارج الاستثمار في شركات مشاريع التشاركية وإعادة تحويل عوائد استثماراتهم بالقطع الأجنبي ومن ذلك العوائد والأرباح على رأس المال والأسهم والفوائد وعوائد إعادة بيع الاستثمار أو جزء منه».

كما أعطت الفقرة «و» من المادة 61 للعمال الأجانب الحق في تحويل نصف أجورهم وتعويضاتهم بالقول: «يحق للعاملين الأجانب

هدف القانون واضحاً بـ«تمكين القطاع الخاص من المشاركة...» وغاب أي هدف متعلق بالقطاع العام، فعمكست هذه الصياغة عقلية واضعي السياسات!

وماذا عن اليد العليا يد الطبقة العاملة..

البعد الغائب عن معظم المتحدثين في هذا القانون هو حقوق عمال القطاع العام في شركاتهم ومعاملهم ومنشآتهم والبقاء فيها، حيث أتاح القانون إمكانية الاستغناء عنهم في مشاريع التشاركية، وفتح المجال للإبقاء على بعضهم فقط فيما لو توافقت إرادة «شركة المشروع» مع إرادتهم». ورغم أن القانون تحدث عن حفظ حقوقهم ومكتسباتهم، إلا أنه لم يتحدث عن حقهم في البقاء في القطاع المستثمر ما يعني أن مصيرهم مجهول حتى اللحظة حيث نصت المادة 66 في فقرتها «أ» على أنه: «في حال تعلق مشروع التشاركية بمنشأة قطاع عام موجودة فعلياً



البعد القضائي في حل النزاعات مع أولئك المستثمرين أعطى أيضاً مزايا للمستثمرين الأجانب، فأباحت المادة 78 إمكانية الاحتكام لغير القضاء السوري فيما لو نص عقد التشاركية على ذلك، حيث نصت المادة أنه وفي حال حدوث نزاعات بين الجهة العامة والشريك الخاص فإنه: «تطبق على أي نزاع تحكيمي القوانين النافذة في الجمهورية العربية السورية ما لم يتم الاتفاق على خلافه في عقد التشاركية أو العقود الثانوية».

الفقرة «ح» من المادة 61 بالقول: «يلتزم الشريك الخاص بتوفير كامل التمويل اللازم للمشروع أو جزء أساسي منه من موارده الذاتية و-أو عن طريق آليات التمويل الأخرى ويجب أن يكون هناك جزء من التمويل من القطاع المالي أو المصرفي السوري وفق النسب التي يحددها طلب العروض أو المجلس» أي أن للمصارف السورية نسبة من التمويل غير محددة وتركت نسب الأجانب لتحديد وفق رؤى مجلس التشاركية لاحقاً.

في شركة المشروع أو لدى الشريك الخاص في سورية تحويل 50 بالمئة من أجورهم وتعويضاتهم بما في ذلك تعويض نهاية الخدمة خارج سورية».

أي قضاء بدكن ياه؟!

العلاقة مع الخارج لن تشمل الاستثمار وحسب، بل شملت الاقتراض الأجنبي المباح للقطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، وذلك عبر ترك الباب موارباً لاحتمال كهذا، فنصت

«أ» من هذه المادة أحكام قانون العمل عوضاً عن أحكام القانون الأساسي للعاملين في الدولة». ومن الجدير ذكره أن القانون يفتح الباب للعمالة الأجنبية، وهو وإن لم ينص عليه صراحة، إلا أن المادة 61 الفقرة «و» والتي تحدثت عن إمكانية تحويل العمال الأجانب لنصف أجورهم تشير إلى ذلك، ما يعني فتح المجال للأبعاد الخطيرة التي يحملها احتمال ضخ العمالة الأجنبية في الاقتصاد السورية على حساب ملايين العاطلين عن العمل في سورية في الحقبه اللاحقة.

يمكن استخدام بعض عمال القطاع العام حسب مؤهلاتهم في شركة المشروع بناء على طلب شركة المشروع وبناء على رغبتهم بعد أن يتم إنهاء علاقاتهم الوظيفية مع الجهة العامة طبقاً للقوانين النافذة». والطامة الكبرى أن عمال القطاع العام الذين قد يستخدمون في العمل في مشاريع التشاركية سيضطرون إلى الخضوع لقانون العمل سيء الصيت والمتعلق بالقطاع الخاص، وسيجردون من حقوقهم التي كان يتمتعون بها في ظل القانون الأساسي للعاملين في الدولة، حيث نصت المادة الفقرة ب بأنه: «تسري على العمال المستخدمين بموجب أحكام الفقرة

زائد ناقص



نمو.. كلام بكلام!

نقلت إحدى الصحف المحلية عن المدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء الدكتور شفيق عربش قوله بأن «غياب الرقم الإحصائي في سورية يعتبر مشكلة كبيرة يجعل من عملية التخطيط قاصرة، ويؤدي إلى صدور قرارات متخبطة وغير مدروسة». وأضافت الصحيفة أن عربش قال: «أن ادعاء البعض في الحكومة أن هناك أرقاماً ولكن نشرها غير مسموح به ما هو إلا ادعاء لتغطية التقصير في الرقم» كما نقلت الصحيفة أن عربش لفت إلى أنه وفي عام 2014 «توهم وزير الاقتصاد بأن هناك معدلات نمو إيجابية وتحدث بها ... ليتبين لاحقاً أنه كان كلاماً بكلام، استند فيه الوزير إلى تقارير صندوق النقد العربي الذي عاد وعدل بياناته وخفض هذه النسب إلى الحالة الصفرية..»



الله يرزقها!

قال أحد المواقع الإلكترونية الاقتصادية أن البيانات المالية الأولية للبنوك الخاصة الـ 14 العاملة في السوق السورية والتي أطلع عليها الموقع أظهرت ارتفاع صافي أرباحها من 23,619 مليار ليرة خلال العام 2014 إلى 86,523 مليار ليرة مع نهاية العام 2015 بنسبة نمو 266,32%.



الخط الائتماني لسه شغال

قالت إحدى الصحف المحلية أن وزارة الاقتصاد أكدت أنها مستمرة عبر المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بتأمين احتياجات الجهات العامة بعد أن صدر القانون رقم 8 لعام 2015 القاضي بتصديق اتفاقية خط التسهيل الائتماني الموقعة بين سورية وإيران في دمشق بتاريخ 2015/5/19 بمبلغ وقدره مليار دولار أميركي أو ما يعادله من العملات الأجنبية لتمويل استيراد بضائع وسلع وتنفيذ مشاريع.



الخصخصة المباحة وفق هذا القانون تظهر بشكل جلي في المادة 53 التي تتعلق بإجراءات نقل الملكية...

أبرزها التالي: «نقل ملكية الأصول إلى الجهة العامة المتعاقدة عند انتهاء أو إنهاء العقد أو فسخه ما لم تفضل إبقاءها لشركة المشروع أو للشريك الخاص»، والخطير في هذه المادة أنه ترك إمكانية التنازل عن ملكية أجزاء من أصول القطاع العام للقطاع الخاص مما يعني احتمال فوز القطاع الخاص بملكية هذه المشاريع أو أجزاء منها في نهاية العقد وليس الاستفادة من الاستثمار والتشغيل فقط.

إن الأفكار الأخرى التي أجازها القانون في باب نقل الملكية التي تعني «الخصخصة» وإن كانت خصخصة مؤقتة، تعززها المادة 54 في فقرتها «أ» والتي أجازت للجهة الخاصة حقوقاً استثمارية إضافية تحت ذريعة «حسن سير العقد»، فنصت على أنه: «يجوز للجهة العامة المتعاقدة أو أية جهة عامة أخرى ذات صلة أو الدولة أن تنتقل إلى الشريك الخاص أو شركة المشروع خلال مدة عقد التشاركية حق استثمار المشروع والمنقولات الضرورية لحسن سير العقد وتنفيذ المشروع وأية أموال منقولة عامة أخرى متعلقة بتحقيق التشاركية على أن تعود هذه الملكية وحقوق الاستثمار للجهة العامة المتعاقدة عند انتهاء أو إنهاء عقد التشاركية».

كما أجازت الفقرة «ب» من المادة ذاتها جواز نقل ملكية منشأة عامة ولكن هذه المرة لشركة المشروع وليس للقطاع الخاص الشريك المباشر، تحت الذريعة ذاتها بالقول: «يجوز للجهة العامة المتعاقدة أن تنتقل إلى شركة المشروع خلال مدة عقد التشاركية ملكية منشأة عامة أو عقار أو أموال غير منقولة ضرورية لحسن سير العقد وتنفيذ المشروع على أن تعود هذه الملكية للجهة العامة المتعاقدة عند انتهاء أو إنهاء عقد التشاركية ما لم ينص العقد على بقائها لشركة المشروع».

ناهيك عن الطامة الكبرى في هذه الفقرة وهي ضمانها لـ «تحقيق ربح معقول» للقطاع الخاص دون توضيح هذه النسب المعقولة وحدودها!

ونسامحك بالضرائب كمان!

طبعاً لم ينسَ واضعو السياسات والقوانين، وهم المتباكون دوماً على انخفاض موارد الدولة، منح القطاع الخاص إعفاءات ضريبية إمعاناً في تدليله وتفريطاً بحق الشعب السوري ودولته بمثل هذه الموارد، ولذلك أباحت المادة 81 إعفاءه من الضرائب في الفقرة «أ» ليس لمصلحة شركة المشروع وحسب، بل وللقطاع الخاص المشارك أيضاً، فنصت تلك الفقرة على أنه: «يجوز بقانون بناء على اقتراح المجلس منح الشريك الخاص وشركة المشروع أو أحدهما الإعفاءات الضريبية كلاً أو بعضاً وفقاً لطبيعة المشروع وأهميته»، كما أباحت الفقرة «ب» منحه أي من شركة المشروع أو القطاع الخاص المشارك تسهيلات مالية وإئتمانية ونصت بـ «يجوز بقرار من المجلس منح الشريك الخاص وشركة المشروع أو أحدهما حوافز بما فيها التسهيلات الائتمانية والضمانات المالية وغيرها من المزايا التي تحدد بقرار منح»، علماً أن عرابي مشروع التشاركية كانوا دائماً ينطلقون من نقص التمويل الحكومي لمشاريعها والإدعاء بأن القطاع الخاص يملك قدرات مالية لحل تلك المشكلة وإذ بالقانون يعود ليفتح المجال للقطاع الخاص بطلب التمويل من الحكومة بشكل أو بآخر!

وإذا بك الخصخصة فهي ممكنة!

الخصخصة المباحة وفق هذا القانون تظهر بشكل جلي في المادة 53 التي تتعلق بإجراءات نقل الملكية وتحديد في فقرته «أ» القائلة بأن عقد التشاركية ينبغي أن يتضمن عدة إجراءات

المدة الزمنية قد تكون أو لا تكون!

المدة الزمنية لهذه المشاريع مفتوحة ومتركة لتوافق المتعاقدين، وفي الباب الأول والمادة «10» وتحديداً في الفقرة رقم 16، وحتى في المادة «47»، لا نجد أية حدود أو سقف زمنية لهذه العقود، فنص المادة «مدة المشروع.. المدة الزمنية المحددة والمتفق عليها في عقد التشاركية» وهو ما يعطي هوامش أريحية للمستثمرين الجدد بالاستمرار بأقصى مدة ممكنة وذلك فقط بناءً على التوافق مع القطاع العام المستثمر. والملفت هنا أن مثل هذه الميزة غير موجودة بالقوانين المشابهة في دول أخرى كالمغرب التي تحدد 30 سنة كحد أقصى للاستثمار في مثل تلك المشاريع.

ندعمك ونموك بس تعال يا مستثمرنا!

المادة رقم 6 من هذا القانون توضح تماماً مدى الإنحياز للقطاع الخاص، فالفقرة ب فرضت للشريك الخاص دوراً قيادياً في شركة المشروع «أي الشركة التي ستؤسس من الطرفين»، حيث نصت على ما يلي: «يحصل الشريك الخاص و/أو الاستراتيجي على حصص أو أسهم في شركة المشروع وفق أحكام العقد» بينما لا يحق للعام أية أسهم في تلك الشركة، فنصت الفقرة «ج» من المادة ذاتها بأنه: «لا يجوز للجهة العامة المتعاقدة أن تكون شريكاً في شركة المشروع»، فأجاز للقطاع العام هذا الحق في المادة 44 وبالحالتين فقط!

الملفت للنظر أن المادة 43 من القانون غيرت وجهة الدعم الاقتصادي، فلم يعد يذهب بالضرورة للقطاع العام أو للمستهلك مباشرة بل صار للقطاع الخاص المستثمر وفق عقد التشاركية حصة مباشرة فيه ولذلك نصت الفقرة أ من تلك المادة بأنه: «إذا كانت الشروط الاقتصادية أو التدفقات المالية لمشروع التشاركية حين دراسته لا تتيح للشريك الخاص استرداد تكاليف الاستثمار والتشغيل والتكاليف المالية وتحقيق ربح معقول خلال مدة المشروع ومن عائدات المشروع حصراً أو إذا كان الاستثمار من قبل القطاع الخاص غير ممكن عملياً دون وجود ضمانات صادرة عن الدولة فيجوز للجهات العامة المتعاقدة بعد موافقة المجلس النظر في أشكال تقديم الدعم أو الإعانة للشريك الخاص أو للمستفيدين النهائيين بصورة مباشرة أو غير مباشرة وسد الفجوة المالية على النحو الذي يمكن من تطوير المشروع وترجع المبالغ اللازمة لذلك في خطط الإنفاق العام».

إن ذلك الدعم المنتظر يفتح باب التساؤل حول دواعي منح القطاع الخاص دعماً في ظل سياسات «عقلنة ذلك الدعم على المواطن والقطاع العام»، كما إن إشكالية المادة هذه ليست في تغيير وجهة الدعم وحسب، بل وفي كونها أقرت ضمان الربح للمستثمر الخاص في أي مشروع سيدخله. زد على ذلك أن القانون وفي الفقرة «ب» من المادة ذاتها أقر احتمال تقديم الدعم العيني للقطاع الخاص ليشمل حتى «التنازل عن حقوق تشغيل واستثمار المشاريع»، أي تنازل القطاع العام عن تلك الحقوق لمصلحة الخاص ودعمه. طبعاً

خلاصة:



كان هدف القانون واضحاً بـ «تمكين القطاع الخاص من المشاركة...» وهو ما نصت عليه الفقرة «أ» من المادة 2 وغاب أي تأكيد على أي هدف متعلق بالقطاع العام، فعكست هذه الصياغة عقلية واضعي السياسات وتشريعاتهم المانحة لمكتسبات إضافية للقطاع الخاص على حساب القطاع العام وعلى حساب الخزينة العامة للدولة وجيوب المواطن بنهاية المطاف، إن ذلك هو جزء مما نُطلق عليه «آليات اللبرلة وشرعنة مستوى جديد من النهب الاقتصادي»، والذي يجعل من هذا القانون ليس مساً جديداً بخلوط حمراء بل ضوءاً أخضر لإعادة تدوير النهب، وهو ما يدعوا لرفضه قانونياً واقتصادياً وحتى سياسياً ليس من حيث المبدأ وحسب، بل ومن خلال التفاصيل التي أبرزنا بعضها للدلالة على مدى هيمنة مصلحة القطاع الخاص على سياساتنا الاقتصادية في هذه اللحظة الحرجة من عمر البلاد وذلك خلافاً لما تقتضيه مصلحة غالبية الشعب السوري ودولته.

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ارتكز بناء العلاقات الإقليمية سياسياً واقتصادياً على أساس الوزن النوعي للولايات المتحدة، كقوة أساسية هي الأكثر تأثيراً في واقع الإقليم. ومن الممكن اليوم التنبؤ بتغير بنية هذه العلاقات، اعتماداً على التغير الجاري في العلاقات الدولية وموازن القوى فيها.

تكتلات المشهد

«مصالحة» إقليمية أم توريط مصري؟



تبرز السمة الأساسية للتغير الحاصل في العلاقات الدولية بالتراجع التاريخي المستمر للولايات المتحدة، وفقدانها للتحكم والقدرة على فرض تأثيرها على الملفات الكبرى، كما هو الحال في كل من الملف النووي الإيراني، والملف السوري، مما يفرض بدوره على دول المنطقة إمعان النظر إلى العلاقات البينية في ضوء الواقع والموازن الجديدة.

■ فادي خضر

واحد من مؤشرات التغيرات الجديدة، يتبين في التقارب السعودي التركي مؤخراً، الذي قد يصل حسب اعتقاد كثير من سياسيي البلدين، إلى حد التنسيق الاستراتيجي، رغم الخلافات التفصيلية المتعلقة بملفات المنطقة، كالعلاقة مع إيران أو الموقف من تنظيم «الإخوان المسلمين».

من هذا المنطلق، فإن مصر ليست بعيدة عن الحركة الإقليمية الناشئة الجديدة، بل هي في صلبها، لما لها من وزن إقليمي ودولي كبير كامن، كما أن شكل تحالفاتها اللاحقة سيكون له أثر كبير على مجمل المشهد الإقليمي الآخذ بالتبلور، فأين تجد مصر نفسها اليوم من التوضعات الجديدة؟

تعقيدات العلاقة المصرية- التركية

عند أي منعطف إقليمي ناجز أو محتمل، تعيد القوى الإقليمية مراجعة حساباتها على أساس هذه المتغيرات الجديدة، فتركيا والسعودية اتجهتا إلى تسريع التكتل بينهما، بعد إشارات ضمنية «لكن واضحة» من حليفهم الأمريكي، تفيد بأنه لا عودة عن رفع العقوبات عن إيران، ولا عن الحل السياسي في سورية.

سرعة الانعطاف الأمريكي عن السياسات السابقة في المنطقة، تبعاً للمصالح الاستراتيجية الأمريكية، أثر على القوى الأشد التصاقاً بها، وتحديداً السعودية وتركيا، اللتان بقيتا شبه وحيدتين، إن صح القول، وسط دوامة من الملفات المشتتة، والتي تم رسم حدودها العامة دولياً، وبقيت الهوامش الثانوية لتجاذبات القوى الإقليمية، بينما لعبت محاولة القفز المصري المبكر من المركب الأمريكي، عبر ضرب «الإخوان المسلمين»، الذراع الفاشي لقوى رأس المال المالي الإجرامي، دوراً هاماً في احتمال استعادة قدرة مصر على البدء مبكراً بالعمل على صياغة علاقاتها الدولية من جديد. وهذا لا يعني حكماً أن مصر أنجزت حتى اليوم مهامها الخارجية المتعلقة بأمنها القومي، وشبكة علاقاتها السياسية- الاقتصادية في المنطقة، ولا يعني أيضاً خروجها من دوامة التغيرات الإقليمية بصورة واضحة المعالم، فالبحث

عن دور ريادي لمصر منوط بوضع القوى الوازنة الأخرى وطبيعة حركتها «والإشارة هنا إلى تركيا وإيران» التي تؤكد الوقائع كما جميع الدراسات إلى بداية تحول الأخيرة إلى لعب دور مهم ومؤثر في العلاقات الدولية مستقبلاً.

بمعنى آخر، فإن مصر التي يفترض بها أن تعمل بشكل حثيث على بناء علاقات مهمة مع القوى الصاعدة عالمياً، وفي مقدمتها روسيا، يبدو أنها ترى نفسها اليوم بحاجة إلى البحث عن نمط العلاقات الأقرب ألا وهو العلاقات الإقليمية المباشرة. وبحصر الخيارات الأولية أمام مصر، تظهر السعودية القريبة وتركيا البعيدة، كقوى إقليمية تشترك في منع إيران عن حيابة النفوذ الإقليمي الأكبر في المرحلة المقبلة، لذا، تستغل السعودية علاقتها الجيدة حتى الآن مع مصر، في اللعب على الخيارات المصرية المقبلة، بتسويق الجانب التركي كشريك في تكتل إقليمي يحفظ إلى حد ما «التوازن» مع إيران.

لكن مستوى الصدام التركي- المصري، إثر خلع «الإخوان المسلمين» عن السلطة قبل أكثر من عامين، وصل إلى حدود معقدة تصعب المهمة السعودية في التقريب المفترض بين الجانبين المصري والتركي.

الضغط السعودي.. والفتور المصري

على أرض الواقع تعمل السعودية على فكرة استغلال انعقاد مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي في تركيا أواسط شهر نيسان المقبل، ل«تذليل العقبات» أمام التقارب المصري- التركي، لكن حتى الآن، تبدو مصر أشد تمترساً خلف موقفها اتجاه «الإخوان»، كخيار استراتيجي مضمونه أن إبعادهم عن الحياة السياسية المصرية، قرار دولة يأخذ بعين الاعتبار منظومة الأمن القومي داخلياً وخارجياً كأولوية وطنية،

إذ عمل «الإخوان» أثناء وجودهم في السلطة، وبعدها على تهديد الأمن القومي لمصر، كورقة مساومة وضغط سياسية تضع مصر في مهب الحريق الإقليمي في شرقها وغربها.

وحتى الآن، يبدو أن مصر تتعامل مع الضغوط السعودية عليها في الاتجاه التركي ببرود يأخذ بعين الاعتبار ضعف موقف حكومة «العدالة والتنمية» داخلياً وخارجياً، على أن تراقب مصر عن كثب تحركات تركية تحاكي شروطها في إتمام المصالحة المقترضة.

وفي هذا الصدد، تقوم تركيا بتحريك المياه الراكدة ولو قليلاً، عن طريق تصريحات وزير خارجيتها، مولود جاويش أوغلو، الذي نوه مؤخراً إلى «أهمية دور مصر القوية للمنطقة بأسرها»، مشيراً إلى أن حضور مصر اجتماع منظمة التعاون الإسلامي في اسطنبول «يجب فهمه على أنه مشاركة في اجتماع دولي، وأن مسؤولي البلدين يلتقون في الكثير من المنديات الدولية، ولا مانع من إجراء مباحثات ثنائية».

وتأتي هذه التحركات التركية الخجولة بالتزامن، مع إعلان صريح من جماعة «الإخوان» نيتها تفعيل اتصالات المصالحة مع الدولة المصرية، هذا الإعلان الذي نقله مدير مركز «ابن خلدون للدراسات الإنمائية»، سعد الدين إبراهيم، أثناء وجوده مؤخراً في اسطنبول، وهي المبادرة العلنية الأولى، بعد «مبادرات الوساطة» التي كان أورها عمل القيادي في حركة «النهضة» التونسية، راشد الغنوشي، بتحريك «وساطة» سعودية لإطلاق «المصالحة»، في منتصف العام الماضي.

لكن الصمت الحكومي حيال التحركات التركية والإخوانية الأخيرة يعقد المشهد أكثر، وكان الجانب المصري الذي يبدو

أنه راغب بتكوين شبكة علاقات إقليمية قوية، والحذر في الوقت نفسه من سلوك «الإخوان» والنوايا التركية، يمسك بإحكام فكرة التكتلات الجديدة، ربما بحكم الموقع الإقليمي الأفضل نسبياً مقارنة بالسعودية وتركيا الأشد رغبة بإقامة هذا تكتل، تاركا الاستمهال في تبيان المواقف من تركيا و«الإخوان»، إلى حين انعقاد مؤتمر منظمة التعاون الإسلامي، فيما لو استطاعت المرونة التركية تمهيد الطريق أمام فرصة التقارب المنتظرة.

البحث عن النقاط الآمنة

بالنظر إلى التطور المستقر في العلاقات الروسية- المصرية، بوصفها «توجهات مستقبلية ثابتة» معلنه من القيادة المصرية. فمصر الباحثة عن الاستقرار الإقليمي الذي يلعب فيه التقارب مع روسيا جزءاً مهماً منه، تجد نفسها مضطرة أيضاً إلى الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بتحالفاتها الإقليمية اللاحقة والأكثر ثباتاً، في مرحلة يغدو فيها الخروج الأمريكي من المنطقة حقيقة مرئية، والسعي لحل أكثر الملفات تازماً كما في سورية واليمن أقرب من أي وقت مضى.

أي أن التحالفات التي تلت موجة الحراك الشعبي الثانية في مصر، والتي لم يظهر فيها بعد التراجع الأمريكي تماماً، سمحت بإقامة علاقات جيدة مع الجانب السعودي، والتي هي «طارئة» في تاريخ العلاقات بين البلدين، لكن مصر العتادة على أن تكون طرفاً رئيسياً في إمساك زمام المبادرة الإقليمية، تدرك أن نطاق علاقاتها الأهم هو في الاقتراب من منظومة «بريكس»، وإقليمياً يكمن النطاق الأهم في شمال أفريقيا وسورية، اللتين باستقرارهما فقط، تسير مصر إلى الأمام في مهمة الحفاظ على أمنها القومي، وتكوين شبكة العلاقات السياسية- الاقتصادية الأساسية لاحقاً.

يبدو أن مصر تتعامل مع الضغوط السعودية عليها في الاتجاه التركي ببرود يأخذ بعين الاعتبار ضعف موقف حكومة اردوغان داخلياً وخارجياً

الصورة عالمياً



- أعلن رئيس أركان القوات البرية في الجيش الأمريكي، الجنرال مارك ميلي، أن القدرة القتالية للقوات المسلحة الروسية في الوقت الحالي بلغت مستوى لم تشهده منذ 25 سنة.



- مع تصاعد حركة احتجاجات المعلمين في الضفة وقطاع غزة، أصدرت السلطة الفلسطينية قراراً إدارياً، «منعت» بموجبه أي تجمهر أو تنظيم المسيرات أو الاعتصام «بدون إذن مسبق وحسب الأصول».



- بعد مظاهرات شعبية حاشدة طالبت بمحاسبته، أعلن مجلس النواب المصري، يوم الأربعاء 2016/3/2، إسقاط عضوية النائب، توفيق عكاشة، إثر استقباله للسفير الصهيوني في منزله.



- توصلت هنغاريا والاتحاد الأوروبي إلى اتفاق حول مشروع المحطة الكهروذرية «باكش-2» الذي ستنفذه مع الحكومة الروسية، والذي يشغل 4 مفاعلات ذرية سوفيتية، وينتج أكثر من 50% من كهرباء البلاد.



- شارك عشرات الآلاف من المتظاهرين البريطانيين في مسيرة احتجاجية جابت شوارع العاصمة لندن، يوم السبت 2016/2/27، رفضاً للقرار الحكومي القاضي بتحديث منظومة «ترايدنت» للردع النووي.



- في استمرار لنهج التبعية التي تكرسها الحكومة الأرجنتينية اليمينية، أعلنت الحكومة رغبتها في التطبيع الاقتصادي الكامل مع صندوق النقد الدولي، وسط انتقادات شعبية واسعة.

الولايات المتحدة:

براغماتية زمن الانحدار



قبل عام 2008، كنت أعلم طلابي أن الولايات المتحدة دولة صاحبة اقتصاد مرن. فكان أرباب العمل على استعداد للمقاومة واستئجار العاملين عندما يرون أن العاطلين عن العمل قادرين على العمل والإنتاج، وكان العمال على استعداد للانتقال من أجل الفرصة، أو تجربة شيء جديد في سبيل الحصول على وظيفة. ومع حصول أرباب العمل والعاملين الذين ينتمون بروح المبادرة على الفرصة، أصبح بوسع العرض أن يخلق طلباً خاصاً به.

■ برادفورد ديلونغ*

أجل، كنت أقول إن الصدمات السلبية التي تضرب الإنفاق من الممكن حقاً أن تعمل على خلق بطالة جماعية وطاقة عاطلة، ولكن تأثيراتها قد تكون محدودة بسنة واحدة أو اثنتين أو ثلاث على الأكثر. وفي كل عام بعد انتهاء الانكماش الأولي، فقد يستعيد اقتصاد الولايات المتحدة نحو 40% من الأرض بين موقفه الحالي وإمكانية التشغيل الكامل للعمالة. لكن تلك التصورات التي بنيتها كلها، ومع التقدم في عمليات التراجع الاقتصادي، قد باءت بالفشل..

يكاد يكون من المستحيل تقييم اقتصاد الولايات المتحدة على مدى العقود الأربعة الماضية دون الشعور بخيبة الأمل والإحباط. فمن منظور الأمريكي النمطي، أهدرت البلاد ما يقارب من ثلث الطاقة الإنتاجية المحتملة في أوجه إنفاق لا تضيف شيئاً إلى الثروة الحقيقية، أو دمرتها الأزمة المالية في عام 2008.

منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، زادت الولايات المتحدة الإنفاق على إدارة الرعاية الصحية بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وزادت من الإنفاق على الرعاية الصحية غير الضرورية بنحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي. ولم تحذ بلدان مثل كندا والمملكة المتحدة وفرنسا حذوها، ومع ذلك لم يكن أداؤها أقل - إن لم يكن أفضل - في ضمان صيانة صحة مواطنيها.

اقتصاد أصحاب الثروات

من ناحية أخرى، وخلال الفترة ذاتها،

فشلت السياسات على مدى السنوات الأربعين الماضية في إنتاج مجتمع أكثر ثراءً بل لم تنتج إلا نخبة أكثر ثراءً

200 سنة. كانت حكومة الولايات المتحدة ناجحة للغاية في توسيع الفرص ورعاية النمو الاقتصادي. ومن إصرار الكسندر هاملتون على تشجيع الصناعة والتمويل، إلى تشييد البنية التحتية التي تغطي القارة، وإدخال التعليم العام، كانت عائدات استثمارات الحكومة سخية. والواقع أن الحكومة دفعت الاقتصاد مراراً وتكراراً إلى ما كان يعتقد أنها صناعات المستقبل، الأمر الذي أفضى إلى التوسع الاقتصادي ونشوء طبقة متوسطة ضخمة وأكثر ثراءً.

ولم يحدث إلا مؤخراً نسبياً أن بدأت الرهانات توضع في غير محلها. فقد فشلت السياسات على مدى السنوات الأربعين الماضية في إنتاج مجتمع أكثر ثراءً، بل لم تنتج إلا نخبة أكثر ثراءً. وليس من المستغرب أن يختلف المنظرون الإيديولوجيون من اليسار واليمين حول ما حدث من خطأ حقاً. فكان «اليسار» مقنعاً إلى حد كبير في إلقاء اللوم على فكرة أن السوق الحرة على صواب دائماً وأنها لا تحتاج إلى قيود.

أما أولئك على جناح اليمين، فيعززون الانحدار، على نحو غير مقنع، إلى بقاء وتوسع نظام الرعاية الاجتماعية «الهزيل أصلاً» في الولايات المتحدة، ويزعمون أن البرامج مثل برنامج Medicare «الذي يقدم المساعدة الطبية لكبار السن»، وبرنامج Medicaid «الذي يقدم المساعدة الطبية للفقراء»، وبرنامج الضمان الاجتماعي، والخصم من ضريبة الدخل المكتسب، والتأمين ضد البطالة، والتأمين ضد العجز، كانت سبباً في تحويل الولايات المتحدة إلى دولة من الأخذ وليس الصانعين.

■ *استاذ علوم الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، بركلي

أعادت الولايات المتحدة توجيه الإنفاق بعيداً عن التعليم والبنية الأساسية العامة والتصنيع، بهدف تقديم الحوافز للأثرياء - في هيئة تخفيضات ضريبية غالباً. والآن، تتفق الولايات المتحدة 10% زيادة على ما كانت تتفق لتيسير تكديس الأثرياء للمزيد من الثروات، كما خفضت الاستثمار العام في رأس المال المادي والبشري بنحو 4% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بما كنا نتوقع إذا اتبعت أنماط الإنفاق اتجاهات تاريخية.

فقبل أربعين عاماً، على سبيل المثال، كانت الولايات المتحدة تنفق ما يقرب من 4% من الناتج المحلي الإجمالي على التمويل. واليوم، تنفق ضعف هذا الرقم. وكانت النتائج متساوية، فرغم ادعاءات النخبة الثرية بأن رؤساء الشركات المالية ومديريها التنفيذيين يستحقون حزم التعويضات المتزايدة الضخمة التي يحصلون عليها، لا يوجد دليل يشير إلى أنهم يقومون بعمل أفضل من ذلك الذي تعودوا على القيام به في إدارة شركاتهم أو تخصيص رأس المال بقدر أكبر من الكفاءة. وعلى النقيض من ذلك، بات من الممكن بقدر كبير من الارتياح إلقاء نصيب الأسد من المسؤولية عن استمرار معاناة الاقتصاد على عاتق القطاع المالي المتضخم المختل في الولايات المتحدة.

تبريرات يمينية عاجزة

من الصعب في واقع الأمر أن ننظر إلى القرارات التي اتخذت على مدار السنوات الأربعين الماضية باعتبارها أي شيء غير فشل عميق من جانب المؤسسات العامة المسؤولة عن صياغة التقدم الاقتصادي في البلاد. وهو تطور مثير للدهشة. فحتى عام 1980 تقريباً، كانت هذه المؤسسات عالمية الطراز بوضوح. فعلى مدى أكثر من

الحل اليمني:

أمل يحييه المسار السوري



■ عماد بيضون

ضوء في آخر النفق
يراه اليمن. البلد
الذي دفع ثمناً
باهظاً إثر محاولات
المحيط الخليجي
للسيطرة عليه،
والتحكم بمصير
شعبه، عبر محاولات
فرض النموذج
الاقتصادي الاجتماعي
والسياسي المتماشي
مع مصالح دول
«التعاون الخليجي»
و«حلفائها» الدوليين.

■ خيبات للمتورطين..
وآفاق مفتوح للشعوب

لا يحتاج الكشف عن حجم الفشل الذي لحق بالتدخل السعودي يميناً إلى جهد كبير. إذ كان وصول الصواريخ والقذائف إلى العمق الجنوبي للأراضي السعودي «الأولى من حيث الإنفاق العسكري عربياً» كافياً لتحديد مدى الورطة التي وقعت فيها مملكة لم يجد وزير خارجيتها حرجاً في الإعلان عن «جاهزية» بلاده للتدخل البري في سورية «لكن تحت مظلة» التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة.

يمضي مشروع الحل السياسي في سورية قدماً، إذ ساهم وقف العمليات القتالية بترسيخ الموازين الدولية لصالح المحور الروسي-الصيني وحلفائه، أي نحو حل النزاعات السياسية في العالم بالحوار والطرق السلمية، ليرفع ذلك من احتمال تحول الحل السوري إلى نموذج للحلول السياسية التي لا بد أن تصل إليها معظم الأزمات في نهاية المطاف. هذا إذا لم نقل، أنه وبالملموس، قد انعكس الأمل بحل قريب في سورية على الرأي العام اليمني بشكل واضح، حيث بات الحديث عن

حلول سياسية أكثر «واقعية».

■ السلم طريق وحيد

خلال الأسبوع الماضي، وصل المبعوث الدولي إلى اليمن، اسماعيل ولد الشيخ أحمد، إلى الرياض، لوضع ترتيبات جديدة للبدء في جلسة مقبلة من المفاوضات بين الحكومة اليمنية، بقيادة عبد ربه منصور هادي من جهة، وأنصار الرئيس السابق، علي عبد الله صالح، وجماعة «أنصار الله» من جهة ثانية، في ظل مناخات إيجابية بين الطرفين. وفي حين يشترط فريق صالح وقف إطلاق نار

طويل الأمد، ويصر الرئيس هادي على إطلاق سراح بعض القيادات العسكرية والسياسية المحتجزين لدى جماعة «أنصار الله»، لا يبدو أن هذه «المطالب» ستكون حجر عثرة في وجه بدء جلسة جديدة من المفاوضات أكثر جدية. ومن تقاطع التصريحات للمسؤولين اليمنيين من الأطراف جميعها، يبدو أن جلسة الحوار المقبلة ستتركز على بحث السبل لتحقيق اتفاق حول القضايا العالقة، لا سيما تشكيل حكومة وحدة وطنية، وتسريع توحيد الجيش اليمني، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

من خلال التطورات الأخيرة، وفي نظرة شاملة على الملف اليمني، يجري تثبيت خيار السلم مرة أخرى على خيار العسكرة والفوضى، وتثبت من جديد الحقيقة القائلة بأن تلك القوى التي تدفع باتجاه مصلحة قوى رأس المال المالي الإجرامي العالمي إنما ستتلقف سريعاً انعكاسات التورطات التي تغرق نفسها فيها، في الوقت الذي يتيح فيه العالم متعدد الأقطاب الذي تتبلور معالمه اليوم فرصاً ذهبية لأولئك المتورطين لتنفيذ الانعطافات المطلوبة، حتى الآن..

العنف الأمريكي.. و«شفافية» أصحاب الثروات



لم تكن أحداث مدينة فيرغسون الأمريكية، والأحداث المشابهة لها التي شهدناها جميعاً على مدار العامين الماضيين، سوى جزء قليل مما يحدث حقاً داخل الولايات المتحدة من عنف، وقمع دموي، ومظاهر عنصرية ضد ما يراود لنا أن نسلم بأنهم مجرد «السود».

■ ألابا كرد

كثرت في الفترة الأخيرة التقارير الإعلامية عن ارتفاع عمليات قتل «السود» في الولايات المتحدة على أيدي قوات الشرطة («البيض» بحسب التلميحات والغمز الإعلامي الغربي). وبالفعل، أطلقت الشرطة النيران على أكثر من 1000 شخص «من مختلف الأعراق» في الولايات المتحدة خلال عام 2015 وحده، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الإعلام الغربي الذي غالباً ما يجري تصويره كـ«نموذج» للاقتداء به، لا يصرح بهذه الأرقام أولاً، ولو حصل أن غطى بعض تلك عمليات القمع، فإنه دائماً تعالج ضمن القالب المذكور آنفاً، ولا يقوم بتغطية هذه الجرائم، إلا لتميع الصورة، وتصدير رأي يصب في نهاية المطاف لمصلحة أصحاب هذا الإعلام.

■ إمعان في «الديمقراطية»..!

في التاسع والعشرين من شهر شباط

الماضي، تجمع نحو 300 شخص في وسط مدينة «سولت ليك سيتي» في ولاية يوتا، احتجاجاً على إطلاق الشرطة النار على مراهق أعزل في المدينة. ونظمت المسيرات مجموعة تسمى «يوتا ضد وحشية الشرطة»، وأدانت الحادث واصفة إياه بأنه «يحمل دوافع عنصرية»، فالشاب البالغ من العمر 17 عاماً، فارق الحياة بعدما أطلقت قوات الشرطة النار عليه، إثر «مشاجرة» خاضها مع رجل آخر وهو يحمل عصا مكنسة في يده..!

كيف تتعامل الإدارة الأمريكية «التي لم تنته تدخلاتها السياسية العسكرية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان بعد» مع حدث بات حديث الساعة في الداخل الأمريكي، ويشغل حيزاً هاماً من اهتمام الشارع الأمريكي؟ يعلن ناطق رسمي باسم السلطات المحلية: «لقد أحيل الضباط المتورطون في حادث إطلاق النار إلى إجازة إدارية، وتحقق سلطات المدينة في الحادث»، بينما شوارع المدينة تغلي غضباً..

■ الصورة النمطية: «بيئات مخيفة»

إن كنا لا ننكر تنامي النزعات العنصرية في المجتمع الأمريكي، إلا أن ما لا يقله عقل هو قصر التناقض الحاصل داخل الولايات المتحدة على التناقض الوهمي بين «أبيض-أسود»، في مجتمع يعيش أعلى مستوى من التفاوت الطبقي على الصعيد العالمي. ذلك على الأغلب، هو السبب الكامن خلف «شفافية» وسائل الإعلام الأمريكي في نقل الحدث «كما.. يريده أصحاب الثروات».

ما يريده أصحاب الثروات تحديداً هو تفريغ الاحتجاجات التي تتنامى في المجتمع الأمريكي، وخصوصاً في تلك البيئات الأكثر تهيمشاً على أطراف المدن، من مضمونها الاحتجاجي الذي يطال في عمقه حالة التفاوت الطبقي، وتراكم الثروات في أيدي القلة على حساب الشريحة الأوسع من السكان.

أما تلك «البيئات المخيفة» التي غالباً ما يجري تصويرها هوليوودياً على أنها مرتع

للعصابات والمجرمين فقط، فهي في واقع الأمر ليست سوى بؤر مقصودة للتهيمش باتت أكثر من نصف قوتها العاملة خارج سوق العمل، وثلاث أسرها على خط الفقر، وما يقارب 24% من سكانها دون خط الفقر هذا..! بيئات اضطر سكانها إلى رهن منازلهم ومستقبلهم للملاك العقاريين، بينما تشغل المنازل الفخمة الفارغة والمملوكة لعائلات مستقرة خارج هذه البيئات ما يزيد عن 35% من مجموع المنازل فيها..!

تكتسي المنطقة الأوروبية أهمية بالغة بالنسبة للولايات المتحدة وطموحاتها في العمل كقوة عالمية. وتعود العلاقات بين الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية إلى القرنين السابع والثامن عشر، عندما بدأ المستوطنون الأوروبيون رحلتهم نحو «العالم الجديد»، حيث العلاقات التي نشأت بين هذه الكيانات العالمية لم تكن سياسية وعسكرية فحسب، بل أيضاً تاريخية واجتماعية.

واشنتت في أوروبا

ماذا عن المستقبل؟



ظاهرياً، تشترك دول أوروبا الغربية، بهذا الشكل أو ذلك، «القيم» المعلنة نفسها مع الولايات المتحدة، المتعلقة بحقوق الإنسان والحريات والديمقراطية»، وغير ذلك.. لكن المصالح الأمريكية في أوروبا نمت بسرعة كبيرة بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك الاستقطاب الثنائي في العالم، عندما نظر إلى صعود الشيوعية والاتحاد السوفيتي في العالم بوصفه تهديداً وشيكاً لأوروبا، وبالطبع للقوة العالمية الصاعدة الجديدة في ذلك الحين: الولايات المتحدة.

■ بقلم: إيغور بيجيك*
■ ترجمة وإعداد: رنا مقداد

تحوز المنطقة الأوروبية على ثلاثة جوانب رئيسية ترفع من أسهم أهميتها الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة. يشتمل الجانب الأول على القطب الشمالي أو ما تسمى منطقة الشمال العليا، وهي المنطقة التي تحتوي أراض «بحرية وبرية» تابعة لثمانية بلدان، ستة منهم في أوروبا، بما في ذلك روسيا. مع مرور السنوات، ترتفع أهمية المنطقة القطبية الشمالية في السياسة العالمية، ولا يعود ذلك فقط إلى وجود مخزون هائل من الموارد كالفاز الطبيعي والنظ، بل لأن تلك المنطقة ذات الكثافة السكانية القليلة، ومع ذوبان الجليد في القطب الشمالي، من شأنها أن تصبح معبراً ملاحياً رئيسياً، قادراً على أن يقلص طريق السفن من هامبورغ إلى شنغهاي إلى نحو 4000 ميل، ليشكل ذلك دفعة قوية لشركات النقل البحري في أنحاء العالم جميعها نحو تلك المنطقة التي تنقلص فيها أيضاً فرص وجود القراصنة. ولدى الولايات المتحدة السبيل الأفضل لخوض النزاع في هذه المنطقة من أوروبا، فدول الشمال تملك بنية تحتية جيدة، وخبرة في منطقة القطب الشمالي، كما أن قربها من روسيا يمكن أن يكون مفيداً في حال حدوث النزاع.

البلقان: روسيا هدف

يتمثل الجانب الثاني في إمكانية الوصول الأوروبي إلى الشرق الأوسط من خلال البلقان، فرغم أن البلقان مستقرة نسبياً بوجود صراعات شبه مجمدة فيها، إلا أن معظم دول «الناتو» وبالطبع تركيا، الحليف الأكثر أهمية في هذا الجزء من أوروبا- يمكن أن توفر الدعم اللازم كله للوصول إلى منطقة الشرق الأوسط، ويمكن أن تضاف منطقة القوقاز، ومضيقة البوسفور والدردينل، كنقاط جيوسياسية محط اهتمام كبير للولايات المتحدة.

ويتجسد الجانب الثالث بالبحر الأبيض المتوسط وشمال أفريقيا، حيث تقدم دول في جنوب أوروبا البنية التحتية البحرية الكبيرة، وقدرات إسقاط

الأنظمة في أنحاء البحر المتوسط جميعها، كما يمكن أن تقدم هذه البلدان قاعدة الانطلاق للوصول إلى شمال أفريقيا، وهذا ما كانت ملاحظته ممكنة خلال السنوات الأولى من التحركات والحرب الأهلية في ليبيا. وتلك الجوانب المجتمعة، تجعل من المنطقة الأوروبية منطقة حاسمة بالنسبة للولايات المتحدة، خاصة أن الهدف من ذلك هو كبح جماح روسيا الصاعدة.

ألمانيا «خارج السرب»

إلى جانب المصالح الجيوسياسية الأمريكية، لدى الولايات المتحدة بعضاً من حلفائها الأقرب في أوروبا، كالمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا. إذ تملك هذه الدول الثلاث قوة عسكرية واقتصادية كبيرة، كما تقود الاتحاد الأوروبي. وواحدة من أهم العلاقات الثنائية تقوم اليوم بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، حيث تشترك الدولتان بالكثير من المصالح المشتركة، وغالباً ما تكون حكومة المملكة المتحدة أول داعم لتصرفات الولايات المتحدة، العسكرية والسياسية على السواء، كما لدى الدولتان درجة عالية من التعاون العسكري والاستخباراتي، وحتى في مجال بعض التكنولوجيا النووية، بينما لا تزال فرنسا واحدة من أكثر أعضاء حلف «الناتو» إنفاقاً عسكرياً، بنسبة وصلت إلى 1.9% من ناتجها المحلي الإجمالي. وبوجود بنية تحتية جيدة، وصناعات عسكرية واسعة، وقدرات نووية، فإنه كان لدى فرنسا قوة ردع صلبة تعزز هيكل «الناتو» بأكمله. غير أن الأزمة الاقتصادية التي انعكست في خفض الوظائف في وزارة الدفاع، وانخفاض الميزانية العسكرية، أصابت الولايات المتحدة التي تعول على

إزالة المزيد من القوات الأمريكية بات من شأنه أن يسرع في تغيير موازين القوى الكبرى بشكل مؤذ جداً للولايات المتحدة

نهج عسكري أكثر نشاطاً لحلفائها في أوكرانيا والشرق الأوسط، بالإحباط. وكقوة في أوروبا، لا تلتزم ألمانيا بالكامل في «الناتو» أو في التصرفات العسكرية للولايات المتحدة، ونسبة 1.3% من الناتج المحلي الألماني الإجمالي، المسمى إنفاقاً عسكرياً، غالباً ما يصرف إلى أجور الموظفين وإيجارات المباني... إلخ، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف المدفوعة على المعدات العسكرية. وعلاوة على ذلك، خفضت الحكومة الألمانية عدد جنود الجيش من 205,000 إلى 185,000 جندي. كما تفتقر ألمانيا إلى القدرة على النقل الجوي التكتيكي والاستراتيجي، فيما تخطط الحكومة لخفض المشتريات، وتلجأ إلى القدرات المحدودة، مما سيؤثر غالباً على الجيش والقوى الجوية.

خمسينات القرن الماضي.. مضت

وصل الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا ذروته في خمسينيات القرن الماضي، عندما كان هناك ما يزيد عن 450,000 جندي يعملون في أكثر من 1200 موقع. وبعد نهاية الحرب الباردة، تقلص الوجود الأمريكي بسرعة كبيرة إلى 213,000 جندي. وبعد ذلك في عام 1993، انخفضت إلى ما يقارب 112,000 جندي. أما اليوم، فقد انخفض العدد إلى 67,000 جندي أمريكي يتمركزون بشكل دائم في أنحاء أوروبا. ويمكن تصنيف البنية التحتية العسكرية والوجود العسكري الأمريكي في أوروبا «القيادة الأوروبية الأمريكية» في أقسام عدة. وإلى جانب القدرات النووية الفرنسية والبريطانية، حافظت الولايات المتحدة أيضاً على عدد كبير من الرؤوس الحربية النووية في أنحاء أوروبا جميعها، فخلال حقبة الحرب الباردة، كان للولايات

المتحدة ما يزيد عن 2500 رأس نووي في أوروبا. لكن بعد انتهاء الحرب، وتفتك الاتحاد السوفيتي، انخفض هذا العدد. ووفقاً لبعض التقديرات غير الرسمية، فإن للولايات المتحدة حوالي 150-250 رأس حربي منتشر في إيطاليا، وتركيا، وألمانيا، وهولندا، وبلجيكا.

حدود الانهيار.. وسيناريوهات محتملة

على الرغم من أن الأزمة الأمريكية، وتراجع الهيمنة الأمريكية، قد أجبرا البناتون لتخفيض نفقات وجود قواته في الخارج، إلا أنه لا تزال هناك خطوطاً حمراء بالنسبة للولايات المتحدة، كالنقاط الاستراتيجية التي ذكرناها آنفاً، والتي وإن تراجعت القوة الأمريكية عالمياً، فإنها استراتيجية مجبرة على الإبقاء على بعض من محددات قوتها كقوة عالمية، حتى وإن كانت تتراجع. فأوروبا ليست كما العراق أو أفغانستان، بل إن إزالة المزيد من القوات الأمريكية بات من شأنه أن يسرع في تغيير موازين القوى الكبرى بشكل مؤذ جداً للولايات المتحدة. وكواحدة من ردود الفعل المحتملة على انهيار الهيمنة الأمريكية، فمن المتوقع أن تكون أوروبا الشرقية، وتحديداً دول البلطيق، هدفاً مستقبلياً للقيادتين الأمريكية والأوروبية. وفي طبيعة الحال، ستنعكس التطورات الاقتصادية والسياسية السيئة على واشنطن، من خلال محاولاتها لتهديد المصالح العالمية في مناطق أخرى، كبحر الصين الجنوبي، وشرق آسيا الأقصى، وشمال أفريقيا.

* إيغور بيجيك: بروفييسور في كلية العلوم السياسية، جامعة بلغراد، صربيا

الولايات المتحدة مجبرة استراتيجياً على الإبقاء على بعض من محددات قوتها كقوة عالمية حتى وإن كانت تتراجع

وجدتها

د. عروب المصري



العمارة الصديقة للإنسان

في موسم الحديث عن إعادة الإعمار، بدأ الحديث يأخذ شكلاً حصرياً وكان مثل هذه القضية هي من اختصاص شركات ما يسمى التطوير العقاري أو الاستثمار العقاري، تلك الشركات التي تقدر ميزانياتها بالمليارات، وكأن الحديث هنا لا يجري عن بيوت سيسكن فيها الإنسان، هذا الذي عانى من ويلات الحرب خمس سنوات متتالية، ومن حق أن يعيش في مسكن إنساني لائق وبتكلفة إنسانية لائقة. إن الاستثمار في الأمان كان قائماً أثناء الحرب ويبدو أنه سيستمر في مرحلة ما بعد الحرب في إعادة الإعمار.

لكن أي مسكن نريد؟

يقول المعماري جين نوفيل: «كل وضع جديد يتطلب عمارة جديدة»، ووضعنا يتطلب ما يعيد الإنسانية إلى نمط البناء، وإلى تكلفته بالطبع كي لا تصبح عملية إعادة الإعمار، عملية لإعادة النهب والفساد.

ويقول المعماري رالف ايرسكين: «دور المباني هو تحسين العلاقات بين الناس، العمارة يجب أن تسهل ذلك، لا أن تجعله أسوأ»، إن عمارة لا تأخذ بعين الاعتبار نمط العلاقات الاجتماعي الموجود، لا بل تسعى إلى توطيده وتحسنه ودفعه إلى الأمام، ليست بالتأكيد عمارة صديقة للإنسان.

فكما يقول المعماري برنارد تشومي: «دور العمارة ليس التعبير عن بنية المجتمع القائمة بالفعل، بل في توظيفها كأداة تساؤل عن تلك البنية لمراجعتها من جديد»، إن مهمة المراجعة تلك يجب حتماً ألا تكون في يد شركات التطوير العقاري أو تجار البناء، إنها مهمة وطنية بامتياز، تتطلب معرفة آراء الأطراف الفاعلة والمنفصلة في المجتمع جميعها، فمن حق ساكني تلك التجمعات أن تؤخذ آراؤهم بعين الاعتبار وخاصة أنهم هم المستفيد والمتضرر الأول مما يجري كله من تفاعلات في تلك المناطق.

والعمارة الصديقة للإنسان تتقاطع في كثير من جوانبها مع العمارة الصديقة للبيئة حيث ظهرت العمارة البيئية في الحضارات القديمة في صورة محاولة الإنسان للتأقلم والتعايش في بيئته. وتباينت صور هذا التأقلم من استخدام المواد المتاحة في البيئة المحلية في العمران مروراً بطرق استخدامها وانتفاء بالأساليب التي اتبعتها للتعامل مع عناصر البيئة ومحدداتها من الأمطار والرياح والحرارة وضوء الشمس وغيرها.

وفي العمارة المحلية استخدمت العديد من المعالجات البيئية مثل استخدام الملاقف والقباب والأقبية والفراغات الداخلية وكذلك الأخشاب في المشربيات وغيرها. وذلك كله كان في إطار تأقلم الإنسان مع بيئته. وكان هذا الاتجاه سائداً على مر العصور والأزمان، فلم يتجه الإنسان إلى تجاهل بيئته مطلقاً، وإنما حاول بشئى الطرق التأقلم مع عناصرها. إلى أن قامت الثورة الصناعية وعززت اغتراب الإنسان عن نفسه وعن بيئته.

aroub@kassioun.org

العمارة الخضراء خيار في إعادة الإعمار



إنتاجها. ويشمل القياس المزدوج تركيب مترين: واحد يقيس الكهرباء المستهلكة، وآخر يقيس الكهرباء المنتجة. أو في استبدال بيع الطاقة المتجددة، قد يختار أصحاب البيوت المستدامة صرف الزائدة الخاصة بهم عن طريق استخدامها في شحن البطاريات. هذا يعطيهم الخيار باستخدام الطاقة لاحقاً خلال أوقات توليد الطاقة الأقل جودة «مثل وقت الليل عندما لا يكون هناك ريح أو إلخ...»، وأن يكونوا غير معتمدين على الشبكة الكهربائية.

مياه الأمطار

وقد يستفاد من مياه الأمطار للحصول على المياه في المناطق الرطبة والاستهلاك المنظم للمياه في المناطق الجافة، وكذلك ممكن الاستفادة من مياه الصرف الصحي من خلال معالجتها بإعادة استخدامها في ري المزروعات أو الشرب إن تمت معالجتها بشكل دقيق، وحتى أن الحمأة الناتجة من معالجة مياه الصرف الصحي ممكن الاستفادة منها بالحصول على الغاز الطبيعي أثناء عملية التخمر لهذه المادة أو كأسمدة للمزروعات إن عولجت بطريقة معينة.

الاستهلاك الخفيف للطاقة

ويراعى عند التصميم أيضاً الاستهلاك الخفيف للطاقة، بأن تتم المحافظة على درجات الحرارة داخل البيوت باستخدام مواد عازلة تحافظ على درجات الحرارة، وبنظام تهوية معينة، تسمح بتقليل الاعتماد على استخدام أجهزة التبريد والتكييف المستهلكة للطاقة، كذلك يصمم محور البناء من الشرق للغرب بحيث يسمح بدخول الإنارة الطبيعية وتصميم ومواد بناء تسمح بذلك أيضاً.

احترام الموقع

الهدف الأساسي من هذا المبدأ أن يطمأن المبنى الأرض بشكل وأسلوب لا يعمل على إحداث تغييرات جوهريّة في معالم الموقع، ومن وجهة نظر مثالية ونموذجية أنّ المبنى إذا تم إزالته أو تحريكه من موقعه فإن الموقع يعود كسابق حالته قبل أن يتم بناء المبنى.

إن مبدأ احترام الموقع دعوة للمصممين لاستخدام أساليب وأفكار تصميمية يكون من شأنها إحداث أقل تغيرات ممكنة بموقع البناء خاصة في عمليات الحفر أو الردم أو انتزاع بعض الأشجار من أماكنها.

إنها دعوة للاستفادة من هذه الأفكار التي تحترم الإنسان والطبيعة في مشاريع إعادة الإعمار القادمة في سورية.

«تقنية بيئية، والطاقة المتجددة» وحالياً المباني الجديدة يتم تصميمها وتنفيذها وتشغيلها بأساليب وتقنيات متطورة ويراعى فيها محددات الموقع ليس فنياً وجمالياً فقط، إنما أيضاً من حيث الحرارة والبرودة والإضاءة وشدة الرياح ومواد البناء المستخدمة وحيوية الغطاء النباتي المحيط بالموقع بحيث تؤمن أقصى راحة بيئية ممكنة وأقل مصروف للطاقة أو إنتاج الطاقة

التكيف مع المناخ

يجب أن يتكيف المبنى مع المناخ وعناصره المختلفة، ففي اللحظة التي ينتهي فيها البناء يصبح جزءاً من البيئة، كشجرة أو حجر، ويصبح معرضاً لتأثيرات الشمس أو الأمطار أو الرياح نفسها كأي شيء آخر متواجد في البيئة، فإذا استطاع المبنى أن يواجه الضغوط والمشكلات المناخية وفي الوقت نفسه يستعمل الموارد المناخية والطبيعية المتاحة جميعها من أجل تحقيق راحة الإنسان داخل المبنى فيمكن أن يطلق على هذا المبنى بأنه متوازن مناخياً. وحالياً يتم التعامل مع البيوت المستدامة باستخدام الأساليب والمواد المستدامة وتسهيل الممارسات الخضراء، منها ما يكون مربوطاً مع الشبكة العامة من حيث الطاقة والماء وخدمات الصرف الصحي ومنها ما لا يكون مربوطاً وإذا لم تكن خارج الشبكة، قد تربط البيوت المستدامة بشبكة موزعة بواسطة محطة توليد الكهرباء التي تستخدم مصادر طاقة مستدامة وتشترى الطاقة كاتفاقية عادية. بالإضافة إلى ذلك، قد تربط البيوت المستدامة بشبكة ولكن تولد الكهرباء الخاصة بها من خلال وسائل متجددة وبيع أي فائض إلى أي مؤسسة. وهناك طريقتان متعارف عليهما لتقريب هذا الخيار وهي: قياس الشبكة والقياس المزدوج

تولد الكهرباء الخاصة بها

يستخدم قياس الشبكة المتر المشترك الذي يثبت في أغلب البيوت، ويشغل إلى الأمام عندما تستخدم الطاقة من الشبكة ويشغل إلى الخلف عندما يتم وضع الطاقة في الشبكة، مما يسمح لهم باستخدام «الشبكة» من إجمالي استخدام الطاقة، ووضع الطاقة الفائضة في الشبكة عند عدم الحاجة إليها، واستخدام الطاقة من الشبكة خلال ساعات الذروة عندما لا تتمكن من إنتاج ما يكفي في الحال». تستطيع شركات الطاقة أن تشتري الطاقة المعدة إلى الشبكة بسرعة كما يتم

الاستدامة هي مصطلح في البيئة يصف كيف تبقى النظم الحيوية متنوعة ومنتجة مع مرور الوقت. والاستدامة بالنسبة للبشر هي القدرة على حفظ نوعية الحياة التي نعيشها على المدى الطويل وهذا بدوره يعتمد على حفظ العالم الطبيعي والاستخدام المسؤول للموارد الطبيعية.

■ م. عمر ابو فخر

الضرورة الملحة للتصميم المستدام

لقد أصبح مصطلح الاستدامة واسع النطاق ويمكن تطبيقه تقريباً على وجوه الحياة في الأرض كلها، وفي الطبيعة هناك أمثلة كثيرة تدل على النظم الحيوية المستدامة والتي أمنت الحياة لملايين السنين بشكل مستدام

مثل الغابات في المناطق الرطبة التي تنتج الماء والأوكسجين والنيوتروجين والكربون بحيث تشكل سلسلة متكاملة مستدامة، ولكن مع ازدياد عدد البشر والاستهلاك المفرط بموارد الطاقة وسوء التخطيط أو الإدارة السليمة اقتصادياً ومعماريًا، انحدرت النظم البيئية الطبيعية، وكان للتغيير في ميزان الدورات الطبيعية أثراً سلبياً على البشر والنظم البيئية الحية الأخرى كلها.

لذلك فإن تقليل الآثار البيئية الناجمة عن النشاطات البشرية وخفض المخلفات والملوثات والحفاظ على الموارد الطبيعية والاعتماد على مصادر الطاقة البديلة، وتكامل الإنسان مع الطبيعة أو العودة إلى الطبيعة كما كانت البشرية في البداية هي من أهم الدوافع إلى التصميم المستدام أو العمارة الخضراء.

إنها دعوة للاستفادة من هذه الأفكار التي تحترم الإنسان والطبيعة في مشاريع إعادة الإعمار القادمة في سورية

الاعتبارات المأخوذة

في التصميم المستدام

ويراعى عند تصميم البيئة المحيطة بالمبنى من حيث المناخ وإمكانية تكامله مع البيئة المحيطة وكيفية استهلاكه للطاقة أو إنتاجه لها، وإن سبيل العيش باستدامة يمكن أن يأخذ أشكالاً عدة بدءاً من إعادة تنظيم الأوضاع المعيشية «قرى بيئية، بلدات بيئية، مدن بيئية»، وإعادة تقييم القطاعات الاقتصادية «الزراعة المعمرة، والمباني الخضراء، والزراعة المستدامة» أو ممارسات العمل «الهندسة المعمارية المستدامة» وذلك باستخدام تقنيات جديدة

الطبّابات التقليدية والمتممة والبديلة

إقليمية أخرى أيضاً، وعادةً لا يحصل خلط لأن تلك الطبّابات يشار إليها بأسمائها. وما ندعوه الطب الصيني هو الطب الكلاسيكي ذي الأساس النظري لشعب الهان، الذي يشكل المجموعة القومية الأكثر عدداً في عالم الصين. ثانياً، حتى عند شعب الهان، فإن هذا الطب ليس الوحيد: ثمة أيضاً تراث قوي من الطب الشعبي المحلي المستند إلى علاجات تجريبية. فالطبّابات الصينية الشعبية ليست منفصلة تماماً عن الطب الكلاسيكي لشعب الهان لأنها زودت باستمرار هذا الأخير بعقاقير جديدة. وثمة أيضاً تقاليد أخرى للاستشفاء كالشامانية وطب المعبد، ظلت باقية في جزيرة تايوان.

ومن المهم أن نلاحظ أن الكوريين واليابانيين لا يحبون الإشارة إلى طبّابهم بأنها طب صيني. والطب الصيني التقليدي «اختصاره TCM» مصطلح ابتكره Ma Kan-Wen في عقد الخمسينيات من القرن العشرين. وقد جرى تبني المصطلح باعتباره الاسم الرسمي للطب الصيني في جمهورية الصين الشعبية. ومع ذلك، ثمة اعتراضات على المصطلح لأن الطب الصيني الذي يعلم ويمارس هذه الأيام قد خضع لتطورات جذرية بالاعتبار على مدى القرن العشرين، كما تأثر بقوة بالطب الغربي. على سبيل المثال، كان ينظر تقليدياً إلى اليرقان باعتباره ناتجاً عن مشكلة في الطحال، أما الآن، وبتأثير الطب الغربي، فيتم تفسيره بواسطة الكبد والصفراء. ولكن، يمكن للمرء أن يحتاج أيضاً بأن كلمة تقليدي تعني ذي منشأ تقليدي. إن إحدى الفوائد الكبيرة لمصطلح TCM تكمن في قدراته على توليد مصطلحات مركبة مختصرة، مثل الطب الصيني التقليدي النسوي TCM gynecology.

الكامبو Kampo هو الاسم الياباني للشكل الياباني المختلف من العلاج الطبي الصيني. وهو اللفظ الياباني لـ كلمتي han fang، أي علاجات/وصفات الهان. ولا توجد أية اعتراضات على هذا المصطلح كما يبدو. والاصطلاح المعقول سيكون الطب الشرق آسيوي «التقليدي» مقسماً إلى طب الهان أو «الصيني»، «التقليدي»، والطب الياباني «التقليدي» «وبضمنه الكامبو»، الطب الكوري «التقليدي».



شرقي مشوش، لأنه يشير إلى إقليم واسع جداً قد يتضمن الهند التي تمتلك تقاليدها الطبية المتميزة الخاصة «يعرف معجم webster كلمة شرقي بأنها تعني المنطقة الواقعة جنوب وشرق الهيمالايا بما في ذلك أرخبيل الملايو».

وجرى اقتراح مصطلح الطب الشرق-آسيوي ليحل محل الطب الشرقي وهو بلا جدال مصطلح أكثر دقة.

الطب الصيني التقليدي

استخدم مصطلح الطب الصيني Chinese medicine على نحو شائع ليشير إلى الطب في الصين الذي أصبح يدعى أيضاً الطب الصيني التقليدي. إن المعنى الحرفي لمصطلح الطب الصيني مطابق لمصطلح zhong yi الذي كان المصطلح القياسي في الصين لهذا الشكل من الطب منذ أن انحدر إلى المرتبة الثانية في الرعاية الصحية على أثر هيمنة الطب الغربي. ومع أن مصطلح الطب الصيني، لدى أغلب الناس، يرتبط بسهولة مع ما يشير إليه، إلا أنه يوجد اعتراضان رئيسيان عليه. أولاً، إنه ليس الطب الوحيد فيما يدعى الصين الآن. ففي الصين يوجد أيضاً الطب المنغولي والتبتية وطبّابات

ويستعمل مصطلح علم الأعشاب على نطاق واسع في الغرب كي يشير إلى العلاج الطبي الصيني وقد حظي استعماله بهذا المعنى بموافقة منظمة الصحة العالمية.

ولكن، ثمة اعتراض قوي على استعمال علم الأعشاب في تسمية أي علاج طبي يتضمن ما هو حيواني أو معدني أثناء تصنيعه. والكثير من الصينيين المطببين بالأعشاب يشيرون بحرية إلى الجص والهيمايتيت وروث الخفاش والعقارب وديدان الأرض كأعشاب. وربما يكون من الحكمة أن تحيل منظمة الصحة العالمية هذه القضية إلى النقاش من جديد. إذا كان المرء مهتماً بإيجاد مصطلح يحظى بقبول عالمي فإن الطبّابات التقليدية والمتممة والبديلة TCAM قد تكون خياراً جيداً.

الطب الشرق-آسيوي «الشرقي»

إن الطب الشرقي oriental medicine مصطلح عام يطلق على الطب المستند إلى نظريات ونشأ في الصين القديمة، وعلى أشكاله المتغيرة التي تطورت في البلدان التابعة ثقافياً تقليدياً للصين «كوريا، واليابان، وفيتنام». ويعترض البعض بأن مصطلح

الطب المتمم complementary medicine مصطلح عام يشير إلى ممارسات طبية يعتبرها مؤيدوها ذات أهمية في تكملة الطب الحيوي.

■ سلمى السعيد

والطب البديل alternative medicine مصطلح عام يشير إلى ممارسات طبية يعتبرها مؤيدوها بدائل للطب الحيوي. والمصطلحان السابقان مترادفان واقعياً، والفرق الوحيد يكمن في موقف المستخدم لهما. فأولئك الذين يقولون متمم يقبلون بهيمنة الطب الحيوي، وأولئك الذين يقولون بديل يؤكدون ضمناً الاعتقاد بأن طبهم جيد بما يكفي لوحده كي يؤمن حاجات الرعاية الصحية. والاختصار CAM، الذي يشير إلى الطب البديل والمتمم، يتجاوز مشكلة الموقف ويحظى حالياً بقبول واستعمال واسعين. لكن المصطلحات الثلاثة السابقة تعرف الطبّابات التي تشير إليها من حيث علاقتها بهيمنة الطب الحيوي.

الطب التقليدي

ويشير الطب التقليدي traditional medicine إلى أي تقليد طبي ذي تاريخ طويل. فمؤيدو الطب الشرق-آسيوي أو الشرقي في شرق آسيا يفضلون الإشارة إلى الطب الشرقي بأشكاله الإقليمية المتنوعة كطب تقليدي وليس كمتمم أو بديل، لأنهم يعرفون الطب الشرقي تبعاً لمنشئه الجغرافي وليس لعلاقته بالطب الذي ظهر مؤخراً نسبياً على المسرح الطبي. فلا يتصور الشرقيون تقاليدهم الطبية بشكل رئيسي كمتدمات أو بدائل للطبّابات الحيوية. فهم يدركونها كتقاليد وطنية خاصة خضعت للتحدّي مؤخراً فحسب. وتعد هذه الحساسيات هامة في السياق العالمي.

علم الأعشاب

ويستعمل مصطلح علم الأعشاب herbology لوصف أي شكل من الطب يستخدم منتجات نباتية في علاجاته.

أخبار العلم



انطلاق عمل المصادم الياباني - الروسي

يبدأ في اليابان تشغيل المصادم «SuperKEKB» الذي اشترك علماء الفيزياء الروس في إنشائه. سرعة هذا المصادم عشرة أضعاف سرعة مصادم هادرون الكبير، وسوف يستخدمه علماء الفيزياء من معهد الفيزياء النووية في سيبيريا الذين اشتركوا في ابتكار العديد من مكوناته في إجراء تجاربهم العلمية أيضاً. المصادم «SuperKEKB» هو وحدة بحثية أنشئت في مختبر فيزياء الطاقة العالية في مدينة تسوكوبا اليابانية. وهذا المشروع هو استمرار لمشروع «KEKB» الذي بعد إجراء التجارب فيه حصل العالمان ماكوتو كوباياشي وتوشييهيد ماسكاو على جائزة نوبل للفيزياء عام 2008. وقد أسهم علماء الفيزياء الروس في ابتكار أحد العناصر الأساسية لهذا المصادم - ألا وهو الكاشف الذي يرصد ظهور الجسيمات الأولية. وهذا المصادم مخصص لدراسة الجسيمات ومراقبة الظواهر الخارجة عن إطار النماذج القياسية وكذلك دراسة خواص جسيمات الميزون «Z» 4430 الذي حسب علماء الفيزياء يحتوي على 4 جسيمات أولية.



الشيخ يدمر الخلايا السرطانية

اكتشف العلماء أن نبات الشيخ قادر على تدمير الخلايا السرطانية بسرعة اكتشف علماء من جامعة كاليفورنيا الأمريكية أن نبات الشيخ «الأرطاماسيا» قادر على تدمير 98 بالمائة من الخلايا السرطانية في الجسم خلال 16 ساعة فقط. هذا الاكتشاف جعل الخبراء يعملون على ابتكار مستحضر طبي يمكن بواسطته القضاء على الأمراض السرطانية تماماً. واكتشف الخبراء أن نبات الشيخ يفرز مادة artemisinin حيث أثبتت الاختبارات السريرية أن جرعة من هذا الدواء تكفي لتدمير 98 بالمائة من الخلايا السرطانية في الجسم خلال 16 ساعة فقط. وحسب رأي العلماء، عند إضافة الحديد إلى هذا المستحضر سوف يدمر 100 بالمائة الخلايا السرطانية في الجسم ويمنع ظهور خلايا سرطانية جديدة. وتستخدم مادة artemisinin في الوقاية من الملاريا، ولكن العلماء أثبتوا أن نبات الشيخ الحولي فعال جداً في مكافحة الأمراض السرطانية. نبات الشيخ الحولي Artemisia annua، نوع من أنواع نباتات الشيخ، فواح العرف العطري ويتراوح ارتفاعه بين 50 و150 سم، وأوراقه خملية النصل وقناباته شفافة وعروقها ضاربة إلى اللون الأخضر.



السكر لتشخيص السرطان

سيساعد السكر الأطباء في عملية تشخيص الإصابة بالأورام السرطانية. وهكذا سيتمكن الأطباء خلال السنوات القليلة المقبلة من تشخيص الإصابة بالسرطان باتباع طريقة جديدة. ومعلوم أن الطبيب لتشخيص الإصابة بالمرض يحتاج إلى التصوير بالرنين المغناطيسي بكاشف معدني. ولكن الأطباء ينوون استخدام السكر كعامل كيميائي في عملية التشخيص، حيث أنه لا يشكل أية خطورة على حياة أغلب المرضى. فقد أثبتت نتائج الدراسة التي أجراها علماء جامعتي لوند السويدية وجون هوبكنز الأمريكية أن الأورام السرطانية تتغذى على السكر، فكلما كانت سرعة هضمه أكبر، كلما كان الورم أكثر خطراً. هذه النتائج ونتائج دراسة الأورام السرطانية وخبرة تشخيصها ستسمح بابتكار طريقة جديدة في تشخيص الأورام الخبيثة، وهذا ما يعمل عليه العلماء في الوقت الحاضر.

الزّي الشعبي إبداع شعب.. وتراث!



يشكل الزّي الشعبي بشكله وألوانه أحد مكونات التراث المتعددة كالغناء الشعبي والعادات والتقاليد... الخ، إضافة إلى مضامينه الأخرى، فهو أحد سمات الثقافة والهوية الوطنية للمجتمعات ورموز وحدتها، مما يمنحه أهمية كبيرة تتطلب تناوله والمحافظة عليه وإحيائه وتطويره مع المحافظة على خصوصياته.

وهو ما يسمح باستخدامات متعددة من حمل الأغراض إلى حمل الأولاد حتى أثناء العمل، أما غطاء الرأس فهو مكون من «الهباري» وهي عبارة عن شارات ملونة، وهناك اللون الأسود للعباءة النسائية الفضفاضة والمطرزة بخيوط ذهبية وتناسب الفصول كلها، أما زّي الرجال فيتكون من «الكلابية» الرمادية أو الترابية وفوقها «الدامر» والعباءة الرجالية البنية الفاتحة المذهبة، والمحرمة «الحطاطة» البيضاء أو الشماغ المطرز بالخطوط الملونة أو الأسود، كما يلبس الرعاة «الفرو» والمكونة من جلود الخراف الصغيرة، ومكسوة باللون الأسود لتدفئة الجسم، وقد وذكرت العباءة النسائية في الغناء الشعبي الغزلي كغنية «يا أم العباية» وكذلك العباءة الرجالية المصنوعة في دير الزور «لابس عبا شغل الدير.. تبرج ما بين اكتوفه» وغيرها.

استهداف الزّي الشعبي!

استهدف التراث الشعبي كأحد مكونات الكتلة الثقافية والهوية الوطنية ومنه الزّي الشعبي، عبر غزو النمط الاستهلاكي الغربي بالعموم لكل مفردات الحياة اليومية، فمثلاً انتشر اللباس والموضة الغربية خاصة عند الشباب والشابات في المدن، بينما بقي الريف محافظاً نسبياً على الأزياء الشعبية.

كما انتشر اللباس الخليجي نتيجة هجرة أبناء المنطقة للبحث عن عمل، فانتشرت العباءة الخليجية بين النساء، كما تغير لباس الرجال! وخلال الأزمة، وخاصة بعد هيمنة القوى الفاشية التكفيرية «داعش والنصرة» على بعض المناطق فرضت قيود كبيرة على اللباس والزّي سواء للرجال والنساء، وأجبرت النساء في بعض المناطق مثلاً على ارتداء ما يسمى «الدرع» الأسود ومنعن من ارتداء الخيايات الملونة حتى تحتها، وكذلك تغطية وجهها ورأسها بالكامل، ووضعت عقوبات شديدة على المخالفة منها الجلد علناً أو جلد ولي أمرها مما يؤدي لزرع الخوف لدى الرجال على نساءهم، فيضطرون للخضوع!

الزّي الشعبي كأحد مكونات التراث إبداع شعب و جزء من الهوية الوطنية يجب التمسك بها والمحافظة عليها في مواجهة القوى المعادية للشعب والوطن.

العرب بالسويدياء وجبال الساحل، وتنخفض درجة السواد لتصل إلى اللون البني بدرجاته المختلفة حتى الرمادي في جبال الداء شمال إدلب وحلب لدى العرب والأكراد والتركمان، وذلك لامتصاصه واحتفاظه بحرارة الشمس نهراً لبرودة الجبال، وفيه محاكاة للطبيعة وألوانها، لكون أغلب صخور الجبال ذات منشأ بركاني، أما الشكل الذي يلبس عليه اللون الأسود أو الأبيض لغطاء الرأس الرجال، ويتكون لباس الجسم من شنتان «شروال» أسود فضفاض في الأعلى، وضيق عند الساقين ليسمح بسهولة الحركة والتنقل.

وتتشابه أزياء المرأة، حيث يغلب عليها الأسود واللون الأبيض المزركش بالألوان ذات الحرارة اللونية المنخفضة، فالشرش الذي تلبس المرأة في سهل حوران المرتفع عن سهول الداخل والقرية من جبل العرب لا يختلف عن زّي المرأة في السقيلية الواقعة في سهل الغاب بريف حماة ولا عن زّي المرأة في ريف دمشق والسهول الواقعة بين جبال القلمون، وسهول حلب وإدلب المرتفعة والقرية من الجبال أيضاً.

ماذا عن المدن؟

يغلب اللون الرمادي البارد أو الملمع بخطوط فضية على لباس الرجال، ويتكون من «القمباز» وتوابعه وهو متقارب في دمشق وحمص وحماة وحلب، ويمنح شيئاً من الواجهة لعمل التجار، أما زّي المرأة فهو من الألوان الحارة المزهرة واللون الأبيض، حيث يتناسق مع داخل البيت المليء بالأشجار والزهور والنباتات!

التنوع في وادي الفرات والجزيرة!

يتنوع الزّي الشعبي في وادي الفرات والجزيرة، بسبب الطبيعة وألوانها وتمايز الفصول، وتنوع أشكال العمل كالصيد وقطاف القطن، بالإضافة لتنوع التركيبة السكانية حيث يعيش العرب والأكراد والآشوريين والسريانيين والكلدانيين السوريين جنباً إلى جنب بقرى متداخلة أو أحياء متداخلة في المدن، مما أثر في تنوع اللباس ومنحه الغنى والجمال.

ويتميز زّي المرأة في مناطق الريف بالشوب المزركش والزبون المفتوح كاملاً من الأمام

زهير مشعان

لم يتكون الزّي الشعبي، باعتباره جزءاً من التراث الشعبي بين ليلة وضحاها ولا برغبات فردية، وإنما كان وليد عشرات ومئات السنين، وهو تعبير عن علاقة الإنسان بالبيئة والطبيعة وتأثره معها من جهة، وعلاقته بظروف العمل والمعيشة ومحاولاته للتأقلم من جهة أخرى، ارتبط بفرحه وحزنه وعاداته وتقاليد، وانتقل من جبل إلى جبل، وكما كان هو نتاجاً إبداعياً للشعب، أصبح مصدر إلهام وإبداع للفنانين وخاصة التشكيليين منهم، فجدسوه في لوحات كالفنان عمر حمدي، والفنان نذير نبعة الذي رحل مؤخراً، وكان قد استلهم كثيراً من لوحاته من زّي المرأة الفراتية.

وحدة.. وتنوع.. واختلاف!

تتميز الأزياء الشعبية في سورية بالوحدة رغم تنوعها في الشكل واللون، النابع من تنوع البيئات الجغرافية والطبيعة، وتعدد المكونات الاجتماعية فيها، فأزياء الريف تتميز عن أزياء المدينة لوناً وشكلاً، وتختلف أزياء البيئة الجبلية عن أزياء البيئة السهلية والساحلية، وكذلك تتميز أزياء الكرد السوريين عن العرب والآشوريين والكلدانيين السوريين. ومع ذلك هناك قواسم مشتركة بين هذه الأزياء تولدت من كون البيئة عموماً أقرب إلى الاعتدال كتوالي الفصول ووجود اعتدالين ربيعي وخريفي، وصيف وشتاء مقاربين لهما، إضافة إلى العلاقات التاريخية والتلاحق الثقافي بين شعوب المنطقة، جعلها تتناسق وتتساق مع بعضها ومع أزياء شعوب الشرق، كونه يشكل بيئة جغرافية واحدة، إضافة لعلاقات التعايش التاريخية بين هذه الشعوب، فغطاء الرأس مثلاً تفرضه البيئة الباردة والحارة، وكساء الجسم ونوعية القماش... الخ.

وأحياناً يعبر الزّي عن رمزية عالية لمضمون سام، فقد أصبح الزّي الشعبي الكردي رمزاً من رموز المقاومة، وكذلك الكوفية الفلسطينية كأحدى رموز النضال الوطني في المنطقة والعالم!

الزّي الشعبي الجبلي السوري!

يغلب اللون الأسود على الزّي الشعبي في جبل

باختصار..!



واشنطن تعيد لموسكو وثائق تاريخية هامة مسروقة

سلم الدبلوماسيون الأمريكيون يوم 3 آذار في موسكو ممثلين عن الحكومة الروسية 28 وثيقة تاريخية هامة كانت سرقت في تسعينيات القرن الماضي من الأرشيف الروسي. وشارك في مراسم تسليم الوثائق التي أقيمت في السفارة الأمريكية بموسكو سفير الولايات المتحدة الأمريكية في روسيا جون تيفت.

وبين الوثائق المسلمة مراسيم أصدرتها القيصرتان الروسيستان أنا يوحنافنا وإيليزابيث بيتروفنا والامبراطور بافيل الأول والمراسيم الخاصة باستحداث الأوسمة الروسية لأعوام 1797 - 1917.

وأعيد لروسيا أيضاً 17 رسماً فنياً. ومن ضمن الوثائق المعادة إلى روسيا نسخ أصلية للأوامر الصادرة عن القائد العام للقوات المسلحة السوفيتية يوسف ستالين ومؤرخة 14 آذار عام 1944.

وقد عثر على تلك الوثائق في أثناء تحقيقات أجريت في الفترة ما بين عام 2006 وعام 2012. وكانت تلك الوثائق قد طرحت للبيع في مزادات علنية.



«مهرجان الحكاية»

تطلق في 14 آذار من هذا العام فعاليات الدورة العاشرة من «المهرجان الدولي للحكاية» في مدينة وهران غربي الجزائر، وتستمر حتى 24 من الشهر نفسه.

يشارك في المهرجان 25 حكواً من ثمانية بلدان؛ هي إضافة إلى الجزائر، كل من المغرب وتونس ولبنان وفرنسا وإسبانيا والكونغو، كما تشارك فلسطين في التظاهرة لأول مرة.

من الجزائر، يشارك في المهرجان عدد من الحكواتيين الذين يقدمون حكايات شعبية مستلهمة من التراث الشفهي الجزائري؛ من بينهم: جميلة حميتو ومحيي صديق وفيل بن عطار وفارس إيدر.

وتتوزع عروض المهرجان وحلقات الحكاية على عدد من الفضاءات العمومية في المدينة؛ مثل: «منتزه بن باديس» و«المسرح الجهوي عبد القادر علولة» و«المعهد البلدي للموسيقى أحمد وهبي» كما تشمل عدداً من المدارس والساكنات العمومية.

وفي ما يبدو محاولة لتوسيع رقعة التظاهرة وإيصالها إلى جمهور أكبر، يُنظر أيضاً أن يُقام جانب من العروض على متن «ترامواي وهران»؛ حيث يقدم الحكواتيون المشاركون حكايات من التراث الجزائري والعربي والعالمي للركاب داخل عربات الترامواي «القطار الداخلي».

يكرم المهرجان الفنانة التشكيلية ليلى فرحات، التي سبق وأنجزت عدداً من الرسومات التي طبعت كملصقات في الدورات السابقة.

أصحاب اللّحف المقطّعة



الشيوعية هي واحدة من أنضج أفكار الفلسفية التي اقتربت في سعيها من حلم البشر في العدل الاجتماعي، حيث ينتهي القمع ويدير حينها الناس شؤونهم بأنفسهم. وقد اشتق المعاصرون اسم الشيوعية على المصدر الصناعي من الشيوع، وهو الفعل اللازم للفعل المتعدي إشاعة، وأدى هذا الاشتقاق المستحدث إلى أوهام كثيرة ضارة، حيث اعتقد الكثير من الناس أن هذه بدعة من بدع العصر الحديث جاءتنا من أوروبا، والاسم قد يكون حديثاً والمسمى قديماً، ولا ملازمة بين الاسم والمسمى لأن الاسم متغير والجذر ثابت.

■ عبدالرزاق دحنون

«المشاعية والتسبيل»!

ذات يوم سألتُ هادي العلوي البغدادي -رحمه الله- ماهي الشيوعية في اللغة والحياة؟ أجاب بكلمة واحدة : التسبيل... والتسبيل والمشاعية والشيوعية أسماء مترادفة لمسمى واحد. والمشاعية بالتعريف الاقتصادي تضاد الملكية فالمشاع لا يملك، ويتشكل تاريخ الشرق من الصراع بين المشاعية والتملك. والتسبيل عند أهل الشرق يعني وضع المال، أو ما يُنوّب عنه، في السبيل، الذي هو الطريق، أو جعله في سبيل الله، أي توزيعه على عباد الله. والمصطلح أورده فيلسوف المعرفة بقوله في اللزوميات:

فَفَرِّقْ مَالَكِ الْجَمِّ

وخل الأرض تسبيلا

والمال والأرض -ظاهرها وباطنها- كلها لله في عرف أهل الشرق، والمتسول الذي يقف على أرصفة المدن المكتظة بالناس المتخمين ويطالب بحقه: «من مال الله». معبراً عن وعي بدائي عن أصول الشيوعية -على بساطته وأميته- أكثر من الكثيرين الذين يدعون فهمها.

من أشكال المشاعية في الشرق..!

وماء السبيل مرفق عام يُقدّم ماء الشرب مجاناً للناس وهو من أشكال المشاعية في الشرق. وقد ذكر الباحث المؤرخ فايز قوصرة في كتابه «من إبلا إلى إدلب» أحد عشر سبيلاً في مدينة إدلب -في الشمال السوري- تتوزع في حاراتها حين كان الماء عزيزاً في منتصف القرن الثامن عشر. وورد في كتاب «نزهة الأنام في محاسن الشام» للعلامة عبدالله بن محمد البدرى الذي عاش في القرن الرابع عشر أن أصحاب البساتين في غوطة دمشق كانوا يضعون الفواكه في أجران حجرية ضخمة على أبواب البساتين ومن يحتاج من أبناء السبيل يأخذ منها حاجته. وفي البساتين من يزرع أشجاراً للفقراء يعرفونها بالتركرار وغالباً ما تُزرع على تخوم

في الأصل «مناضل اجتماعي» لا تحكمه السياسة فقط، بل يحكمه إلى جانبها الضمير والوجدان. و لينظر كل شيوعي إلى ما آلت إليه أحوال الخلق في هذه السنوات العجاف والذي من المفترض -من كل شيوعي- أن يكون مع الخلق ضد من يسعى لإذلالهم في معيشتهم. وأذكر حادثة تعود بزمّن إلى عام 1934 عندما كان الجيش الأحمر للعمال والفلاحين الصينيين يقوم بتحريك استراتيجي كبير، من مقاطعة جيانغشي في الجنوب إلى الشمال، في مسيرته الشهيرة التي قطع فيها 12500 كم. مر الجيش الأحمر بمقاطعة هونان وأقام بعض أفرادها في بيوت الفلاحين. عندما غادروا هذه البيوت قطع كل فرد من الجيش الأحمر لحافه إلى جزئين، أخذ جزءاً، وقدم الجزء الآخر للفلاحين الفقراء. بعد خمسين عاماً من ذلك، زار أحد الصحفيين هذه المقاطعة، حيث حكى الفلاحون هناك له هذه القصة، وقالوا: «الشيوعيون هم أولئك الذين قطعوا ألحفتهم لتقديم نصفها للفقراء».

الدروب ليتناولها الثّرابة . وكان جدي عثمان دحنون -رحمه الله- فلاحاً مرباعاً، يستأجر الأرض ويأخذ ربع إنتاجها، ومع ذلك يحمل من ثمر التين والعنب وخضار الصيف إلى بيوت الفقراء والمساكين.

حضور فاعل!

على الشيوعيين أن يستلهموا من هذه الأفكار ما يتناسب مع عصرنا الحالي ليستطيعوا الاندماج في واقعهم الاجتماعي المعيش. بمعنى أن يكون حضورهم في حياة الناس الاجتماعية والاقتصادية، حتى لا تقتصر فعاليتهم على العمل السياسي الأيديولوجي فقط والذي غالباً ما تهرب الخلق منه هروب السليم من الجربان.

نضال اجتماعي!

هل تحارب بعض الأحزاب الشيوعية اليوم الشيوعية ؟ نعم أعتقد ذلك. لأن الشيوعي -في ظني- عنده وجدان وضمير وشجاعة وقيم وأخلاق وإيمان. وهو

أصحاب البساتين
في غوطة
دمشق كانوا
يضعون الفواكه
في أجران حجرية
ضخمة ومن يحتاج
من أبناء السبيل
يأخذ منها حاجته



تملكه الدولة، كما تعرضت مجموعتنا سامان يولو وإيبك الإعلاميتان للمصير نفسه والمعاملة نفسها، وبذلك تم إسكات عشرات القنوات التلفزيونية. وثمة طريقة أخرى لترهيب الصحافة، وهي تعيين أوصياء على الشركات الإعلامية، رغم أن التشريعات الوطنية ولا سيما دستور الجمهورية التركية، تحمي حرية الصحافة التي تُعد ضماناً للحصول على الأخبار، دون أن تترك أي مجال للشبهات، فالمادة 26 من الدستور تضمن حرية الفكر والرأي، والمادتين 28 و30 اللتين تضمنان حرية الإعلام والصحافة، هي مواد في غاية الوضوح ولا تدع مجالاً لاحتمال معاكس حسب ما جاء في البيان.

«حرية الصحافة تمر بأسوأ أيامها..»

أصدر مسئولو صحيفة زمان التركية، بياناً أعربوا فيه عن قلقهم من مصادرة السلطات التركية لصحيفتهم وأشار البيان أن حرية الصحافة تمر بأسوأ أيامها، حيث يتم إسكات المثقفين ورجال الأعمال والفنانين، والصحفيين، بالتهديد والابتزاز، ويعاني هؤلاء أقصى درجات الضغوط، إذ أصبح العنوان الأول الذي يتواجد فيه الصحفيون بالدرجة الأولى هو قاعات المحاكم لا مراكز الأخبار، وما زال كثير منهم في السجون. ومن هؤلاء رئيس تحرير جريدة جمهوريت، وممثل الجريدة في أنقرة كما تم حجب قناتي بانجي تورك (Bengütürk) واي أم سي (AMC) من القمر الصناعي توركسات الذي

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0932848985	حمص	محمد زهري زهرة	0933145891	حملة	أنور أبوحماسة	0933763888	حلب	جمال عبدو	0933796639
السويداء	مهند دليقان	0991586731	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133	الرقّة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 04/03/2016» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

صورة اللاجئين..

متغيرة «حسب الطلب»!

قد ينح السوريون من رصاص الحرب لدى اجتيازهم حدود البلاد، إلا أن ظروف الكارثة الإنسانية تظل تلاحقهم أينما حلوا.

■ محمد الخياب

لا تقتصر مأساتهم على العذاب الجسدي الذي يعانونه في رحيلهم وتنقلاتهم وعبورهم البحار، بل يضاف له عذابات نفسية واجتماعية تمارسها حكومات وإعلام الدول المستقبلة لهم، والتي لا توفر فرصة في توظيف ملف اللجوء لغاياتها السياسية والاقتصادية الخاصة..

الصورة النمطية

تبدلت الصورة النمطية التي يقدمها الإعلام الغربي عن اللاجئين مركبات عديدة مع تبدل الظرف السياسي ومقتضيات توظيف تلك الصورة في كل مرة. في خريف العام الماضي تصدرت قضية اللاجئين السوريين وسائل الإعلام، ووظفت في أشكال متعددة ولا تزال العملية جارية، مثلما تصدرت قبلها ملفات أخرى شاشات وصحف ووسائل الإعلام ذاتها وجرى توظيفها بالطريقة نفسها بالضبط: القتل والخطف والاعتقال والجوع والمرض والبرد وصولاً إلى المجازر المتبادلة ومن بعدها «داعش» وأشباهها، للضغط باتجاهات سياسية محددة ليس بينها اتجاه الحل السياسي لوقف سلسلة الكوارث المتعاقبة..

متسول - عالة - إرهابي

في تصوير الإعلام الغربي للاجئين ظهرت النزعة الأوروبية - مركزية العنصرية واضحة، لتعطي خلال فصول متعاقبة صوراً متعددة عن اللاجئين من وجهة نظر «العالم المتحضر» في البداية اللاجئين ضحية يمكن استقبله في محطة القطار وتقديم الطعام والماء له وكتابة عبارة ترحيبية بالعربية. تالياً يصبح اللاجئ «متسولاً» على أعتاب الدول الديمقراطية، ليغدو تأمين «عبائه» واجباً أخلاقياً يحتتم حوله النقاش بين المتمسكين بـ«الثوابت الإنسانية» الغربية وبين دعاة النظرة العقلانية البراغماتية التي تحذر من مخاطر إيواء المتطفلين في المنازل، ليتطور الأمر لاحقاً بنحو دراماتيكي فيتحوّل المتسول إلى متطفل ثم إلى متحرش ومكبوت ثم إلى إرهابي..

تختبئ خلف عملية التلاعب بـ«الكارثة الإنسانية» لـ«تعزيز» لـ«الاجئين» وتعرضهم لمناخات نفسية واجتماعية مختلفة خلال زمن قصير الكثير من المصالح الفجة للدول التي تستقبلهم



اللاجئ وتعرضه لمناخات نفسية واجتماعية مختلفة خلال زمن قصير، الكثير من المصالح الفجة للدول التي تستقبلهم على أراضيها، والمغلقة بالعباءات «الإنسانية»، كتطويع اللاجئين من خلال العمليات البيروقراطية الماراتونية لجعلهم يقبلون بأي نمط حياة يفرض عليهم، ومطالبتهم على الدوام بـ«الاندماج» السريع والتماهي قبل أن يصنفوا متحرشين أو إرهابيين، وانتقاء العقول والإمكانات منهم، وتهيئة اليد العاملة، إضافة إلى تصفية الحسابات بين الدول ذاتها، واستخدام ملف اللجوء في مجريات الحل السياسي لاحقاً، وصولاً إلى وضع الأساس لتفجيرات ثانوية لاحقة في أوروبا بين قوى الفاشية الجديدة والمهاجرين.

معظم الإعلام الغربي استثمر في أزمة اللاجئين، المستثمرون كلهم ناحوا نواحا صدى رؤوس الناس واستهلك التعاطف العميق مع قضيتهم، ولكن ما من أحد منهم اقترح من الإجابة الصحيحة عن سؤال ما العمل؟ العمل الذي بات مقصياً البدء به، وهو الحل السياسي، بل استمروا في تضخيم الجانب «الإنساني» على حساب حل المسألة حلاً جذرياً حقيقياً، لتحصيل أكبر ما يمكن تحصيله من غنائم الحرب.

كنتيجة لازدياد الكوارث التي يأتي بها هذا النظام المازوم في الأونة الأخيرة..

عنصرية فجة

في المقابل لا يجد سياسة أوروبا «المتخلفة» غضاضة في إظهار العنصرية بحق اللاجئين ليكونوا بذلك لسان ألمانيا أو السويد تظهران مرونة في خطابهما تجاه استقبال اللاجئين، لكنهما تسندان مهمة قمعهم وملاحقتهم بالهراوات ومنع عبورهم بالأسلاك الشائكة إلى أوروبا «غير المتحضرة»، الشرقية، وتوكل إلى الحكومة التركية مهمة وقف تسربهم عبر البحر وإيوائهم على أراضيها بثلاثة مليارات يورو..

توزيع أدوار

تتبادل الدول المضيفة للاجئين الأدوار في التعامل مع هذا الملف لوجستياً وسياسياً وإعلامياً. أوروبا الغربية على لسان ألمانيا أو السويد تظهران مرونة في خطابهما تجاه استقبال اللاجئين، لكنهما تسندان مهمة قمعهم وملاحقتهم بالهراوات ومنع عبورهم بالأسلاك الشائكة إلى أوروبا «غير المتحضرة»، الشرقية، وتوكل إلى الحكومة التركية مهمة وقف تسربهم عبر البحر وإيوائهم على أراضيها بثلاثة مليارات يورو..

بيروقراطية منمّعة

وفي تصريحات الساسة، لا يتورط الأوروبيون الغربيون بأحاديث عنصرية ضد اللاجئين، لكن بيروقراطيتهم المنظمة والوظيفية تفعل ذلك، فقد أصبح السوريون في السويد يعرفون المغزى من إطالة وقت منح الإقامة، أو وضع محققين عنصريين من أصول عربية لمقابلة اللاجئين وتوجيهه الإهانات لهم، المطلوب ببساطة فلتره الكم الهائل من الزاحفين إلى أوروبا، من سورية وأفغانستان والعديد من الدول الأفريقية الجائعة. ليظهر النموذج الإسكندنافي تراجعاً في قدرته على تادية دوره التاريخي المعهود، والذي يتمثل بإعادة تدوير «النفايات الاجتماعية» للنظام الرأسمالي وتجميلها،

غايات واضحة

تختبئ خلف عملية التلاعب بـ«الكارثة الإنسانية» لـ«تعزيز» لـ«الاجئين» وتعرضهم لمناخات نفسية واجتماعية مختلفة خلال زمن قصير الكثير من المصالح الفجة للدول التي تستقبلهم

إسقاط عضوية نائب التطبيع

وافق مجلس النواب المصري على إسقاط عضوية توفيق عكاشة، عضو المجلس، في جلسة عامة بعد أن تقدم عشرات الأعضاء بطلبات لإسقاط عضوية النائب عقب استضافته السفير الإسرائيلي حاييم كورين في منزله في دائرته الانتخابية في محافظة الدهلية إحدى محافظات دلتا النيل قبل أيام.

وأثار هذا اللقاء جدلاً واسعاً داخل البرلمان المصري، فشكل المجلس

المصري بشأن لقاى بتوفيق عكاشة يثير أسئلة كثيرة» وكان السفير قد تغزل بتوفيق عكاشة على قناة BBC واتهم الإعلام بـ«تضخيم القضية»، وهاجم التعليم والمثقفين والساسة لأنهم «يكربسون العداء بين القاهرة وتل أبيب». بينما أكد عضو مجلس الصحفيين، محمد شبانة إن أسلوب توفيق عكاشة، نائب التطبيع، أصبح مفرز في الشارع المصري. مضيفاً: «عكاشة أقل كثيراً من أن نحوله لقضية.. لأن اللي يقابل السفير الإسرائيلي ويبيع بلده توقع منه أي إدعاءات».

لجنة داخلية للتحقيق مع عكاشة بعد لقائه السفير الإسرائيلي حاييم كورين، وأوصت اللجنة بحرمائه من حضور جلسات المجلس لمدة سنة، لكن أعضاء البرلمان رفضوا التوصية التي اعتبروها غير كافية، وبدأوا التصويت على إسقاط عضوية عكاشة. فصوت 400 نائب بالموافقة. وقام بعض النواب بضربه بالحذاء في إحدى جلسة المجلس. وقد هاجم السفير «الإسرائيلي» في القاهرة حاييم كورين، البرلمان المصري بعد إسقاط عضوية عكاشة، قائلاً: «ردود الفعل داخل البرلمان